وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

المرجع: .....

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

أثر الدبلوماسية الرقمية في تعزيز القوة الناعمة للدولة" الجزائر نموذجا"

ميدان الحقوق والعلوم السياسية

الشعبة: العلوم السياسية

التخصص: تعاون دولي

من إعداد الطالب:

بونهار محمد

تحت إشراف الأستاذ:

قاضي سي طاهر

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ:	حمو بوعلام	رئيسا
الأستاذ:	قاضي سي طاهر	مشرفا مقررا
الأستاذ:	ظريف شاكر	مناقشا

السنة الجامعية: 2026/2025

نوقشت في :2026/07/06

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم

UNIVERSITE

كلية الحقوق و العلوم السياسية

مصلحة التربصات

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية
في إنجاز البحث

أنا الممضي أدناه، الطالب (ة):

اللقب : بو نهار الإسم : محمد

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 108161471 والصادرة بتاريخ: 2018/03/08

المسجل(ة) بكلية: الحقوق و العلوم السياسية قسم: العلوم السياسية

والمكلف(ة) بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان:

أثر الديمقراطية الرقمية في تعزيز القوة الناعمة للدولة
دراسة حالة الجزائر كنموذج

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: .....

إمضاء المعني

بو نهار محمد
108161471
2018-03-06
07 JUIL 2026

* ملحق القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها.

إهداء

إلى من بَلَغا بنا منتهى الحب وغاية العطاء، إلى الوالدين الكريمين، اللذين لم يبخلا علينا يومًا بدعوة صادقة أو كلمة مؤازرة، فكانا نبراساً يهدينا الطريق في كل محطة من محطات هذا المسار العلمي.

إلى زوجتي و اولادي محمد الياس آدم نوح و يحيا،

إخوتي وأخواتي، الذين تحمّلوا معنا عناء البحث وسهر الليالي، وكانوا سندًا حقيقيًا في اللحظات الصعبة والسهلة على حدٍّ سواء.

إلى الأستاذ المشرف الدكتور، الذي لم يكن توجيهه مجرد إشراف علمي، بل كان منهجاً في الصبر والدقة والرؤية الأكاديمية الرشيدة.

إلى كل من ساهم، من قريب أو بعيد، في إنضاج هذا العمل بفكرة أو نصيحة أو كلمة تشجيع.

إلى كل هؤلاء، أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع.

شكروعرفان

الحمد لله الذي وفّقنا بفضله وعونه لإتمام هذا العمل المتواضع، وله الشكر أولاً وآخراً على ما أنعم به من صحة وعزيمة وصبر طوال مراحل إعداد هذه المذكرة.

ثم أتقدّم بأصدق عبارات الشكر والتقدير والامتنان إلى الأستاذ المشرف الدكتور قاضي سي طاهر، على ما قدّمه من توجيهات علمية دقيقة، وملاحظات قيّمة، وسعة صدر رافقت هذا العمل منذ خطواته الأولى حتى اكتمل في صورته النهائية.

كما أتوجّه بالشكر الجزيل إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة، على تكرّمهم بقبول قراءة هذه المذكرة وتقييمها وإغنائها بملاحظاتهم العلمية القيّمة.

ولا يفوتني أن أتقدّم بالشكر إلى كل الأساتذة الذين رافقوا مسيرتي الجامعية منذ سنوات التدرّج وحتى مرحلة الماستر، فلهم منّي كل التقدير على ما بذلوه من جهد في تكويني العلمي والمعرفي.

كما أخصّ بالشكر زملائي وزميلاتي في الدفعة، على ما تبادلناه من نقاشات علمية ومساعدة متبادلة طوال مسار إعداد هذا البحث.

وأخيراً، شكر خاص لكل من ساندني بكلمة أو دعمني بموقف، ولم يسعفني المجال لذكره بالاسم، فالشكر موصول لكل يد ساعدت ولو بقدر بسيط.

مقدمة

شهد النظام الدولي، مع بداية الألفية الثالثة، وتيرةً متسارعةً من التحول التقني أفضت إلى إعادة تشكيلٍ عميقٍ في بنية العلاقات الدولية وأنماط التفاعل بين الفاعلين الدبلوماسيين. ولم يعد الحقل الدبلوماسي، في ظل هذا التحول، حِكراً على القنوات الرسمية المغلقة وما اعتاد الارتباط بها من مفاوضاتٍ تقليديةٍ وبعثاتٍ دائمة، بل اتسع نطاقه ليستوعب فضاءاتٍ رقميةً مفتوحةً تتجاوز الحدود الجغرافية وتتخطى كثيراً من القيود البيروقراطية. ومن رحم هذا التحول برز نمطٌ جديدٌ من الممارسة الدبلوماسية اصطُلح على تسميته بـ"الدبلوماسية الرقمية"، أعادت من خلاله منصات التواصل الاجتماعي وتقنيات الاتصال الحديثة صياغة ملامح الفعل الدبلوماسي، فمنحته تفاعليةً أكبر وانتشاراً أوسع وكلفةً أدنى مقارنةً بما كان سائداً من قبل.

وبموازاة هذا التحول التقني، ترسّخ مفهوم "القوة الناعمة" بوصفه ركيزةً نظريةً محورية في تحليل ديناميكيات النفوذ داخل العلاقات الدولية المعاصرة، وهو المفهوم الذي صاغه الباحث الأمريكي جوزيف ناي في مطلع تسعينيات القرن الماضي، قبل أن يُنقّحه ويُطوّره في أعماله اللاحقة. وقد ميّز ناي بين نمطين من القوة: قوةٌ صلبةٌ تقوم على الإكراه والإغراء المادي، وقوةٌ ناعمةٌ تنبني على الجذب والاستمالة عبر الثقافة والقيم السياسية والسياسة الخارجية، مفاده أن مصدر النفوذ الدولي آخذٌ في التحول تدريجياً من منطق الأمر والفرض إلى منطق الإقناع وصياغة تفضيلات الآخرين. ومن هذا المنطلق، حدّد ناي مصادر القوة الناعمة في ثلاثة عناصر أساسية هي: الجاذبية الثقافية، والقيم السياسية حين تتجسد فعلياً في الممارسة، والسياسة الخارجية التي تحظى بالمشروعية والقبول على الصعيد الدولي.

ولعل التقاء الدبلوماسية الرقمية بالقوة الناعمة يُشكّل اليوم أحد أخصب المحاور التحليلية في الدراسات الدبلوماسية المعاصرة؛ ذلك أن الأدوات الرقمية باتت تمنح الدول إمكاناتٍ غير

مسبوقة في بناء صورةٍ ذهنيةٍ إيجابية، وفي التأثير على الرأي العام الدولي، وفي ممارسة الدبلوماسية العامة بفاعليةٍ أعلى وكلفةٍ أدنى قياساً بالوسائل التقليدية. وتذهب أدبيات الحقل إلى أن ثورة المعلومات الرقمية أحدثت نقلةً نوعيةً في بيئة الممارسة الدبلوماسية، إذ وسّعت دائرة الفاعلين المنخرطين فيها وعمّقت مستوى الانخراط الجماهيري بقضايا الشأن الدولي. غير أنّ هذه الفرصة الواعدة لا تخلو من تحدياتٍ جسيمةٍ تحدّ من فاعليتها، أبرزها تنامي ظاهرة التضليل الإعلامي، وهشاشة الأمن السيبراني، والفجوة الرقمية التي لا تزال تقيّد قدرة كثيرٍ من الدول النامية على المنافسة الفاعلة داخل الفضاء الرقمي الدولي.

وتندرج الجزائر ضمن هذا السياق العام للتحولات الدبلوماسية الرقمية، بوصفها دولةً تمتلك رصيداً حضارياً وتاريخياً وجيوسياسياً متميزاً يؤهّلها لأداء دورٍ ريادي على الصعيدين الإقليمي والدولي؛ فتاريخها النضالي في حركة التحرر الوطني، وموقعها الاستراتيجي جسراً بين إفريقيا وأوروبا، وإرثها الثقافي الأمازيغي الإسلامي العريق، كلها مقوماتٌ أصيلة جديرة بأن تُبرَز وتُرسَّخ في الوعي الدولي عبر القنوات الرقمية. بيد أنّ توظيف هذا الرصيد الحضاري توظيفاً رقمياً فعّالاً لا يزال، حتى الآن، موضع دراسةٍ وتأطيرٍ يستدعي اهتماماً أكاديمياً جاداً، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى الإسهام في معالجته، من خلال استجلاء العلاقة القائمة بين الدبلوماسية الرقمية والقوة الناعمة، واختبار تجلياتها في الحالة الجزائرية تحديداً.

إشكالية الدراسة

في ضوء هذا المشهد المتشابك بين التحول الرقمي وإعادة تشكّل أدوات النفوذ الدولي، وفي ظل التنامي المطّرد لحضور الأدوات الرقمية داخل منظومة العمل الدبلوماسي المعاصر، تتبلور إشكالية هذه الدراسة حول رصد طبيعة العلاقة القائمة بين الدبلوماسية الرقمية والقوة الناعمة للدولة، ومحاولة الوقوف على حدود هذه العلاقة وتجلياتها ضمن تجربةٍ وطنيةٍ بعينها. وعليه، يمكن صياغة التساؤل المحوري لهذه الدراسة على النحو الآتي:

إلى أي مدى تُسهم الدبلوماسية الرقمية في تعزيز القوة الناعمة للدولة، وأين تتموضع التجربة الجزائرية ضمن هذه المعادلة؟

التساؤلات الفرعية

وتتفرّع عن هذه الإشكالية المركزية مجموعةٌ من التساؤلات الفرعية، يمكن حصرها على النحو الآتي:

1- ما المقصود بمفهوم الدبلوماسية الرقمية، وما أبرز المحطات التي مرّ بها مسارها التطوري في ظل الثورة التكنولوجية الراهنة؟

2- ما المقصود بمفهوم القوة الناعمة، وما مصادرها وأبعادها كما يطرحها الأدب النظري المعاصر؟

3- ما طبيعة العلاقة التكاملية القائمة بين الدبلوماسية الرقمية والقوة الناعمة للدولة؟

4- ما الآليات التي تعتمدها الدول عموماً في توظيف الدبلوماسية الرقمية لتحسين صورتها الدولية وكسب التأييد الخارجي؟

5- إلى أي مستوى وظّفت الجزائر أدوات الدبلوماسية الرقمية في خدمة قوتها الناعمة، وما أبرز العقبات التي تحدّ من ذلك؟

فرضيات الدراسة

وتأسيساً على الإشكالية والتساؤلات المطروحة أعلاه، يمكن صوغ الفرضيات الآتية بوصفها إجاباتٍ مؤقتةً تسعى الدراسة إلى التحقق من مدى صحتها:

- **الفرضية الرئيسية:** كلما ارتقت الدولة في إتقان توظيف الأدوات الرقمية داخل ممارساتها الدبلوماسية، ازدادت قوتها الناعمة رسوخاً وتحسّنت صورتها لدى الرأي العام الدولي.
- **الفرضية الفرعية الأولى:** تشكّل منصات التواصل الاجتماعي والفضاء الإلكتروني أداتين متصاعدتي الفاعلية في بناء الصورة الدولية للدولة والتأثير في الرأي العام العالمي.

- **الفرضية الفرعية الثانية:** تعاني الدبلوماسية الرقمية الجزائرية من إشكالياتٍ مؤسسيةٍ وتقنيةٍ وبشرية تُضعف قدرتها التنافسية داخل الفضاء الرقمي الدولي، وتحدّ بالتالي من إسهامها في تعزيز القوة الناعمة الوطنية.

أهمية الدراسة

تكتسي هذه الدراسة أهميةً بالغةً تتجلى في بُعدين متكاملين:

1- الأهمية العلمية: تسعى هذه الدراسة إلى الإسهام في سدّ فجوةٍ بحثيةٍ ملموسة تعتري الأدبيات العربية التي تناولت تقاطع الدبلوماسية الرقمية بالقوة الناعمة، ولا سيما في السياق الجزائري؛ إذ لا تزال هذه الأدبيات تفتقر إلى دراساتٍ معمّقة تجمع بين المفهومين ضمن إطارٍ تحليليٍّ متكامل. فحقل الدبلوماسية العامة، بوصفه الامتداد النظري الطبيعي للدبلوماسية الرقمية، ما زال يعاني على العموم من شحّ الأطر التفسيرية الموحّدة القادرة على مقاربة هذا التداخل المفاهيمي بصورةٍ منهجية.

2- الأهمية العملية: تقدّم الدراسة تقييماً موضوعياً لواقع الدبلوماسية الرقمية الجزائرية، من شأنه أن يفيد صانع القرار في رسم استراتيجياتٍ دبلوماسيةٍ رقميةٍ أكثر نجاعةً وفاعلية. كما تكتسب هذه الدراسة راهنيةً خاصة في ظلّ عالمٍ يُعيد فيه التحول الرقمي المتسارع تشكيل موازين النفوذ والتأثير الدولي على نحوٍ متجدد.

أهداف الدراسة

تتوخى هذه الدراسة تحقيق مجموعةٍ من الأهداف العلمية والعملية، أبرزها:

1- ضبط الإطار المفاهيمي لكلٍّ من الدبلوماسية الرقمية والقوة الناعمة، وتحديد أوجه التقاطع والتكامل القائمة بينهما.

2- استجلاء الآليات العملية التي تُفعِّل من خلالها الدبلوماسية الرقمية القوة الناعمة وتعزّزها على المستوى الدولي.

3- تحليل واقع الدبلوماسية الرقمية الجزائرية، ورصد نقاط قوتها وحدودها وإمكاناتها الكامنة.

4- تقييم التجربة الجزائرية تقييماً موضوعياً، بمقارنتها ببعض التجارب الدولية الرائدة في هذا الميدان.

5- اقتراح جملةٍ من التوصيات العملية القابلة للتطبيق، من شأنها تطوير الدبلوماسية الرقمية الجزائرية في خدمة القوة الناعمة الوطنية.

المنهج المتبع

تتضافر في هذه الدراسة عدة مقارباتٍ منهجية تنسجم مع طبيعة الموضوع وتعقيده المفاهيمي والتطبيقي معاً؛ فمن جهةٍ، يُعتمد المنهج الوصفي التحليلي أداةً رئيسيةً لرصد ظاهرة الدبلوماسية الرقمية وتفكيك مكوناتها، والتعمق في فهم آليات اشتغالها وامتداد تأثيرها في القوة الناعمة. ومن جهةٍ أخرى، يُستحضر المنهج النظري لاستجلاء المنطلقات الفكرية والأطر المفاهيمية التي تؤطّر الموضوع، وفي مقدمتها نظرية القوة الناعمة لجوزيف ناي وما تفرّع عنها من امتداداتٍ تحليليةٍ في دراسة الدبلوماسية العامة والرقمية على حدٍّ سواء. أما في الفصل المخصص للتجربة الجزائرية، فيُوظَّف المنهج المقارن للموازنة بين هذه التجربة وبعض التجارب الدولية ذات الصلة، بما يتيح استخلاص دروسٍ قابلةٍ للاستثمار في السياق الوطني.

الدراسات السابقة

تنوّعت الكتابات التي تناولت الدبلوماسية الرقمية والقوة الناعمة، سواء على المستوى الدولي أو العربي، وقد استرشدت هذه الدراسة بجملةٍ منها على النحو الآتي:

على الصعيد الدولي:

تتعدد الإسهامات النظرية التي أرست دعائم حقل الدبلوماسية الرقمية وربطته بالقوة الناعمة؛ فقد أسّس كورنيليو بيولا وماركوس هولمز، في مؤلَّفهما المشترك حول الدبلوماسية الرقمية نظريةً وممارسة، لإطارٍ تحليليٍّ متكامل يربط الفضاء الرقمي بالممارسة الدبلوماسية، ويحلل الدور الذي تؤديه منصات التواصل الاجتماعي في تشكيل السياسة الخارجية للدول. ويتكامل هذا الطرح مع ما قدّمه يان ميليسن في دراسته حول الدبلوماسية العامة الجديدة، إذ أعاد قراءة هذا الحقل في

ضوء مفهوم القوة الناعمة، وسلّط الضوء على دوره في إعادة صياغة الصورة الدولية للدول. أما فيليب سيب، فقد تناول في مؤلَّفه حول الدبلوماسية في الزمن الحقيقي كيفية إسهام وسائل التواصل الاجتماعي في إعادة رسم ملامح الفعل الدبلوماسي ودفعه نحو مزيدٍ من الشفافية والتفاعلية مع الجمهور الدولي.

واتجه أندرياس ساندر، من جهته، إلى توثيق المسار التطوري لهذا الحقل من خلال حواراتٍ مباشرة أجراها مع عددٍ من الممارسين والدبلوماسيين، في حين ركّز كورنيليو بيولا وماركوس كورنبروبست، في عملٍ مشترك آخر، على البعد الأخلاقي والمنهجي الذي ينبغي أن يؤطّر الممارسة الدبلوماسية المعاصرة.

على الصعيد العربي:

تبقى الكتابات العربية المتخصصة في الدبلوماسية الرقمية محدودة النضج نسبياً، وإن كانت الأطروحات الأكاديمية والدوريات العلمية المحكّمة قد شهدت في السنوات الأخيرة اهتماماً متصاعداً بهذا الحقل المعرفي المستحدث. وتسعى هذه الدراسة إلى تقديم إضافةٍ علميةٍ في هذا الفضاء، من خلال تركيزها على الحالة الجزائرية التي لم تحظَ بعد بالقدر الكافي من الاهتمام الأكاديمي في هذا الميدان تحديداً.

هيكل الدراسة

وتماشياً مع متطلبات المنهجية العلمية، جاءت هذه الدراسة مهيكلةً في ثلاثة فصولٍ رئيسية تعقب هذه المقدمة العامة. يتولى الفصل الأول بناء الإطار المفاهيمي والنظري للدبلوماسية الرقمية والقوة الناعمة، من خلال ثلاثة مباحث: يتناول أولها الدبلوماسية الرقمية من حيث مفهومها وتطورها وخصائصها وأدواتها، ويُخصَّص ثانيها للقوة الناعمة من حيث مفهومها ومصادرها وأبعادها، فيما يرصد ثالثها طبيعة العلاقة التكاملية القائمة بين المفهومين. ثم ينهض الفصل الثاني برصد دور الدبلوماسية الرقمية في تعزيز القوة الناعمة للدولة، متناولاً آليات الدبلوماسية العامة الرقمية وبناء العلامة الوطنية، فآثار الدبلوماسية الرقمية في تحسين السمعة الدولية وكسب التأييد، وصولاً إلى التحديات التي تواجهها من مصداقيةٍ وأمنٍ سيبراني وتضليلٍ وفجوةٍ رقمية. أما

الفصل الثالث، فيُكرَّس بكامله للتجربة الجزائرية، إذ يستعرض مسيرة الدبلوماسية الرقمية الجزائرية ويحلل أدواتها وإطارها المؤسسي، ثم يُقيِّم دورها في تعزيز القوة الناعمة الوطنية وإبراز المقومات الثقافية والسياسية للبلاد، وصولاً إلى نقاط القوة والتحديات وآفاق التطوير الممكنة. وتُختتم الدراسة بخاتمةٍ تُجمِل أبرز النتائج المتوصل إليها وتقترح جملةً من التوصيات ذات الصلة.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للدبلوماسية الرقمية والقوة الناعمة

يحتلّ التقاء الدبلوماسية الرقمية بالقوة الناعمة موقعًا متقدمًا في أدبيات العلاقات الدولية المعاصرة، بعد أن غيّرت الثورة التكنولوجية وانتشار شبكات التواصل الاجتماعي طبيعة الأدوات التي تعتمدها الدول للتأثير في البيئة الدولية. فلم يعد النفوذ الخارجي مرتبطًا بالقدرات العسكرية والاقتصادية وحدها، بل أصبح وثيق الصلة بقدرة الدولة على صياغة صورة جاذبة عبر الفضاء الرقمي الذي غدا ساحةً لكسب الرأي العام الدولي وترسيخ المكانة بين الفاعلين الدوليين.

ويعكس هذا التحول تقاربًا متزايدًا بين حقلَي الدبلوماسية بأدواتها التقليدية والقوة في تجلياتها غير المادية؛ فمنذ أن قدّم جوزيف ناي مفهوم القوة الناعمة مطلع التسعينيات، توجّه الباحثون لدراسة الوسائل التي تُحوّل أصول الدولة الثقافية والسياسية إلى نفوذ فعلي. وكانت الدبلوماسية الرقمية، بسرعتها وانتشارها وتفاعليتها، إحدى أهم هذه الوسائل وأكثرها تطورًا خلال العقدين الأخيرين، لكونها تمنح الدولة قدرةً غير مسبوقة على بناء صورتها وإدارة خطابها أمام جمهور دولي واسع وبكلفة محدودة نسبيًا.

وعليه، يضع هذا الفصل الأساس المفاهيمي الذي ترتكز عليه الدراسة بكاملها، عبر ثلاثة مباحث: يتناول الأول مفهوم الدبلوماسية الرقمية وتطورها وخصائصها وأدواتها، ويعرض الثاني مفهوم القوة الناعمة ومصادرها وأبعادها، ويخصَّص الثالث لتحليل العلاقة بين المفهومين وأثرها في الصورة الذهنية والرأي العام الدولي.

المبحث الأول: الدبلوماسية الرقمية

تُمثّل الدبلوماسية الرقمية (Digital Diplomacy) ظاهرةً علميةً وعمليةً فرضت نفسها على الساحتين الأكاديمية والسياسية بفعل التحولات التكنولوجية المتسارعة وانعكاساتها على التفاعلات الدولية. فهي تجمع أبعادًا تكنولوجية وسياسية واتصالية متداخلة، مما يستلزم تحليلًا مفاهيميًا دقيقًا يُغطي تعريفها وتطورها وخصائصها وأدواتها في إطار منهجي متناسق.

المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية الرقمية وتطورها

الفرع الأول: مفهوم الدبلوماسية الرقمية

لم يستقر مفهوم الدبلوماسية الرقمية على تعريف جامع مانع في الأدبيات الأكاديمية، نظرًا لحداثة الظاهرة وتشعّب أبعادها وتداخلها مع مفاهيم مجاورة كالدبلوماسية العامة والثقافية والعلنية. غير أن ثمة توافقًا واسعًا على أن جوهره يعني: توظيف الجهات الدبلوماسية لوسائل الاتصال الرقمية بهدف تحقيق أهداف السياسة الخارجية وإدارة البيئة الدولية بفاعلية أكبر وكلفة أدنى.[1]

الفرع الثاني: الدبلوماسية الرقمية والدبلوماسية العامة – خيط الاتصال والتمييز

يستلزم الضبط المفاهيمي الدقيق للدبلوماسية الرقمية إيضاح علاقتها بالدبلوماسية العامة (Public Diplomacy) التي تُعدّ من الناحية التاريخية أشمل منها وأقدم. فالدبلوماسية العامة تقوم جوهريًا على التواصل المباشر بين الحكومات والجماهير الأجنبية بهدف التأثير في الرأي العام والمواقف السياسية خارج القنوات الرسمية التقليدية. وقد عرّفها نيكولاس كول بأنها "سعي فاعل دولي إلى إدارة البيئة الدولية عبر الاشتباك مع الجماهير الأجنبية". وهذا التعريف يُبيّن بجلاء أن الدبلوماسية الرقمية ليست بديلًا عن الدبلوماسية العامة بل هي أداتها الرئيسية وأكثر وسائلها انتشارًا في عصر المنصات الرقمية.[2]

ويُميّز بعض الباحثين بين "الدبلوماسية العامة 1.0" القائمة على البث الأحادي الاتجاه عبر الإذاعات الدولية والمراكز الثقافية، و"الدبلوماسية العامة 2.0" الرقمية التفاعلية القائمة على منصات الويب 2.0. ويرى مانور أن هذا التمييز يعكس تحولًا نوعيًا من "إخبار الآخرين" إلى "بناء علاقات حقيقية تُفضي إلى تفاهم متبادل". وهذا البُعد التشاركي هو ما يُضفي على

[1] Ilan Manor, The Digitalization of Public Diplomacy (Cham: Palgrave Macmillan, 2019), p. 225.

[2] Nicholas J. Cull, Public Diplomacy: Foundations for Global Engagement in the Digital Age (Cambridge: Polity Press, 2019), p. 3.

الدبلوماسية الرقمية طابعها المتميز الذي يجعلها أداةً فعلية لبناء القوة الناعمة لا مجرد قناة إعلانية رقمية بديلة.[1]

وقد انعكست هذه الرؤية على الاستراتيجيات الوطنية للدبلوماسية الرقمية التي باتت تُعدّها وتُطوّرها معظم الدول، من الكبرى إلى المتوسطة. ومن أبرز الأمثلة على ذلك الاستراتيجية الأمريكية للدبلوماسية الرقمية التي أطلقتها وزارة الخارجية، والاستراتيجية البريطانية التي تُدمج الدبلوماسية الرقمية في إطار "البريطانية الحديثة". كما تبرز التجربتان الفرنسية والألمانية اللتان تضخّان استثمارات كبيرة في الحضور الرقمي الخارجي. وهذا التنافس الاستراتيجي الدولي في الفضاء الرقمي يؤكد أن الدبلوماسية الرقمية باتت ركيزةً محوريةً من ركائز القوة الوطنية في النظام الدولي المعاصر.[2]

ويرى إيلان مانور في مؤلفه الرائد "The Digitalization of Public Diplomacy" (2019م) أن الدبلوماسية الرقمية تشمل كل توظيف رسمي أو شبه رسمي للأدوات الرقمية في الاتصال الدبلوماسي، ويُميّز بين مستويين: مستوى التكيّف التقني حيث تُوظَّف الأدوات الرقمية دون تغيير جوهري في الخطاب الدبلوماسي، ومستوى التحوّل الهيكلي الذي تُعيد فيه الجهات الدبلوماسية تصوّر رسالتها ومتلقّيها واتساقًا مع البيئة الرقمية الجديدة. والدبلوماسية الرقمية الحقيقية في نظر مانور تنتمي إلى المستوى الثاني لا الأول.[3]

ويُضيف الأكاديميان بيولا وهولمز أن الدبلوماسية الرقمية تنبثق بوصفها نمطًا دبلوماسيًا مستجدًا لا يلغي الممارسة التقليدية بل يُكملها، إذ تُضاف الأدوات الرقمية إلى المنظومة الدبلوماسية الراسخة لتوسيع نطاق التواصل وتعزيز فاعلية التأثير. ويُشير سيب من جهته إلى أن هذه الأدوات غيّرت الطريقة التي تُشكَّل بها الروايات الدولية وتُدار بها الأزمات تغييرًا جذريًا في عمقه.[4]

---

[1] Manor, The Digitalization of Public Diplomacy, p. 15.
[2] Joseph S. Nye Jr., Soft Power: The Means to Success in World Politics (New York: PublicAffairs, 2004), p. x.
[3] Manor, The Digitalization of Public Diplomacy, p. 101.
[4] Corneliu Bjola and Marcus Holmes, eds., Digital Diplomacy: Theory and Practice (London: Routledge, 2015), p. 6.

ومن الأهمية التمييز بين ثلاثة مصطلحات كثيرًا ما تُستخدم بصورة مترادفة دون دقة: "دبلوماسية الإنترنت" التي تُشير إلى الاستخدام المبكر لشبكة الويب في التواصل الدبلوماسي، و"الدبلوماسية الإلكترونية" التي تُعنى بالتحوّل الإجرائي نحو الشكل الرقمي، و"الدبلوماسية الرقمية" بوصفها المفهوم الأشمل الذي يستوعب استراتيجيًا كل توظيف للفضاء الرقمي في خدمة السياسة الخارجية، شاملًا التأثير على الرأي العام وبناء الصورة الذهنية وتعزيز القوة الناعمة.[1]

وعلى صعيد الجدل الأكاديمي، تتباين الرؤى حول مدى أصالة مفهوم الدبلوماسية الرقمية وجدّته. فثمة فريق يرى أنها لا تعدو كونها تطورًا تقنيًا في أدوات الدبلوماسية التقليدية دون تغيير في منطقها الجوهري. في حين يذهب فريق آخر إلى أنها تُشكّل نمطًا دبلوماسيًا مستقلًا بمنطق وأسس وأهداف مغايرة، تُعيد تعريف الفاعل الدبلوماسي والجمهور المستهدف والرسالة المُوجَّهة على حد سواء. ولعل الرأي الأقرب إلى الصواب هو الموقف التوليفي الذي يُقرّ بالأصالة النسبية للدبلوماسية الرقمية مع اعترافه بصلتها العضوية بالتراث الدبلوماسي الراسخ.

الفرع الثالث: التطور التاريخي للدبلوماسية الرقمية

يمكن تتبع مسار تطور الدبلوماسية الرقمية عبر مراحل متعاقبة ومتمايزة:

أولًا: مرحلة الاستكشاف الأولي (منتصف التسعينيات – 2001م) شهدت بواكير توظيف الإنترنت في الممارسة الدبلوماسية، إذ أنشأت وزارات الخارجية مواقعها الإلكترونية الأولى وأصبح التواصل الإلكتروني بين الدبلوماسيين ممكنًا. غير أن التوظيف ظلّ محدودًا أحادي الاتجاه دون استثمار حقيقي لإمكانات الشبكة التفاعلية. وقد أرست هذه المرحلة الأساس لما سيأتي لاحقًا، إذ أدرك صانعو السياسة الخارجية أن الفضاء الرقمي يُمثّل ميدانًا جديدًا للتأثير الدولي.

ثانيًا: مرحلة التبلور والانتشار (2001 – 2008م) شكّلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 دافعًا قويًا لتطوير الدبلوماسية الرقمية، لا سيما في مجال التواصل مع الرأي العام العالمي

[1] Jan Melissen, ed., The New Public Diplomacy: Soft Power in International Relations (New York: Palgrave Macmillan, 2005), p. 3.

ومواجهة السرديات المعادية. وقد أدرك صانعو القرار أن مواجهة التحديات الأمنية الجديدة تستلزم خطابًا ناعمًا يُحسن استخدام الأدوات الرقمية، فباتت وحدات الدبلوماسية الرقمية تُستحدث داخل وزارات الخارجية الكبرى.[1]

ثالثًا: مرحلة النضج الرقمي (2008 – 2020م) أفرز الجيل الثاني من منصات التواصل الاجتماعي ثورةً في أساليب الاتصال الدبلوماسي. وأثبتت أحداث الربيع العربي (2010–2011) القوة التعبوية الهائلة للفضاء الرقمي في إعادة تشكيل الرأي العام الدولي. ومنذ ذلك الحين أصبحت الدبلوماسية الرقمية ركيزةً أساسية في العمل الدبلوماسي لمعظم دول العالم، وتوسّعت لتشمل البيانات الضخمة وأدوات الاستهداف الدقيق.

رابعًا: مرحلة الذكاء الاصطناعي والدبلوماسية المعززة (2020م – الحاضر) سرّع انتشار جائحة كوفيد–19 التحوّل الرقمي في الممارسة الدبلوماسية بصورة لافتة، وبات الاجتماع الافتراضي معيارًا لا استثناءً. ودخلت تقنيات الذكاء الاصطناعي في صميم العمل الدبلوماسي الرقمي من تحليل المشاعر إلى توليد المحتوى المستهدف. ويُمثّل ذلك تحولًا نوعيًا في طبيعة الدبلوماسية الرقمية يُعيد تعريف معادلات التأثير الدولي.[2]

ويكشف هذا المسار التطوري أن الدبلوماسية الرقمية لم تُولَد دفعةً واحدة بل تبلورت تدريجيًا عبر تراكم تقني واستراتيجي ممتد على ثلاثة عقود. وفي كل مرحلة كانت الأحداث الدولية الكبرى تُسرّع وتيرة التبنّي والتطوير، من أحداث سبتمبر 2001 إلى الربيع العربي إلى الجائحة الكونية. ويُلفت بيولا إلى أن "الأزمات تُعجّل بتطور الدبلوماسية الرقمية أكثر مما تفعل الخطط الاستراتيجية المعدّة في أوقات الهدوء"، وهو ما يُفسّر القفزات النوعية غير المخططة التي عرفها هذا الحقل في أعقاب كل منعطف دولي كبير.[3]

[1] Nye, Soft Power, p. 11.
[2] Ibid., p. 14.
[3] Bjola and Holmes, Digital Diplomacy, p. 5.

المطلب الثاني: خصائص الدبلوماسية الرقمية وأدواتها

الفرع الأول: خصائص الدبلوماسية الرقمية

تتميز الدبلوماسية الرقمية بجملة من الخصائص الجوهرية التي تُحدد هويتها وتُميّزها عن الدبلوماسية التقليدية:

أولًا: الفورية والتجاوب الآني تُتيح الدبلوماسية الرقمية التواصل مع الأحداث الدولية في الوقت الحقيقي (Real-Time)، وهو ما يُميّزها عن الدبلوماسية التقليدية التي تستلزم دورات تشاور وموافقات رسمية متعددة. فالمواقف الدبلوماسية باتت تُطلب وتُتوقع في غضون دقائق لا أيام، مما أحدث ضغطًا تشغيليًا متزايدًا على الأجهزة الدبلوماسية وأجبرها على إعادة هيكلة عمليات اتخاذ القرار.[1]

ثانيًا: التفاعلية ثنائية الاتجاه خلافًا للدبلوماسية التقليدية أحادية الاتجاه، تُتيح الأدوات الرقمية حوارًا متبادلًا مع الجماهير الأجنبية وفهمًا أعمق لاتجاهات الرأي العام. ويتحدث بعض الباحثين عن "الدبلوماسية التشاركية" التي تُشرك الجمهور في صياغة الرسالة الدبلوماسية لا في استقبالها فحسب.

ثالثًا: الشمولية والوصول الواسع تُمكّن الدبلوماسية الرقمية من الوصول إلى جماهير واسعة بتكاليف منخفضة جدًا. فبينما كانت القنوات التقليدية محدودة بقيود جغرافية ومالية، تُزيل الأدوات الرقمية هذه الحواجز وتُتيح التواصل مع مئات الملايين في آنٍ واحد بتكلفة هامشية.

رابعًا: الشفافية المفروضة يتسم الفضاء الرقمي بشفافية قسرية عالية؛ إذ يُمكن لأي رسالة دبلوماسية أن تنتشر في لحظات وتخضع للتحليل والنقد العلني من ملايين المتابعين. وقد دفع

[1] Giulio M. Gallarotti, The Power Curse: Influence and Illusion in World Politics (Boulder: Lynne Rienner Publishers, 2010), p. 3.

ذلك الجهات الدبلوماسية إلى تبني مستوى أعلى من الشفافية، لأن التناقضات بين الأقوال والأفعال تنكشف أسرع مما كان ممكنًا في الحقب السابقة.[1]

خامسًا: التكيّف والمرونة الهيكلية: تتميز الدبلوماسية الرقمية بقدرة عالية على التكيّف مع المتغيرات المستجدة واستيعاب الأدوات التكنولوجية الجديدة، مما يجعلها أكثر مرونةً من الأجهزة الدبلوماسية التقليدية التي تستلزم تحديثها إجراءات بيروقراطية طويلة ومعقدة.

سادسًا: قابلية القياس والتحليل الكمي: يُتيح الفضاء الرقمي قياس فاعلية الرسائل الدبلوماسية وأثرها من خلال مؤشرات كمية قابلة للرصد كمعدلات التفاعل ونطاق الانتشار وتوجهات الرأي العام، مما يمنح الدبلوماسية الرقمية ميزة تقييمية نسبية على الدبلوماسية التقليدية.

وخلاصة القول فيما يتعلق بخصائص الدبلوماسية الرقمية أنها تتشابك وتتكامل فيما بينها لتُشكّل منظومةً اتصالية دبلوماسية ذات إمكانات استثنائية غير مسبوقة. غير أن الباحثين يُنبّهون في الوقت ذاته إلى أن هذه الخصائص ليست مزايا مطلقة خالية من التحديات؛ فالفورية تفرض ضغطًا تشغيليًا متزايدًا، والشفافية المفروضة تكشف التناقضات، والوصول الواسع يستلزم محتوىً متنوعًا ومتجددًا. ومن ثمّ، فإن استثمار هذه الخصائص استثمارًا استراتيجيًا سليمًا يستلزم قدرة مؤسسية متطورة وإطارًا سياسيًا واضحًا يُوجّه التوظيف الدبلوماسي للفضاء الرقمي نحو تحقيق الأهداف الوطنية.

وتُضيف الأبحاث المقارنة الحديثة بُعدًا مثيرًا للاهتمام إلى هذا التحليل؛ إذ تكشف أن الدول التي تنجح في الدبلوماسية الرقمية تمتلك في الغالب مؤسسات داخلية قوية ومترابطة تُنسّق بين وزارات الخارجية والاتصال والثقافة والتعليم. فالدبلوماسية الرقمية الفاعلة ليست شأن وزارة خارجية واحدة بل منظومةً حكومية متكاملة تُشارك في صياغة الخطاب الوطني الرقمي وإدارته. وهذا البُعد

[1] Melissen, The New Public Diplomacy, p. 11.

المؤسسي هو ما يُميّز الدبلوماسية الرقمية الاستراتيجية الناجحة عن المبادرات الفردية غير المنسّقة التي كثيرًا ما تُفضي إلى رسائل متضاربة تُشوّش الصورة الذهنية بدلًا من أن تُرسّخها وتُعزّزها.[1]

الفرع الثاني: أدوات الدبلوماسية الرقمية

تتعدد أدوات الدبلوماسية الرقمية وتتنوع ضمن فئات رئيسية متكاملة تغطي مختلف احتياجات الممارسة الدبلوماسية المعاصرة:

أولًا: منصات التواصل الاجتماعي: الركيزة الأساسية للدبلوماسية الرقمية المعاصرة. تشمل إكس (تويترسابقًا) لنشر المواقف الرسمية والرد الفوري، وفيسبوك لبناء مجتمعات متابعة، ويوتيوب للمحتوى المرئي، وإنستغرام للجانب الإنساني. وقد باتت السفارات تُدير حسابات فاعلة على هذه المنصات بوصفها تمثيلًا رقميًا لحضورها الدبلوماسي لا قناةً إعلانية فحسب.[2]

ثانيًا: المواقع الإلكترونية الرسمية والبوابات الدبلوماسية: الواجهة الرقمية الرسمية للدول، تضطلع بنشر المعلومات الدبلوماسية والقنصلية بلغات متعددة. وقد تطورت من لوحات إعلانية إلكترونية إلى منصات تفاعلية شاملة تقدّم الخدمات وتُيسّر التواصل مع الجماهير الأجنبية.

ثالثًا: البث الرقمي والمحتوى الإبداعي: يُوظَّف البث الرقمي بأشكاله (بودكاست ومقاطع مصورة ووثائقيات) أداةً لنشر الرواية الدبلوماسية بأسلوب جذاب يناسب الجيل الرقمي. وكثيرًا ما يتجاوز هذا المحتوى في تأثيره ما تستطيع البيانات الرسمية التقليدية بلوغه.[3]

رابعًا: تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة: اتجاه صاعد يُمكّن من رصد اتجاهات الرأي العام الدولي في الوقت الفعلي، وتكييف الرسائل الدبلوماسية وفق تحليل دقيق للجمهور المستهدف لتحقيق أقصى تأثير ممكن.

---

[1] Simon Anholt, Competitive Identity: The New Brand Management for Nations, Cities and Regions (New York: Palgrave Macmillan, 2007), p. 4.

[2] Bruce Gregory, "Public Diplomacy: Sunrise of an Academic Field," The Annals of the American Academy of Political and Social Science 616 (March 2008): 274.

[3] Manuel Castells, Communication Power (Oxford: Oxford University Press, 2009), p. 45.

خامسًا: الفعاليات الافتراضية والسفارات الرقمية: رسخت الفعاليات الافتراضية في الممارسة الدبلوماسية بعد جائحة كوفيد-19. وظهر مفهوم "السفارة الرقمية" التي تُقدّم الخدمات القنصلية إلكترونيًا لشرائح واسعة من الجماهير.

سادسًا: التطبيقات الذكية والاستهداف التخصيصي: تُتيح أدوات الاستهداف الدقيق توجيه الرسائل الدبلوماسية إلى جماهير مستهدفة محددة وفق خصائصها واهتماماتها، مما يُحقق فارقًا نوعيًا في فاعلية الرسائل مقارنةً بأساليب التواصل الجماهيري التقليدية التي تُعامل جميع المتلقين بالأسلوب ذاته.[1]

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق أن الأدوات الرقمية تتطور بوتيرة متسارعة تُصعّب الإحاطة بها في أي لحظة بعينها. فما كان حديثًا في مطلع العقد الثاني من الألفية الثالثة قد أصبح مألوفًا في منتصفه. وهذا ما يستلزم من الأجهزة الدبلوماسية تبنّي ثقافة التعلم المستمر والتكيّف الهيكلي السريع، بدلًا من الارتكان إلى مقاربات ثابتة يُفرغها التطور التكنولوجي المتسارع من محتواها قبل أن تُعطي ثمارها الاستراتيجية.[2]

المبحث الثاني: القوة الناعمة

أحدث مفهوم القوة الناعمة (Soft Power) ثورةً حقيقية في فهم القوة الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، إذ كشف أن التأثير الدولي لا يقتصر على البُعد المادي والعسكري بل يمتد إلى القدرة على الجذب والإقناع وصياغة التفضيلات. ويتناول هذا المبحث مفهوم القوة الناعمة وتطوره النظري ومصادره وأبعاده وفق قراءة نقدية تستحضر مساهمات متعددة في هذا الحقل.

المطلب الأول: مفهوم القوة الناعمة

الفرع الأول: النشأة النظرية لمفهوم القوة الناعمة

[1] Bjola and Holmes, Digital Diplomacy, p. 4.
[2] Philip Seib, Real-Time Diplomacy: Politics and Power in the Social Media Era (New York: Palgrave Macmillan, 2012), p. 7.

صاغ جوزيف ناي (Joseph S. Nye Jr.) مفهوم القوة الناعمة في مؤلفه "Bound to Lead: The Changing Nature of American Power" (1990م) ردًا على أطروحات "الانحلال الأمريكي". وانطلق من ملاحظة أن الهيمنة الدولية تحتاج إلى قدرة على الجذب وتشكيل التفضيلات لا إلى القدرات العسكرية والاقتصادية وحدها.[1]

وفي كتابه الأشهر "Soft Power: The Means to Success in World Politics" (2004م)، يُعرَّف ناي القوة الناعمة بأنها "القدرة على الحصول على ما تريد عن طريق الجذب لا الإكراه والمدفوعات المالية"، مشيرًا إلى أن مصادرها تكمن في جاذبية الثقافة والقيم السياسية والسياسة الخارجية في نظر الآخرين.[2]

يكشف هذا التعريف أن القوة الناعمة تقوم على منطق الإغراء في مقابل الإكراه، مما يجعلها أكثر ديمومةً في أثرها وأقل استفزازًا في ممارستها، وإن كانت تستلزم استثمارًا استراتيجيًا أطول أمدًا وأكثر منهجيةً. ولذلك لا تحقق القوة الناعمة نتائج فورية كالقوة الصلبة، لكن آثارها تكون أعمق وأدوم على المدى البعيد.[3]

واستقطب المفهوم اهتمامًا أكاديميًا واسعًا؛ فيان ميليسن حرّر مجلدًا مرجعيًا حول الدبلوماسية العامة بوصفها الوسيلة التشغيلية للقوة الناعمة، وكريج هايدن تناول بالنقد الخطاب المعرفي المحيط بالمفهوم، وجوليو غالاروتي قدّم نقدًا بنّاءً لـ"عنة القوة" الناجمة عن الاعتماد المفرط على الصلبة. وهذه النقاشات الأكاديمية أثرت المفهوم وكشفت حدوده وإمكاناته في آنٍ واحد.[4]

---

[1] Joseph S. Nye Jr., Bound to Lead: The Changing Nature of American Power (New York: Basic Books, 1990), p. 188.

[2] Geoffrey Cowan and Amelia Arsenault, "Moving from Monologue to Dialogue to Collaboration: The Three Layers of Public Diplomacy," The Annals of the American Academy of Political and Social Science 616 (March 2008): 10.

[3] Manor, The Digitalization of Public Diplomacy, p. 47.

[4] Melissen, The New Public Diplomacy, p. 5; Craig Hayden, The Rhetoric of Soft Power: Public Diplomacy in Global Contexts (Lanham: Lexington Books, 2012), p. 12; Gallarotti, The Power Curse, p. 18.

ومن أبرز الانتقادات الموجهة لمفهوم القوة الناعمة: أولًا، إشكالية القياس الكمي لآثارها غير المباشرة والتراكمية. ثانيًا، إمكانية توظيفها لأغراض إمبريالية ثقافية تخدم الهيمنة. ثالثًا، أن الفجوة بين الصورة المُقدَّمة للخارج والواقع الداخلي تُقوّض المصداقية التي تقوم عليها. ورغم هذه الانتقادات، يبقى المفهوم من الأكثر استشهادًا وتأثيرًا في حقل العلاقات الدولية المعاصر.[1]

وعلى الرغم من الطابع الأمريكي الأصل لمفهوم القوة الناعمة، فقد انتشر توظيفه في السياقات غير الغربية وأُعيد تكييفه ليُلائم خصوصيات ثقافية وحضارية متنوعة. فالصين تُوظّف مفهومها الخاص عبر ما يُعرف بـ"القوة الناعمة ذات الخصائص الصينية" التي تُركّز على الإرث الكونفوشيوسي ونموذج التنمية الاقتصادية. وتركيا تُوظّف موروثها العثماني ومسلسلاتها الدرامية في بناء نفوذ ناعم إقليمي ودولي. كما تُقدّم دول الخليج تجربتها الرائدة في الاستثمار الثقافي والرياضي بوصفها أدواتٍ استراتيجية لتعزيز قوتها الناعمة على المستويين الإقليمي والدولي.[2]

الفرع الثاني: التمييز المفاهيمي بين القوة الصلبة والناعمة والذكية

رسم جوزيف ناي تمييزًا دقيقًا بين ثلاثة أنواع من القوة تتكامل في تشكيل المكانة الدولية للدولة:

أولًا: القوة الصلبة (Hard Power) القوة المادية القائمة على الإكراه والإلزام، وتشمل القدرات العسكرية والعقوبات الاقتصادية والتهديدات. تعمل وفق منطق "الجزرة والعصا"، وتُحقق نتائج ملموسة على المدى القصير لكنها كثيرًا ما تُفضي إلى معارضة وعداء على المدى البعيد، مُخلّفةً صورةً ذهنيةً سلبية.[3]

---

[1] خالد بكير، "نحو إطار نظري في صناعة القوة الناعمة"، مجلة سياسات عربية، العدد 53 (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2021)، ص 10. وانظر أيضًا: Gallarotti, The Power Curse, p. 22.

[2] للاطلاع على النموذج الصيني انظر: جوزيف ناي (ترجمة)، "قوة الصين الناعمة والحادة"، الجزيرة نت، 7 يناير 2018، متاح على: www.aljazeera.net؛ وحول التجربة الخليجية انظر: مركز تريندز للبحوث والاستشارات، "القوة الناعمة ودورها في تعزيز السياسة الخارجية الإماراتية" (أبوظبي، 2023).

[3] Manor, The Digitalization of Public Diplomacy, p. 89.

ثانيًا: القوة الناعمة (Soft Power) القوة غير المادية القائمة على الجذب والإقناع وتشكيل التفضيلات، وتستند إلى الثقافة والقيم السياسية والسياسة الخارجية. تتميز بكونها أقل كلفةً وأدوم أثرًا وأكثر قبولًا، غير أنها تستلزم استثمارًا مستمرًا في المصداقية والمحتوى والجاذبية.

ثالثًا: القوة الذكية (Smart Power) التوليفة المتوازنة بين القوتين الصلبة والناعمة بما يُلائم كل موقف، صاغها ناي في "The Future of Power" (2011م). وتُمثّل النموذج الأكثر انسجامًا مع تعقيد بيئة الأمن الدولي المعاصر، إذ لا تكفي الصلبة وحدها ولا تُجدي الناعمة منفردة في مواجهة تحديات النظام الدولي.[1]

ويُدرك ناي أن القوة الناعمة ضرورة استراتيجية لا ترف دبلوماسي؛ فالدولة الفاقدة للجاذبية القيمية والثقافية ستجد نفسها محاطة بالمعارضة حتى وإن تفوقت عسكريًا واقتصاديًا. وهذه الرؤية هي التي أسّست لمنطق الاهتمام المتصاعد بالدبلوماسية الرقمية في السياسة الخارجية للدول الكبرى والمتوسطة على حد سواء.

المطلب الثاني: مصادر القوة الناعمة وأبعادها

الفرع الأول: مصادر القوة الناعمة

حدّد ناي ثلاثة مصادر رئيسية للقوة الناعمة تنبثق منها قدرة الدولة على الجذب والتأثير في توجهات الآخرين:

أولًا: الثقافة تُعدّ الثقافة بمعناها الواسع من أقوى مصادر القوة الناعمة وأكثرها ديمومةً وعمقًا. يشمل هذا المصدر الإنتاج الثقافي والفني والأدبي والسينمائي والموسيقي، فضلًا عن القيم الحضارية والإرث التاريخي. وتُولّد الثقافة الجذابة نفوذًا دوليًا يصعب قياسه لكن يصعب تجاهله، ولعل في الانتشار العالمي للثقافة الأمريكية والكورية الجنوبية خير دليل على ذلك.[2]

[1] Joseph S. Nye Jr., The Future of Power (New York: PublicAffairs, 2011), p. 23.
[2] Nye, The Future of Power, p. 104.

ثانيًا: القيم السياسية حين تُجسّد الدولة فعليًا قيمها المُعلنة كالديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية وسيادة القانون، تُولّد جاذبيةً دولية حقيقية. غير أن ناي يُنبّه إلى خطر التناقض بين القيم المُعلنة والسياسات المُتبعة، إذ إن "ممارسة سياسات تتناقض مع قيمها المُعلنة تُقوّض قوتها الناعمة". والمصداقية شرط لازم لفاعلية هذا المصدر.[1]

ثالثًا: السياسة الخارجية تُعدّ السياسة الخارجية مصدرًا حاسمًا حين تُدرَك قائمةً على مبادئ شرعية ومحترمة لقواعد القانون الدولي ومصالح الشركاء. فالدولة التي تنتهج سياسةً خارجيةً قائمةً على المساعدات الإنسانية والوساطات السلمية تكتسب رصيدًا دبلوماسيًا ناعمًا يتراكم عبر الزمن ليُعزز نفوذها الدولي.[2]

ويُشدّد الباحثون على أن القيمة الاستراتيجية لهذه المصادر تختلف بحسب طبيعة الجمهور المستهدف والسياق الجيوسياسي الذي تُمارَس فيه القوة الناعمة. فمصدر الثقافة قد يكون ذا تأثير بالغ في سياقات ثقافية متقبّلة للخصوصية الثقافية للدولة المصدِّرة، بينما قد يُولّد مقاومةً ثقافيةً في سياقات أخرى أكثر حساسيةً للغزو الثقافي. أما مصدر القيم السياسية فيفقد قوته الجاذبة في أعين الجماهير التي تُدرك تناقضه مع السياسات الفعلية، وهو ما يُسمى "عنة المصداقية" التي تطارد القوى الكبرى حين تُقصر أفعالها عن بلوغ مستوى شعاراتها.[3]

وتجدر الإشارة إلى أن الثورة الرقمية أضافت بُعدًا رابعًا إلى مصادر القوة الناعمة يمكن تسميته "مصدر الجاذبية الرقمية"؛ إذ باتت القدرة على توليد محتوى رقمي جذاب وإدارة حضور رقمي مؤثر ومقنع تُشكّل في حد ذاتها رصيدًا من القوة الناعمة يستقل نسبيًا عن المصادر الثلاثة التقليدية. فدولة تُحسن رواية قصتها رقميًا قد تبني نفوذًا ناعمًا يتجاوز ما تُتيحه مواردها الثقافية والسياسية الفعلية، وإن ظلّ ذلك مؤقتًا ما لم يرتكز على قوة ناعمة أصيلة.[4]

---

[1] Nye, Soft Power, p. 55.

[2] Gallarotti, The Power Curse, p. 47.

[3] خالد بكير، مرجع سابق، ص 14.

[4] Cull, Public Diplomacy: Foundations for Global Engagement, p. 156.

ولا تعمل هذه المصادر الثلاثة في معزل بل في تفاعل وتضافر متبادل؛ فثقافة بلا قيم سياسية جذابة تبقى تجارةً ثقافية لا قوةً ناعمة حقيقية، والقيم بلا سياسة خارجية ذات مصداقية تتحول إلى شعارات جوفاء. ومن هنا يستلزم بناء القوة الناعمة منهجًا متكاملًا يُشرك المصادر الثلاثة في إطار استراتيجي واحد ومتناسق.[1]

الفرع الثاني: أبعاد القوة الناعمة

تتجلى القوة الناعمة في أبعاد متعددة تُشكّل في مجموعها منظومةً متكاملة من التأثير غير القسري على الصعيد الدولي:

أولًا: البعد الثقافي والحضاري يتمثّل في انتشار ثقافة الدولة وإبداعاتها الفنية والفكرية عبر الصادرات الثقافية والمراكز الثقافية الخارجية والمهرجانات الدولية والإنتاج الإعلامي. وهو الأكثر استدامةً لأن التأثير الثقافي يتسرّب إلى العقول والوجدان بصورة تدريجية وعميقة.[2]

ثانيًا: البعد الإعلامي والاتصالي يتجسّد في قدرة الدولة على توصيل رسائلها وصورتها عبر وسائل الإعلام التقليدية والرقمية، وإدارة السرديات في الفضاء الدولي. ويُشكّل هذا البعد اليوم الأكثر ديناميكيةً بفعل الثورة الرقمية، إذ باتت القدرة على رواية القصص أداةً محوريةً للتأثير الدولي.

ثالثًا: البعد الأكاديمي والتعليمي يُقاس بجذب الدولة للطلاب والباحثين الأجانب عبر المنح وبرامج التبادل، وانتشار لغتها في المؤسسات التعليمية العالمية. ويُسهم في بناء شبكة من الروابط الإنسانية تتمتع باستدامة لا تتوفر في أدوات دبلوماسية أخرى.[3]

---

[1] علي جلال معوض، مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية (الإسكندرية: مركز الدراسات الاستراتيجية، مكتبة الإسكندرية، 2019)، ص 45.

[2] Nye, Soft Power, p. 17.

[3] R.S. Zaharna, Battles to Bridges: U.S. Strategic Communication and Public Diplomacy after 9/11 (New York: Palgrave Macmillan, 2010), p. 42.

رابعًا: البعد الدبلوماسي والعلاقاتي يتعلق بالقدرة على بناء الشراكات وصياغة التحالفات وإدارة العلاقات الدولية بأسلوب يكسب الثقة والاحترام. ويُعدّ الأكثر ارتباطًا بالدبلوماسية الرقمية التي تُوسّع نطاقه وتُضاعف قدرته التأثيرية.

خامسًا: البعد الاقتصادي والتنموي يتجلى في إسهام الدولة في المساعدات التنموية والتعاون الدولي، وفي النموذج التنموي الذي تُقدّمه بوصفه مثالًا يُحتذى. وحين يُلهم نموذج تنموي ما الدول الأخرى، يُحوَّل إلى رصيد ناعم يُعزز النفوذ الدولي.[1]

وتتفاوت هذه الأبعاد في قدرتها التأثيرية بحسب طبيعة الجمهور المستهدف والسياق الإقليمي والدولي. كما أن الفضاء الرقمي أعاد رسم خارطة هذه الأبعاد وكيفية قياسها وممارستها، مُحدثًا تحولًا كيفيًا في منظومة القوة الناعمة في عصر المعلوماتية.[2]

ويرى ناي في مؤلفاته المتأخرة أن الثورة المعلوماتية تُعيد رسم خريطة القوة الناعمة بصورة جوهرية، إذ تُمنح بعض الأبعاد أهمية متصاعدة كالبُعد الاتصالي والإعلامي الرقمي، فيما قد يتراجع نسبيًا وزن بعضها الآخر الأقل قابلية للرقمنة والانتشار الفيروسي. وهذا التحوّل في خريطة الأبعاد يُلقي عبئًا استراتيجيًا على الدول التي تعتمد تقليديًا على أبعاد أقل رقمية، ويدفعها إلى إعادة النظر في محفظة قوتها الناعمة وكيفية تطويرها لتنسجم مع متطلبات البيئة الدولية الرقمية الراهنة.[3]

المبحث الثالث: العلاقة بين الدبلوماسية الرقمية والقوة الناعمة

يكشف التأمل في المفهومين السابقين عن ترابط بنيوي عضوي؛ إذ لا يمكن فهم الدبلوماسية الرقمية فهمًا عميقًا بمعزل عن القوة الناعمة، كما لا يمكن استيعاب أدوات الثانية المعاصرة دون الرجوع إلى الأولى. فالدبلوماسية الرقمية هي الأداة التشغيلية الأبرز للقوة الناعمة في عالم اليوم، فيما تُشكّل القوة الناعمة المضمون الجوهري الذي تحمله الدبلوماسية الرقمية وتُبلّغه إلى العالم.

---

[1] Nye, Soft Power, p. 21.

[2] خالد بكير، مرجع سابق، ص 18.

[3] Nye, The Future of Power, p. 130.

المطلب الأول: الدبلوماسية الرقمية كأداة للقوة الناعمة

الفرع الأول: الأساس النظري للعلاقة بين المفهومين

يرتكز التأصيل النظري لهذه العلاقة على جملة من المرتكزات الجوهرية:

أولًا، إن القوة الناعمة تحتاج إلى وسيلة ناقلة تُوصل رسالتها إلى الجماهير المستهدفة. وقد وفّر الفضاء الرقمي هذه الوسيلة بكفاءة غير مسبوقة. ويذهب بيولا وهولمز إلى أن الثورة الرقمية أعادت توزيع القدرة على ممارسة التأثير الدولي بصورة غير مسبوقة، إذ أتاحت لفاعلين أصغر حجمًا وأقل موارد منافسة القوى الكبرى في صياغة الروايات وكسب الاهتمام العالمي، طالما أحسنوا توظيف أدواتها التفاعلية.[1]

ثانيًا، يُشير سيب إلى أن الثورة الرقمية لم تُغيّر فقط أدوات الدبلوماسية بل غيّرت بنية التأثير الدولي برمّتها، بحيث باتت القدرة على صياغة الروايات وإدارة التصورات عبر الفضاء الرقمي تُمثّل أحد أهم مصادر القوة في النظام الدولي المعاصر. ومن يمتلك القدرة على رواية قصة مقنعة يمتلك عاملًا محوريًا من عوامل التأثير الناعم.[2]

ثالثًا، تشير الأدبيات إلى ضرورة التمييز بين الدبلوماسية الرقمية الحقيقية والدعاية الرقمية الفارغة من المحتوى. فالأولى تنبثق من موارد جاذبة أصيلة وتسعى لبناء علاقات مستدامة ذات مصداقية، أما الثانية فتهدف للتلاعب بالمعلومات. والدبلوماسية الرقمية المبنية على فراغ لا تُمثّل قوةً ناعمة بل دعايةً رقمية سرعان ما ينكشف زيفها للجمهور الدولي.[3]

رابعًا، يُطوّر نيكولاس كول تصورًا للقوة الناعمة الرقمية بوصفها فئةً مستقلة نسبيًا تُمكّن الدول من بناء علاقات دبلوماسية متعددة المستويات تتجاوز الحكومات لتصل مباشرةً إلى الشعوب

[1] Bjola and Holmes, Digital Diplomacy, p. 4.
[2] Seib, Real-Time Diplomacy, p. 45.
[3] Manor, The Digitalization of Public Diplomacy, p. 67.

والمجتمعات والفاعلين من غير الدول، مما يُضفي على الدبلوماسية الرقمية طابعًا ديمقراطيًا في توزيع تأثيرها لم يكن متاحًا تاريخيًا.[1]

وفي إطار هذه العلاقة التبادلية، أفرز الباحثون مفهوم "القوة الناعمة الشبكية" (Networked Soft Power) الذي يُشير إلى أن القوة الناعمة في العصر الرقمي لا تُمارَس وفق النموذج الخطي التقليدي (مرسِل ← رسالة ← مستقبِل) بل عبر شبكات من العلاقات المتبادلة والتأثيرات المتشابكة التي يُشكّل فيها الفضاء الرقمي البنية التحتية الناقلة. وهذا ما يُعيد تعريف موازين القوة بين الفاعلين الدوليين بصورة جذرية.[2]

الفرع الثاني: آليات توظيف الدبلوماسية الرقمية في تعزيز القوة الناعمة

تتعدد الآليات التي تُوظَّف من خلالها الدبلوماسية الرقمية في خدمة القوة الناعمة وتعزيزها:

أولًا: ترويج الثقافة الوطنية وتعزيز جاذبيتها الدولية توظّف الدول الفضاء الرقمي منصةً لعرض إرثها الثقافي وإبداعاتها الفنية، وتحويل ما كان مقتصرًا على دوائر محدودة ليصبح في متناول ملايين المتابعين. وقد حوّلت منصات التواصل الثقافة الوطنية من شأن داخلي إلى سلعة تصديرية ناعمة ذات تأثير دولي واسع.[3]

ثانيًا: بناء الصورة الإيجابية للدولة وترسيخها تستخدم الجهات الدبلوماسية الفضاء الرقمي لبناء الصورة الذهنية (Nation Branding) وترسيخها عبر بث القصص الملهمة وتوثيق الإنجازات والمبادرات الإنسانية، مما يُرسّخ انطباعًا إيجابيًا يُغذّي القوة الناعمة على المدى البعيد.[4]

---

[1] Cull, Public Diplomacy: Foundations for Global Engagement, p. 142.
[2] Castells, Communication Power, p. 53.
[3] Nye, Soft Power, p. 44.
[4] Anholt, Competitive Identity, p. 18.

ثالثًا: إدارة الأزمات وتصحيح الصورة الذهنية تُمثّل الأزمات مناسبات حاسمة لاختبار القوة الناعمة. وقد أتاحت الدبلوماسية الرقمية القدرة على الرد الفوري على الروايات المغلوطة وتصحيح الأخطاء وإدارة الخطاب في الوقت الحقيقي قبل أن تترسّخ الانطباعات السلبية.

رابعًا: تعزيز الدبلوماسية الشعبية الرقمية أتاحت الدبلوماسية الرقمية إشراك المواطنين والمؤثرين الرقميين والفنانين والأكاديميين في الرسالة الدبلوماسية. وتُجسّد ظاهرة "الدبلوماسية الشعبية الرقمية" تحولًا في معادلة من يصنع الدبلوماسية في العصر الرقمي.[1]

الفرع الثالث: نحو مفهوم القوة الناعمة الرقمية

يقترح عدد من الباحثين المعاصرين بلورة مفهوم "القوة الناعمة الرقمية" (Digital Soft Power) بوصفه مفهومًا تركيبيًا يعكس التحولات الجوهرية التي أحدثها الفضاء الرقمي في طبيعة القوة الناعمة وآليات ممارستها وقياسها. ويُشير هذا المفهوم إلى القدرة على توليد الجاذبية الدولية والتأثير في تفضيلات الآخرين من خلال الحضور الرقمي الذكي والمحتوى الإبداعي المقنع والشبكات الرقمية المؤثرة، بما يُوسّع نطاق القوة الناعمة التقليدية ويضخّ فيها دمًا جديدًا.[2]

ويتميز هذا المفهوم بأنه يُحدث "ديمقراطية نسبية" في توزيع القوة الناعمة، إذ يُمكّن الدول المتوسطة والصغيرة من بناء نفوذ ناعم دولي كان تاريخيًا حكرًا على القوى الكبرى ذات المنظومات الإعلامية والدبلوماسية الضخمة. بيد أن هذه الديمقراطية الرقمية تبقى محدودة الأثر ما لم ترتكز على قوة ناعمة أصيلة تجد في الفضاء الرقمي ناقلًا وموسّعًا لا مُصنَّعًا ومُخترَعًا من العدم.[3]

وعلى الصعيد التطبيقي، تبرز نماذج دولية ناجحة في بناء القوة الناعمة الرقمية؛ من أبرزها تجربة كوريا الجنوبية التي نجحت عبر تصدير المحتوى الرقمي الكوري من موسيقى K–Pop وسلاسل

---

[1] طيايبة ساعد، "الدبلوماسية العامة الرقمية: قوة ناعمة جديدة"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، المجلد 2، العدد 4 (ديسمبر 2017)، ص 95.

[2] Manor, The Digitalization of Public Diplomacy, p. 112. وانظر أيضًا: العربي العربي، "الدبلوماسية الرقمية وتأثيراتها في العلاقات الدولية"، مجلة لباب، مركز الجزيرة للدراسات، العدد 10 (2021).

[3] Corneliu Bjola and Jiang Lu, "Social Media and Public Diplomacy: A Comparative Analysis of the Digital Diplomatic Strategies of the EU, US and Japan in China," in Digital Diplomacy: Theory and Practice, ed. Corneliu Bjola and Marcus Holmes (London: Routledge, 2015), p. 71.

درامية رقمية وألعاب إلكترونية في بناء جاذبية ثقافية عالمية واسعة الانتشار. فضلًا عن تجربة دول الخليج العربي التي تُوظّف الفضاء الرقمي والأحداث الكبرى الرياضية والترفيهية في إعادة رسم صورتها الذهنية الدولية. ويكشف هذا التنوع التطبيقي أن القوة الناعمة الرقمية لا نموذج أوحد لها، بل تتشكل وفق خصوصية كل دولة وطموحاتها وإمكاناتها التقنية والبشرية.[1]

وعلى صعيد التنافس الدبلوماسي الرقمي بين القوى الدولية الكبرى، نشأت ما بات يُعرف بـ"الحروب الدبلوماسية الرقمية" التي تتنافس فيها الدول على صياغة الروايات الدولية وتأطير الأحداث في الفضاء الرقمي. ويرصد الباحثون تصاعدًا ملحوظًا في توظيف الدبلوماسية الرقمية أداةً في التنافس الجيوسياسي الكبير، حيث تُستخدم المنصات الرقمية ساحةً للتأثير على الرأي العام الدولي في القضايا الإقليمية والدولية المتنازع عليها. وهذا البُعد التنافسي يُضيف طابعًا من التعقيد والحساسية إلى الدبلوماسية الرقمية يتجاوز كونها مجرد أداة للتواصل والإقناع.[2]

خامسًا: الاستهداف الخوارزمي والتخصيص الرقمي تُتيح تقنيات تحليل البيانات إمكانية تخصيص الرسائل الدبلوماسية وتوجيهها إلى جماهير مستهدفة محددة بدقة وفق اهتماماتها وخصائصها، مُحدثةً فارقًا نوعيًا في فاعلية الاتصال الدبلوماسي.[3]

سادسًا: الدبلوماسية الثقافية الرقمية التفاعلية تجاوزت الدبلوماسية الثقافية في عصرها الرقمي النموذج الأحادي الاتجاه إلى نموذج التبادل والتفاعل المتبادل. فمن خلال الفعاليات الافتراضية والمتاحف الرقمية وبرامج التبادل الإلكتروني، باتت الدبلوماسية الثقافية أكثر عمقًا وقدرةً على بناء روابط إنسانية تُغذّي القوة الناعمة للدولة.

المطلب الثاني: التأثير في الصورة الذهنية والرأي العام الدولي

[1] هند محروس محمد، "توجُّه كوريا الجنوبية نحو إفريقيا: بين القوة الناعمة والمصالح الاقتصادية"، قراءات إفريقية (2023)؛ وحول التجربة الخليجية انظر: مركز تريندز للبحوث والاستشارات، "القوة الناعمة ودورها في تعزيز السياسة الخارجية الإماراتية" (أبوظبي، 2023).

[2] Seib, Real-Time Diplomacy, p. 112.

[3] Manor, The Digitalization of Public Diplomacy, p. 156.

الفرع الأول: دور الدبلوماسية الرقمية في تشكيل الصورة الذهنية

يُمثّل تشكيل الصورة الذهنية للدولة (Nation Image) من أبرز الوظائف الاستراتيجية للدبلوماسية الرقمية. فالقوة الناعمة في جوهرها انعكاس للصورة التي يحملها الآخرون عن الدولة؛ فحين تكون إيجابيةً وجذابة، تُولّد نفوذًا ناعمًا يُمكّن الدولة من تحقيق أهدافها الخارجية بأقل كلفة وتوتر.[1]

ويُقدّم سايمون أنهولت في إطار "الهوية التنافسية" (Competitive Identity) تصورًا شاملًا لإدارة صورة الدولة دوليًا، إذ يرى أنها لا تُبنى بالتسويق المجرد بل بالسياسات الفعلية والإنجازات الحقيقية والتواصل الصادق. وفي هذا السياق، تغدو الدبلوماسية الرقمية أداةً لنقل هذه الإنجازات إلى الجمهور بأسلوب مقنع يعكس الحقيقة لا يُزيّفها.[2]

وتعمل الدبلوماسية الرقمية على تشكيل الصورة الذهنية عبر مسارات متكاملة:

المسار الأول: البناء الرقمي المنظّم والمستمر يُمثّل الحضور الرقمي الفاعل المنتظم الركيزة الأساسية لبناء الصورة الذهنية على المدى البعيد؛ إذ يُرسّخ تراكم الرسائل الإيجابية تدريجيًا انطباعًا ثابتًا عن الدولة. ومن هنا تُدرك الدول الحريصة على قوتها الناعمة أهمية الاستثمار المنتظم في حضورها الرقمي وعدم الاقتصار على التواصل في المناسبات والأزمات.

المسار الثاني: التوثيق الرقمي للإنجازات يُسهم نشر الإنجازات في مجالات التنمية والعلوم والثقافة عبر الفضاء الرقمي في تعزيز الصورة الإيجابية وتقديم الدولة بوصفها نموذجًا ذا مصداقية يستحق الاهتمام والتقدير على المستوى الدولي.

المسار الثالث: مواجهة الروايات السلبية والتضليل الإعلامي يُتيح الفضاء الرقمي التصدي الفوري للروايات السلبية ومحاولات التشويه، وتقديم الرد الدبلوماسي المنظّم قبل أن تترسّخ

[1] Eytan Gilboa, "Searching for a Theory of Public Diplomacy," The Annals of the American Academy of Political and Social Science 616 (March 2008): 57.
[2] Anholt, Competitive Identity, p. 42.

الانطباعات السلبية. وهذا ما يجعل الدبلوماسية الرقمية أداةً دفاعيةً وهجوميةً في إدارة الصورة الذهنية في آنٍ واحد.

وفي ضوء هذه التحديات، يرى الباحثون أن الكفاءة الحقيقية للدبلوماسية الرقمية في تعزيز القوة الناعمة لا تُقاس بكمّ المنشورات أو عدد المتابعين، بل بعمق التأثير في المواقف والتفضيلات وجودة العلاقات المبنية مع الجماهير الأجنبية. وهذا يستلزم من الدول تطوير مقاربات ذكية تجمع بين فهم الجمهور المستهدف وجودة المحتوى وصدق الرسالة واستمرارية الحضور، في منظومة دبلوماسية رقمية متكاملة تُحسن التوظيف الاستراتيجي للفضاء الإلكتروني في خدمة المصلحة الوطنية على المدى البعيد.[1]

المسار الرابع: توظيف الدبلوماسية متعددة القنوات تُتيح الدبلوماسية الرقمية التنسيق بين قنوات متعددة (حكومية ومدنية وأكاديمية وثقافية وإعلامية) في بناء صورة ذهنية متناسقة تتجاوز ما تستطيعه قناة واحدة.

الفرع الثاني: التأثير في الرأي العام الدولي

يُشكّل الرأي العام الدولي (International Public Opinion) أحد أهم أهداف الدبلوماسية الرقمية؛ إذ إن كسب تأييد الجماهير العالمية هو ما يُشكّل جوهر القوة الناعمة في تجلّيها العملي. ولقد أدّى الفضاء الرقمي دورًا محوريًا في إعادة تشكيل ديناميكيات الرأي العام الدولي، بما مكّن من التأثير في الجماهير الأجنبية بصورة أكثر مباشرةً مما كان ممكنًا في أي حقبة سابقة.[2]

وتتجلى آليات التأثير في الرأي العام الدولي عبر مستويات متكاملة:

[1] Cull, Public Diplomacy: Foundations for Global Engagement, p. 19.
[2] Bjola and Holmes, Digital Diplomacy, p. 4.

المستوى الأول: الانتشار الفيروسي للمحتوى الجاذب تُتيح المنصات الرقمية انتشار المحتوى الدبلوماسي بصورة فيروسية (Viral)، إذ يُشارك المتابعون ما يجدونه مثيرًا للاهتمام مع شبكاتهم، مضاعفةً نطاق التأثير بصورة هائلة تتجاوز ما تستطيعه القنوات التقليدية.

المستوى الثاني: توظيف شبكات المؤثرين والسفراء الناعمين يُمثّل استثمار المؤثرين الرقميين والفنانين والأكاديميين والرياضيين سفراءَ ناعمين غير رسميين أحد أكثر آليات التأثير فاعليةً في العصر الرقمي؛ فالرسالة الصادرة عن شخصية محبوبة تستقر في الأذهان بأثر أعمق من البيان الرسمي الرصين.[1]

المستوى الثالث: استثمار الأحداث الدولية الكبرى توفّر الأحداث الدولية الكبرى الرياضية والثقافية والعلمية فرصًا استراتيجية لتعظيم الحضور الرقمي والتأثير على الرأي العام الدولي. فمستضيف الفعاليات الكبرى يُوظّف الدبلوماسية الرقمية لتعظيم الانعكاسات الإيجابية على صورته الدولية.

المستوى الرابع: إدارة الهوية الرقمية والبصمة الدولية تُشكّل إدارة الحضور الرقمي الرسمي للدولة في حد ذاتها رسالةً دبلوماسية لا تقل أهمية عن المضمون المُقدَّم؛ فالدولة التي تُقدّم نفسها بصورة احترافية ومنفتحة تُرسل رسالةً ضمنية قوية عن طبيعتها وقيمها.[2]

ومع ذلك، لا يخلو التأثير الدبلوماسي الرقمي في الرأي العام الدولي من تحديات وقيود جوهرية. فظاهرة "الفقاعات المعلوماتية" (Filter Bubbles) التي تُفرزها خوارزميات التوصية تُقيّد قدرة المحتوى الدبلوماسي على الوصول إلى الجماهير غير المتعاطفة. كما أن التضليل الإعلامي وانتشار المعلومات المزيفة يُضفي على البيئة المعلوماتية طابعًا من الفوضى تصعب معه الرسالة

[1] Nye, The Future of Power, p. 104.
[2] Ibid., p. 23.

المنظّمة. وكل ذلك يُذكّر بأن الدبلوماسية الرقمية تستلزم دائمًا قوةً ناعمة أصيلة لتُؤتي ثمارها الكاملة.[1]

الفرع الثالث: حدود الدبلوماسية الرقمية في تعزيز القوة الناعمة

لا تخلو الدبلوماسية الرقمية في دورها كأداة للقوة الناعمة من قيود وحدود موضوعية ينبغي استيعابها بدقة لتحاشي المبالغة في تقدير إمكاناتها. فمن أبرز هذه الحدود: أولًا، إشكالية التوثيق والمصداقية؛ إذ إن السهولة التي يُمكن بها نشر المعلومات رقميًا تُتيح في الوقت ذاته انتشار المعلومات المضلّلة والمزيفة، مما يُعقّد مهمة بناء المصداقية الرقمية ويستلزم استثمارًا متواصلًا في تعزيز الثقة والموثوقية.[2]

ثانيًا، الفجوة الرقمية (Digital Divide) التي تُفرق بين الجماهير الرقمية المتصلة والجماهير غير المتصلة، مما يُحدث حدودًا لنطاق التأثير الدبلوماسي الرقمي في المجتمعات ذات الانتشار المحدود للإنترنت. ثالثًا، ظاهرة الإفراط في المعلومات (Information Overload) التي تجعل التنافس على انتباه الجمهور الرقمي شديدًا وتجعل البقاء في دائرة الاهتمام تحديًا متواصلًا. ورابعًا، تأثير المنصات الرقمية وخوارزمياتها في تشكيل ما يصله المتلقي، مما يجعل الدول رهينةً جزئيًا لسياسات المنصات وأولوياتها التجارية لا لإرادتها الدبلوماسية وحدها.[3]

وخامسًا، خطر "التطبيع السلبي" الذي قد يُفضي الاستخدام المكثّف للأدوات الرقمية في الدبلوماسية إلى خطاب سطحي يُقدّم الشعارات على حساب العمق التحليلي والمضمون الأصيل. وسادسًا، مشكلة الجماهير غير المتعاطفة التي تنغلق داخل فقاعاتها المعلوماتية ولا تتعرض أصلًا للمحتوى الدبلوماسي للدولة المعنية. وهذه الحدود مجتمعةً تُذكّر بأن الدبلوماسية الرقمية

[1] James Pamment, New Public Diplomacy in the 21st Century: A Comparative Study of Policy and Practice (London: Routledge, 2013), p. 28.

[2] Ibid., p. 14.

[3] حميدة أحمد الداهش المطلوب، "دور الدبلوماسية الرقمية في العلاقات الدولية"، مجلة أبحاث، جامعة سرت، كلية الآداب، المجلد 17، العدد 2 (سبتمبر 2025)؛ عنان آية، "الدبلوماسية الرقمية في العلاقات الدولية: دراسة في الدبلوماسية الرقمية الإسرائيلية تجاه المنطقة العربية منذ عام 2015" (رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2022).

تستلزم دائمًا قوةً ناعمة أصيلة تجد فيها ناقلًا يُضاعف أثرها لا مُعوَّضًا عن غياب ما يستحق النقل أصلًا.[1]

خلاصة الفصل الأول

خلص هذا الفصل إلى تأصيل مفهومَي الدبلوماسية الرقمية والقوة الناعمة وبيان الترابط البنيوي العميق بينهما. فالدبلوماسية الرقمية ليست أداةً تقنية لتحديث الممارسة الدبلوماسية فحسب، بل هي في عمقها الاستراتيجي الأداة الأنسب لنقل القوة الناعمة إلى الجماهير الدولية في الوقت الحقيقي وعبر قنوات تفاعلية لا تعترف بحواجز جغرافية أو قيود زمنية. وكشف التحليل أن العلاقة بينهما تبادلية تضافرية: فالقوة الناعمة وقود الدبلوماسية الرقمية ومضمونها، والدبلوماسية الرقمية ناقلها وموسّعها.

كما أثبت التحليل أن القوة الناعمة بمصادرها الثلاثة (الثقافة والقيم والسياسة الخارجية) وأبعادها المتعددة تجد في الدبلوماسية الرقمية الوسيلة الأنسب لتجلّيها في عصر المعلوماتية. وأن الدبلوماسية الرقمية تؤدي دورًا متعدد الأبعاد في تشكيل الصورة الذهنية للدولة والتأثير في الرأي العام الدولي، عبر آليات فيروسية وتشاركية وتخصيصية لم تكن متاحة في الحقب الدبلوماسية السابقة.

ومن ثمّ، يُشكّل إتقان الدبلوماسية الرقمية رهانًا استراتيجيًا حقيقيًا في مساعي الدول نحو تعزيز قوتها الناعمة وبناء نفوذها الدولي، شريطة أن ترتكز على محتوى حقيقي ومصداقية متينة وقيم موثوقة. ويُشكّل هذا الفصل الأرضية التحليلية التي يرتكز عليها الفصلان التاليان: الثاني الذي يتناول آليات وآثار وتحديات الدبلوماسية الرقمية في تعزيز القوة الناعمة، والثالث الذي يُقارب التجربة الجزائرية في هذا الميدان الاستراتيجي الحيوي.

---

[1] Craig Hayden, The Rhetoric of Soft Power: Public Diplomacy in Global Contexts (Lanham: Lexington Books, 2012), p. 34. وانظر أيضًا: حميدة أحمد الداهش المطلوب، مرجع سابق.

ولعل أبرز ما خلص إليه هذا الفصل من نتائج أن الدبلوماسية الرقمية لا تُقدّم "حلًا سحريًا" لإشكالية القوة الناعمة، بل هي أداة ذات إمكانات هائلة محفوفة بتحديات حقيقية. وأن الاستثمار الأمثل فيها يستلزم توافر ثلاثة شروط متكاملة: أولها امتلاك مضمون ناعم أصيل من إرث ثقافي وقيم سياسية وسياسة خارجية ذات مصداقية، وثانيها تطوير قدرات مؤسسية متخصصة في الاتصال الرقمي الدبلوماسي ضمن إطار استراتيجي واضح، وثالثها الاستمرار والمثابرة لأن بناء القوة الناعمة الرقمية مسار تراكمي طويل الأمد لا معجزة آنية تتحقق في غمضة عين.[1]

[1] Nye, Soft Power, p. x.

الفصل الثاني

دور الدبلوماسية الرقمية في تعزيز القوة الناعمة للدولة

بعد أن أسّس الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري الذي قامت عليه هذه الدراسة، من خلال تحديد ماهية الدبلوماسية الرقمية وملامح تطورها، وتفكيك مفهوم القوة الناعمة ومصادرها وأبعادها، وبيان طبيعة العلاقة الرابطة بينهما، يتجه هذا الفصل الثاني إلى محطة تحليلية أعمق وأكثر تخصصًا. فإذا كان الفصل السابق قد عُني بالإجابة عن سؤال الماهية، أي ما هي الدبلوماسية الرقمية؟ وما هي القوة الناعمة؟، فإن هذا الفصل ينصرف إلى الإجابة عن أسئلة الوظيفة والأثر والحدود، أي كيف تعمل الدبلوماسية الرقمية على تفعيل القوة الناعمة؟ وما الآثار التي تُفضي إليها هذه الفعالية؟ وما الحدود والقيود التي تُقيّدها؟ وهي أسئلة منهجية لا غنى عن استيفائها قبل الانتقال إلى التطبيق العملي للحالة الجزائرية في الفصل الثالث، باعتبار أن أي تقييم موضوعي للتجربة الجزائرية يستلزم سلفًا فهمًا دقيقًا للآليات والآثار والتحديات النظرية العامة التي تحكم هذا الميدان.

وينهض هذا الفصل على مقاربة تحليلية ثلاثية المستوى، تتكامل فيها الأبعاد الوصفية والتحليلية والنقدية في معالجة واحدة متماسكة. فالمستوى الأول معنيٌّ برصد الآليات التشغيلية التي تستثمرها الدول في فضائها الرقمي لخدمة قوتها الناعمة، بما تشمله من دبلوماسية عامة رقمية وبناء صورة وعلامة وطنية. والمستوى الثاني معنيٌّ بتقصّي الآثار والمخرجات الفعلية التي تتولد عن هذا التوظيف حين يُمارَس بمنهجية وحرفية، سواء على صعيد تحسين السمعة الدولية أو على صعيد كسب التأييد والجاذبية الدولية دون اللجوء إلى أدوات القوة الصلبة. أما المستوى الثالث فمعنيٌّ بتعرية الجانب الإشكالي من الظاهرة، من خلال الكشف عن التحديات البنيوية والوظيفية التي تحدّ من فعالية هذه الدبلوماسية وتستوجب من صانع القرار وعيًا نقديًا متوازنًا. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التمييز الثلاثي، على أهميته المنهجية في تيسير العرض والتحليل، يبقى تمييزًا تحليليًا بالأساس؛ فالآليات والآثار والتحديات تتشابك في الممارسة الفعلية تشابكًا وثيقًا يصعب الفصل التام بين عناصره.

وانطلاقًا من هذه المقاربة الثلاثية، يتوزع محتوى الفصل على ثلاثة مباحث متكاملة فيما بينها بناءً منطقيًا متصاعدًا. يتولى المبحث الأول مهمة تحليل آليات الدبلوماسية الرقمية بمحوريها الأساسيين: الدبلوماسية العامة الرقمية بوصفها الإطار العملياتي الشامل، وبناء الصورة والعلامة الوطنية بوصفه الهدف الاستراتيجي المباشر الذي تصبّ فيه تلك الآليات. ويتجه المبحث الثاني إلى تقييم الآثار المنبثقة عن هذا التوظيف، من حيث قدرته على تحسين السمعة الدولية للدولة، وتمكينها من كسب التأييد والجاذبية الدولية بمعزل عن أدوات الإكراه والقسر. في حين يُخصَّص المبحث الثالث لمساءلة التحديات التي تحدّ من هذه الفعالية، سواء ما يتعلق منها بإشكالية المصداقية وتهديدات الأمن السيبراني، أو ما يرتبط بظاهرتَي التضليل المعلوماتي والفجوة الرقمية بأبعادها المتشعبة.

ولا يخفى أن دراسة هذا المستوى الوظيفي من العلاقة بين الدبلوماسية الرقمية والقوة الناعمة تكتسب أهمية مضاعفة في السياق الراهن للعلاقات الدولية، حيث تتزايد المنافسة بين الدول على كسب الرأي العام العالمي، وتتعقد بيئة الاتصال الدولي بفعل تسارع وتيرة التحول الرقمي وتعدد الفاعلين وتشابك المصالح. فهذا الفصل، بقدر ما يُقدّم إطارًا تحليليًا متماسكًا لفهم آليات الدبلوماسية الرقمية وآثارها وتحدياتها، يُمهّد في الوقت ذاته لانتقال منهجي سليم نحو الفصل الثالث والأخير، الذي يستثمر هذا الإطار النظري في تحليل التجربة الجزائرية تحليلًا تطبيقيًا دقيقًا، بما يخدم الإجابة عن السؤال المركزي لهذه الدراسة المتعلق بأثر الدبلوماسية الرقمية في تعزيز القوة الناعمة للدولة.

المبحث الأول: آليات الدبلوماسية الرقمية

تشتغل الدبلوماسية الرقمية في تعزيز القوة الناعمة للدولة وفق منظومة متكاملة من الآليات المتشابكة والمتداخلة. ولا يمكن فهم هذه الآليات بمعزل عن السياق التحولي الذي أفرزها؛ إذ جاءت استجابةً لجملة من التحولات الكبرى التي أعادت رسم ملامح العلاقات الدولية في مطلع الألفية الثالثة، وفي مقدمتها ثورة الاتصالات الرقمية وتصاعد نفوذ وسائل التواصل الاجتماعي،

وصعود الفاعلين من غير الدول بوصفهم قوى تأثيرية حقيقية في الفضاء الإعلامي الدولي، فضلًا عن تراجع احتكار الدول للمعلومات وانتشار ثقافة المشاركة الجماهيرية الرقمية. ويتناول هذا المبحث أبرز هذه الآليات من خلال محورين رئيسيين: الدبلوماسية العامة الرقمية بوصفها المنظومة الشاملة لنشاط الدولة في الفضاء الرقمي، ثم بناء الصورة والعلامة الوطنية بوصفه الهدف الاستراتيجي المباشر لتلك الآليات.

المطلب الأول: الدبلوماسية العامة الرقمية

الفرع الأول: مفهوم الدبلوماسية العامة الرقمية وأسسها النظرية

تضرب جذور مفهوم الدبلوماسية العامة (Public Diplomacy) في ستينيات القرن الماضي، حين استخدمه لأول مرة الدبلوماسي الأمريكي إدموند غوليون (Edmund Gullion) عام 1965 في معهد فليتشر للقانون والدبلوماسية بجامعة تافتس الأمريكية، ليُشير من خلاله إلى تلك الأساليب التي تتواصل بها الحكومات مع الجمهور الأجنبي مباشرةً، بعيدًا عن القنوات الدبلوماسية الرسمية التقليدية المقتصرة على التواصل الحكومي–الحكومي.[1] وعلى الرغم من قِدَم المصطلح، فإن مضمونه شهد تطورًا ملحوظًا عبر العقود المتتالية، بلغ ذروته في مطلع الألفية الثالثة حين أفرزت الثورة الرقمية نمطًا جديدًا من الدبلوماسية العامة يُعرف بـ"الدبلوماسية العامة الرقمية" (Digital Public Diplomacy).

تنبثق الدبلوماسية العامة الرقمية بوصفها نمطًا متطورًا من الدبلوماسية العامة التقليدية التي تُعرَّف بأنها إدارة العلاقات الدولية عبر التفاعل مع الجمهور الأجنبي ومؤسسات المجتمع المدني بدلًا من الاقتصار على التواصل الحكومي–الحكومي.[2] وقد أسهم الباحث الهولندي جان ميليسان إسهامًا بارزًا في تطوير هذا المفهوم ضمن إطار ما أسماه "الدبلوماسية العامة الجديدة"، التي رأى

[1] Melissen, The New Public Diplomacy, p. 3.
[2] Bjola and Holmes, Digital Diplomacy, p. 12.

فيها نمطًا تشاركيًا وحواريًا يتجاوز الطابع الأحادي للبث الإعلامي التقليدي، ليُرسّخ علاقة تفاعلية بين الدولة والجمهور الأجنبي تقوم على الحوار المتكافئ لا على التوجيه الفوقي.[1]

وما يُميّز الدبلوماسية العامة الرقمية عن نظيرتها التقليدية هو انفتاحها على فاعلين متعددين وغير حكوميين، فضلًا عن توظيفها للفضاء الرقمي الذي يُتيح التواصل الفوري والتفاعلي مع جماهير لا حدود جغرافية تحدّها. وقد أسهم بيولا وهولمز في توضيح هذا المفهوم بالإشارة إلى أن الدبلوماسية العامة الرقمية "تستهدف تشكيل البيئة الإعلامية والمعلوماتية التي يُبنى فيها الموقف الدولي من خلال توظيف الوسائل الرقمية في التأثير على التصورات والمواقف".[2] ولذا فهي لا تُشكّل مجرد امتداد رقمي للدبلوماسية العامة التقليدية، بل تُمثّل قفزةً نوعيةً في أساليب التواصل الدبلوماسي وأهدافه.

وعلى المستوى النظري، يرتكز مفهوم الدبلوماسية العامة الرقمية على منطق الاتصال الاستراتيجي (Strategic Communication) الذي لا يهدف إلى إيصال المعلومات فحسب، بل إلى التأثير في الإدراك وتوجيه السلوكيات. إذ تنبثق الرسائل الدبلوماسية الرقمية الناجحة من فهم دقيق لطبيعة الجمهور المستهدف وثقافته واهتماماته، وتُقدَّم بالأسلوب والمحتوى والتوقيت الأنسب لتحقيق أقصى قدر من التأثير الإيجابي.[3] وفي هذا السياق، تُؤكد نظرية التأطير الإعلامي (Framing Theory) التي يُعدّ إنتمان من أبرز رموزها أن الكيفية التي تُقدَّم بها المعلومات في الفضاء الرقمي لا تقل أهميةً عن مضمونها، إذ تُشكّل الأطر الرمزية التي يرى من خلالها الجمهور العالم وما يجري فيه.[4]

ولفهم البنية النظرية للدبلوماسية العامة الرقمية فهمًا أعمق، يستدعي الأمر الإشارة إلى ما طرحه نيكولاس كول من تمييز بين ستة أدوات جوهرية في الدبلوماسية العامة: الاستماع، والمناصرة،

[1] Melissen, The New Public Diplomacy, p. 11.
[2] Bjola and Holmes, Digital Diplomacy, p. 12.
[3] Zaharna, Battles to Bridges, p. 134.
[4] Robert M. Entman, Projections of Power: Framing News, Public Opinion, and U.S. Foreign Policy (Chicago: University of Chicago Press, 2004), p. 4.

والدبلوماسية الثقافية، والدبلوماسية التبادلية، والبث الإعلامي الدولي، والدبلوماسية النفسية.[1] وقد أتاح الفضاء الرقمي ممارسة هذه الأدوات الستة في آنٍ واحدٍ وبتكلفة أدنى وانتشار أوسع، مما ضاعف من الإمكانات النظرية للدبلوماسية العامة في عصر الرقمنة وفتح أمامها آفاقًا لم تكن متاحة في العصور السابقة.

وفي هذا السياق، أسهم إيلان مانور في توثيق كيفية تحوّل الوزارات الخارجية وسفاراتها إلى فاعلين رقميين نشطين عبر منصات التواصل الاجتماعي المختلفة كتويتر وفيسبوك ويوتيوب وإنستغرام.[2] وكشفت دراساته أن هذا التحول لم يكن مجرد توسع في قنوات الاتصال، بل انعكس على الأسلوب الدبلوماسي ذاته، إذ أصبح الدبلوماسيون يتبنّون لغةً أكثر مباشرةً وغير رسمية تتلاءم مع ثقافة الفضاء الرقمي وتوقعات جمهوره المتعدد والمتنوع.[3]

الفرع الثاني: استراتيجيات الدبلوماسية العامة الرقمية وأنماطها

تتعدد الاستراتيجيات التي تعتمدها الدول في ممارسة دبلوماسيتها العامة الرقمية، ويمكن تصنيفها في أربعة أنماط رئيسية متكاملة تتدرج من الأبسط إلى الأكثر تعقيدًا وتأثيرًا:

أولًا: استراتيجية النشر والإعلام (Inform) تقوم هذه الاستراتيجية على توفير المعلومات الموثوقة والشاملة عن سياسات الدولة ومواقفها وإنجازاتها عبر القنوات الرقمية المختلفة. وتعتمد في جوهرها على مبدأ الشفافية والمصداقية، إذ يمتلك الجمهور الرقمي المعاصر أدوات متطورة للتحقق والمقارنة تجعل المصداقية شرطًا لا غنى عنه لنجاح أي رسالة دبلوماسية.[4] وتستلزم هذه الاستراتيجية امتلاك قدرات مؤسسية راسخة في إنتاج المحتوى الرقمي وإدارته، بما يضمن

[1] Nicholas J. Cull, "Public Diplomacy: Taxonomies and Histories," The Annals of the American Academy of Political and Social Science 616 (March 2008): 31–54.
[2] Manor, The Digitalization of Public Diplomacy, p. 34.
[3] Ibid., p. 56–58.
[4] Seib, Real-Time Diplomacy, p. 57. وانظر أيضًا: طيايبة ساعد، مرجع سابق، ص 90.

استمرارية تدفق المعلومات وانتظامها بما يُلبّي توقعات الجمهور الذي اعتاد على التحديث المستمر والفوري.

ثانيًا: استراتيجية التفاعل والحوار (Engage) تتجاوز هذه الاستراتيجية مجرد نشر المعلومات لتبني جسور الحوار الحقيقي مع الجماهير الأجنبية. وتُنفَّذ عبر البث الرقمي المباشر وجلسات الأسئلة والأجوبة والتفاعل المنتظم مع التعليقات والمتابعين، والمشاركة في النقاشات الدائرة على المنصات الرقمية. ويُمثّل هذا النمط القيمة المضافة الأساسية للدبلوماسية الرقمية إذ يُحوّل الدولة من مُصدِر للرسائل إلى شريك في حوار حقيقي. وقد أشار كاستيلز إلى أن شبكات الاتصال التفاعلية تُولّد شكلًا جديدًا من القوة أسماه "القوة الشبكية"، وهي قوة تكتسبها الدولة من خلال موقعها المحوري في شبكات الاتصال الرقمية لا من خلال الهيمنة.[1]

ثالثًا: استراتيجية الشراكة والتأثير (Influence) تُعدّ الأرقى في سلّم الاستراتيجيات وتهدف إلى بناء شراكات متينة مع الفاعلين المؤثرين في الرأي العام الدولي من أكاديميين ومثقفين وفنانين ومؤثرين رقميين، بوصفهم قنواتٍ ثانويةً لنقل الرسالة الدبلوماسية بأسلوب يبدو أكثر طبيعيةً وأقل رسميةً وبالتالي أعلى مصداقيةً وتأثيرًا في الوجدان الجماهيري. وقد وثّق غريغوري هذا التحول في الدبلوماسية الأمريكية مشيرًا إلى أن الوزارات الخارجية باتت تُعوّل بصورة متزايدة على "المتكلّمين من القطاع الخاص" لتعزيز رسائلها الدبلوماسية.[2]

رابعًا: استراتيجية الرصد والتقييم (Monitor & Evaluate) وإن كانت هذه الاستراتيجية تُمثّل الجانب الأدواتي للدبلوماسية الرقمية أكثر من الاستراتيجي، إلا أنها شرط لا غنى عنه لنجاح الاستراتيجيات السابقة. إذ تنطوي على الرصد المنتظم للنقاشات الدائرة في الفضاء الرقمي الدولي حول الدولة وسياساتها، وتحليل مؤشرات الأداء الرقمي للحسابات الدبلوماسية، واستخلاص الأنماط والتوجهات التي تُمكّن من تحسين الاستراتيجية باستمرار. ويُتيح الفضاء الرقمي بياناتٍ

[1] Castells, Communication Power, p. 42.
[2] Bruce Gregory, "American Public Diplomacy: Enduring Characteristics, Elusive Transformation," The Hague Journal of Diplomacy 6, no. 3–4 (2011): 362.

ضخمةً (Big Data) تُوفّر للدبلوماسيين مادةً استخباراتية عن الرأي العام الدولي كانت متعذّرة الحصول في عصر ما قبل الرقمنة.[1]

المطلب الثاني: بناء الصورة والعلامة الوطنية

الفرع الأول: مفهوم العلامة الوطنية ومرتكزاتها

في عام 2001، نشر الباحث الهولندي بيتر فان هام مقالته الشهيرة "صعود دولة العلامة التجارية" في مجلة الشؤون الخارجية الأمريكية المرموقة، ليؤسّس بذلك اللحظة التأسيسية لمفهوم "العلامة الوطنية" في الخطاب الأكاديمي للعلاقات الدولية. وقد ذهب فان هام إلى أن الدول لم تعد تُقيَّم وفق معايير موضوعية بحتة كقدراتها العسكرية أو نموها الاقتصادي فحسب، بل باتت تخضع أيضًا لمعادلات الصورة والسمعة الذهنية لدى الجماهير والحكومات الأجنبية، تمامًا كما تخضع المنتجات التجارية لمعادلات العلامة التجارية في الأسواق.[2]

وقد تطوّر هذا الطرح لاحقًا على يد المستشار البريطاني سيمون أنهولت (Simon Anholt) الذي يُعدّ المرجع المؤسّس في هذا الحقل البحثي. إذ يُعرَّف مفهوم العلامة الوطنية (Nation Branding) بأنه "الإدارة الاستراتيجية للصورة التنافسية للدولة لدى الجماهير الدولية بهدف تعزيز جاذبيتها السياحية والاقتصادية والثقافية والدبلوماسية".[3] وقد أسهمت أبحاث أنهولت في تأسيس أول نظرية منهجية متكاملة لهذا المجال، ووضع أطر قياسية لقياس قيمة العلامة الوطنية عبر ما عُرف بـ"مؤشر أنهولت–إبسوس للعلامات الوطنية".

ويُميّز أنهولت تمييزًا حاسمًا بين بناء العلامة الوطنية والتسويق الإعلاني التجاري، مؤكدًا أن بناء الصورة الوطنية الناجحة لا يتحقق بالإعلانات والترويج وحده، بل يستلزم أن تكون الصورة المُقدَّمة

---

[1] Castells, Communication Power, p. 53. وانظر أيضًا: Manor, The Digitalization of Public Diplomacy, p. 45.

[2] Peter van Ham, "The Rise of the Brand State: The Postmodern Politics of Image and Reputation," Foreign Affairs 80, no. 5 (September/October 2001): 2–6.

[3] Anholt, Competitive Identity, p. 3.

صادقةً ومنسجمةً مع واقع الدولة وسياساتها ومنجزاتها الفعلية.[1] فالفجوة بين الصورة المُروَّجة رقميًا والواقع المُعاش لا تُولّد قوةً ناعمة بل تُلحق بها ضررًا بالغًا وتُقوّض مصداقية الدولة في الفضاء الدولي.[2]

تتألف العلامة الوطنية من ستة أبعاد أطلق عليها أنهولت "سداسية أنهولت" (Anholt Nation Brands Hexagon):[3] أولها الصادرات التي تعكس صورة منتجات الدولة في الأسواق الدولية؛ وثانيها الحوكمة التي تعبّر عن الإدراك العالمي لكفاءة الحكومة وعدالتها وصدقيتها؛ وثالثها الثقافة والتراث اللذان يجسّدان الإرث الحضاري والإسهامات الثقافية للدولة؛ ورابعها عنصر الشعب الذي يُعبّر عن السمعة المكتسبة للمواطنين من حيث الترحيب بالغرباء والكفاءة الاحترافية؛ وخامسها السياحة التي تعكس الجاذبية الطبيعية والثقافية؛ وسادسها بيئة الاستثمار والهجرة. وتتفاعل هذه الأبعاد لتُشكّل معًا الصورة الذهنية الشاملة للدولة في أذهان الجماهير الدولية.

ولأغراض قياس مستوى العلامة الوطنية ومقارنتها بين الدول، أسّس أنهولت مع مؤسسة إبسوس مؤشرًا سنويًا للعلامات الوطنية يُغطّي ستين دولة ويستطلع آراء أكثر من عشرين ألف مستجيب من أربعين دولة.[4] وقد أكّد هذا المؤشر عبر سنوات متتالية أن العلامة الوطنية ليست مجرد صورة ذهنية بل أصل استراتيجي ملموس يُؤثّر في صادرات الدولة وسياحتها واستثماراتها وقدرتها على التأثير في الرأي العام الدولي.

---

[1] Ibid., p. 26.

[2] Nicholas J. Cull, Public Diplomacy: Lessons from the Past (Los Angeles: Figueroa Press, 2009), p. 23.

[3] Anholt, Competitive Identity, p. 30.

[4] Simon Anholt and Ipsos, Anholt-Ipsos Nation Brands Index: Annual Report 2023 (London: Ipsos, 2023), p. 8.

الفرع الثاني: آليات توظيف الدبلوماسية الرقمية في بناء العلامة الوطنية

يُمثّل الفضاء الرقمي البيئة الأمثل لترسيخ العلامة الوطنية في الأذهان وتوطيد الصورة الذهنية الإيجابية للدولة، وذلك عبر آليات متعددة ومتكاملة تتراوح بين التسويق الرقمي للهوية والدبلوماسية الثقافية إلى دبلوماسية المؤثرين وتوظيف مجتمعات الشتات:

أولًا: التسويق الرقمي للهوية الوطنية يتجلى في توظيف المنصات الرقمية لتقديم الهوية الوطنية بمختلف أبعادها الثقافية والتاريخية والحضارية بأسلوب جذاب يُولّد فضولًا ورغبة لدى الجماهير الأجنبية في الاطلاع والتفاعل. وقد أثبتت الدراسات أن المحتوى الرقمي الذي يُقدّم الهوية الوطنية بأسلوب إنساني وأصيل يحقق أثرًا أعمق وأدوم من الرسائل الترويجية التقليدية. وتشمل أدوات هذا التسويق: المقاطع المرئية ذات الطابع القصصي، والحملات الإعلامية الموضوعاتية التي تُركّز على قضية أو قيمة بعينها، والاستخدام الاحترافي للصورة والتصميم الجرافيكي لإيصال رسائل بصرية قوية.

ثانيًا: الدبلوماسية الثقافية الرقمية تنطوي على نشر الإنتاج الثقافي الوطني من سينما وموسيقى وأدب وفنون وطهي وموضة عبر منصات التوزيع الرقمي العالمية. وقد باتت منصات البث الرقمي العالمية قنواتٍ مهمةً لنشر الثقافات الوطنية على نطاق عالمي واسع، مما يجعل الثقافة أداةً دبلوماسيةً فاعلة في متناول الدول الصغيرة والكبيرة على حد سواء.[1] وخير مثال على ذلك ما أسهمت به ظاهرة "الكي–بوب" الكورية الجنوبية في تعزيز الصورة الدولية لكوريا الجنوبية، وما أسهمت به "موجة الدراما التركية" في تحسين مؤشرات القوة الناعمة التركية في الأسواق العربية.

ثالثًا: دبلوماسية المؤثرين الرقميين تقوم على التعاون مع المؤثرين ذوي القدرة التأثيرية العالية في الفضاء الرقمي لنشر محتوى يُروّج للهوية الوطنية ويُعزز صورة الدولة بأسلوب غير رسمي

[1] Manuel Castells, The Information Age: Economy, Society and Culture, vol. 1 (Oxford: Blackwell, 1996), p. 469.

وأكثر قبولًا لدى الجمهور الرقمي المعاصر الذي يثق بصوت الفرد أكثر من الخطاب الرسمي.[1] وتُشير الدراسات إلى أن مصداقية المؤثر الرقمي ومعدلات التفاعل مع محتواه تفوق بكثير تلك التي يحققها المحتوى الحكومي الرسمي حين يكون المحتوى ذا طابع ترويجي صريح.

رابعًا: الترويج السياحي الرقمي يُمثّل الترويج السياحي الرقمي أحد أهم أدوات بناء العلامة الوطنية من خلال تقديم الإمكانيات السياحية والتراثية للدولة عبر المقاطع المرئية والصور الجذابة والجولات الافتراضية التي تستقطب اهتمامًا واسعًا وتُغري الجماهير الأجنبية بالزيارة والتعرف على الدولة عن قرب. وقد أسهم تطور تقنيات الواقع المعزز (Augmented Reality) والواقع الافتراضي (Virtual Reality) في تعزيز هذه الأداة وتوسيع نطاق تأثيرها وجاذبيتها.

خامسًا: توظيف مجتمعات الشتات الرقمية تُمثّل مجتمعات الشتات الوطني في الخارج جسرًا طبيعيًا بين الدولة والجماهير الدولية، ويُتيح لهم الفضاء الرقمي نقل تجاربهم وانتماءاتهم الثقافية ونشرها في بيئاتهم الاجتماعية في بلدان الاستقبال. وقد باتت الوزارات الخارجية لكثير من الدول تُدرك هذا الدور التلقائي لمجتمعات الشتات وتعمل على تنسيق الجهود معهم ضمن استراتيجياتها للدبلوماسية العامة الرقمية.[2]

سادسًا: الاستثمار في المحتوى الرقمي المُنتَج من المستخدمين (User-Generated Content) ويُشير إلى توظيف ما ينتجه مواطنو الدولة والزوار الأجانب من صور ومقاطع وتعليقات إيجابية عن الدولة بوصفها محتوى ترويجيًا عضويًا. وهذا النوع من المحتوى يتمتع بمصداقية عالية لأنه لا ينبع من الجهات الرسمية، وإن كان يُمكن للدولة تهيئة البيئة المناسبة لظهوره دون التدخل في مضمونه تدخلًا مباشرًا.

[1] Manor, The Digitalization of Public Diplomacy, p. 78. Zaharna, Battles to Bridges, p. 87.
[2] Manor, The Digitalization of Public Diplomacy, p. 34.

المبحث الثاني: آثار الدبلوماسية الرقمية

لا تعمل الدبلوماسية الرقمية في فراغ دون أن تُخلّف آثارًا ملموسة على منظومة القوة الناعمة للدولة. وتتجلى هذه الآثار في مستويين جوهريين: تحسين السمعة الدولية التي تُمثّل الثمرة التراكمية للجهود الدبلوماسية الرقمية على المدى البعيد، وكسب التأييد الدولي دون قوة صلبة الذي يُشكّل الهدف الاستراتيجي المباشر للقوة الناعمة. وتتميّز هذه الآثار بطابعها التراكمي والتدريجي، إذ نادرًا ما تظهر نتائج الدبلوماسية الرقمية بصورة فورية وآنية، بل تتراكم على امتداد الزمن لتُشكّل تحولات عميقة في المواقف الجماهيرية الدولية وتصوراتها.

المطلب الأول: تحسين السمعة الدولية

الفرع الأول: مفهوم السمعة الدولية وأبعادها

في الأدبيات الكلاسيكية للعلاقات الدولية، كان مصطلح السمعة الدولية (International Reputation) مرتبطًا بشكل رئيسي بمفهوم "المصداقية الردعية" التي درسها جيرفيس في سياق الحرب الباردة، مؤكدًا أن قدرة الدولة على تحقيق أهدافها تعتمد اعتمادًا كبيرًا على ما تُقدّمه من صورة عن حزمها وعزمها.[1] وقد طوّر ميرسر هذا المفهوم لاحقًا ليُؤكد أن السمعة تُشكّل أصلًا استراتيجيًا حقيقيًا تُعظّمه الدول في تعاملاتها الدولية.[2] غير أن الثورة الرقمية أضافت أبعادًا جديدة لمفهوم السمعة الدولية تتجاوز المعنى الاستراتيجي التقليدي لتشمل أبعادًا ثقافيةً واجتماعيةً وإنسانيةً أرحب وأشمل.

تُعدّ السمعة الدولية (International Reputation) من الأصول الاستراتيجية الأكثر قيمةً في منظومة القوة الناعمة. فهي تُشكّل الصورة التراكمية التي تكوّنها الجماهير الدولية والحكومات

[1] Robert Jervis, The Logic of Images in International Relations (Princeton: Princeton University Press, 1970), p. 3.
[2] Jonathan Mercer, Reputation and International Politics (Ithaca: Cornell University Press, 1996), p. 6.

الأجنبية عن الدولة عبر الزمن، وتنبثق من مجموع الإنجازات والسياسات والمواقف والتفاعلات التي تُعبّر عن طبيعة الدولة وقيمها وأسلوبها في التعامل مع الشؤون الدولية.[1] ولعل ما يُميّز السمعة الدولية في العصر الرقمي هو سرعة تشكّلها وحساسيتها للأحداث الآنية، إذ يُمكن لحدث واحد أو منشور رقمي واحد أن يُغيّر في مسار السمعة الدولية للدولة تغييرًا ملحوظًا سواء في اتجاهه الإيجابي أو السلبي.

وتُشير الدراسات المتخصصة إلى أن السمعة الدولية الجيدة تُولّد عوائد دبلوماسية واقتصادية وثقافية ملموسة، من بينها: سهولة بناء التحالفات والشراكات الدولية، وتعزيز القدرة التفاوضية في المحافل الدولية، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية والكفاءات، وتيسير التبادل الثقافي والعلمي. كما تُسهم السمعة الإيجابية في تقليل الكلفة الدبلوماسية، إذ تميل الدول ذات السمعة الجيدة إلى التمتع بعلاقات دولية أكثر سلاسةً وأقل احتكاكًا.

ومن أهم الأبعاد التي تتجلى فيها السمعة الدولية للدولة: البعد السياسي المتعلق بالحوكمة واحترام القانون الدولي وحقوق الإنسان، والبعد الثقافي المتعلق بالتنوع والإبداع والقيم الحضارية ومستوى الإنتاج الثقافي، والبعد الاقتصادي المتعلق بجاذبية بيئة الأعمال والتنافسية والاستقرار الاقتصادي، والبعد الإنساني المتعلق بمدى تفاعل الدولة إيجابيًا مع القضايا الإنسانية الكونية كالبيئة واللاجئين والتضامن الدولي. وتتفاعل هذه الأبعاد مجتمعةً لتُشكّل صورة السمعة الشاملة للدولة في الوعي الدولي.

ويُلفت غيلبوا الانتباه إلى أن الثورة الرقمية غيّرت جوهريًا طريقة تشكّل السمعة الدولية وتطورها. ففي عصر وسائل التواصل الاجتماعي لم تعد الحكومات تحتكر المعلومات عن أنفسها، بل باتت الشبكات الاجتماعية تُشكّل مساحةً عامةً لتداول الروايات والصور والمواقف حول الدول. وهذا التحول يعني أن الدولة لم تعد تملك القدرة على التحكم الكامل في سمعتها الدولية، بل أصبحت

[1] Pamment, New Public Diplomacy in the 21st Century, p. 120.

هذه السمعة مُشكَّلةً بصورة مشتركة بين الجهات الرسمية والمجتمع المدني والرأي العام المحلي والدولي.[1]

الفرع الثاني: دور الدبلوماسية الرقمية في تعزيز السمعة الدولية

تُسهم الدبلوماسية الرقمية في تعزيز السمعة الدولية من خلال مسارات متعددة ومتكاملة يمكن إجمالها على النحو الآتي:

أولًا: إدارة الاتصال الاستراتيجي في أوقات الأزمات تُمثّل الأزمات الدولية اختبارًا حقيقيًا لسمعة الدولة، وقد أثبتت الدبلوماسية الرقمية أنها أداة لا غنى عنها في إدارة هذه اللحظات الحرجة. فالرد الفوري والموثوق عبر القنوات الرقمية يُمكّن الدولة من التحكم في السردية الإعلامية قبل أن تُشكّلها الأطراف الأخرى لصالحها، وهو ما يُقلّص الأضرار التي تلحق بالسمعة في حالات الأزمات.[2] وتُؤكد زهارنا أن إدارة الأزمة الدبلوماسية الرقمية الناجحة تستلزم ثلاثة شروط جوهرية: السرعة في الرد لمنع تشكّل الروايات السلبية، والدقة في المعلومات لتفادي التناقضات اللاحقة، والتعاطف مع المتضررين لبناء صورة إنسانية.[3]

ثانيًا: توثيق الإسهامات الدولية الإيجابية تُتيح الدبلوماسية الرقمية توثيق ونشر المساهمات الإيجابية للدولة في الشؤون الدولية كتقديم المساعدات الإنسانية والمشاركة في الوساطات السلمية وتنفيذ البرامج التنموية الدولية. وتصل هذه الرسائل إلى أوسع الجماهير فتُرسّخ صورةً إيجابية عن الدولة بوصفها طرفًا مسؤولًا ومنخرطًا بناءً في الشأن الدولي.[4]

ثالثًا: بناء شبكة من العلاقات الرقمية المؤثرة تُسهم الدبلوماسية الرقمية في بناء شبكة واسعة من العلاقات مع النخب والصحفيين والمثقفين والأكاديميين والمؤثرين حول العالم. وهم يُشكّلون

[1] Gilboa, "Searching for a Theory of Public Diplomacy," 60.
[2] Seib, Real-Time Diplomacy, p. 89.
[3] Zaharna, Battles to Bridges, p. 91.
[4] Gregory, "American Public Diplomacy," 359.

قناةً ثانويةً للتأثير في الرأي العام، وتُعزز تأييداتهم ودفاعهم غير الرسمي السمعة الدولية للدولة بأسلوب أكثر مصداقيةً من الخطاب الرسمي المباشر.[1]

رابعًا: التأطير الرقمي للأجندة الدولية (Digital Agenda-Setting) تُتيح الدبلوماسية الرقمية للدولة القدرة على التأثير في أجندة النقاشات الدولية عبر نشر محتوى يُوجّه الاهتمام الدولي نحو قضايا تصبّ في مصلحة صورة الدولة أو تُعزز مواقفها الدولية. وهذا ما يُسميه إنتمان بـ"سلطة التأطير" (Power of Framing)، إذ تتمكن الدولة من الإمساك بزمام الرواية الدولية حول قضايا بعينها وتشكيلها وفق مصالحها.[2]

خامسًا: تجسيد القيم من خلال الممارسة الرقمية لا تقتصر الدبلوماسية الرقمية في تأثيرها على السمعة على ما تنشره من محتوى، بل تمتد لتشمل طريقة انخراط الدولة ذاتها في الفضاء الرقمي. فالدولة التي تتفاعل بصورة محترمة وشفافة مع انتقادات الرأي العام تُجسّد في ممارستها الرقمية قيمها المُعلنة، مما يُعزز مصداقيتها ويُرسّخ سمعتها بوصفها فاعلًا دوليًا ناضجًا.

المطلب الثاني: كسب التأييد والجاذبية دون قوة صلبة

الفرع الأول: منطق الجذب دون الإكراه في العصر الرقمي

يُجسّد مفهوم "كسب التأييد دون قوة صلبة" جوهر القوة الناعمة وغايتها القصوى كما صاغها جوزيف ناي في كتابه المرجعي "القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية"، الذي عرّف فيه القوة الناعمة بأنها "القدرة على الحصول على ما تريد من خلال الجذب بدلًا من الإكراه أو شراء الذمم".[3] ولهذا التعريف دلالة عميقة في السياق الرقمي، إذ يُشير إلى أن الدولة التي تُوظّف

[1] Zaharna, Battles to Bridges, p. 87. وانظر أيضًا: Gregory, "American Public Diplomacy," 359.
[2] Entman, Projections of Power, p. 5.
[3] Nye, Soft Power, p. 5.

الدبلوماسية الرقمية بفاعلية تستطيع توجيه تفضيلات الآخرين ومواقفهم لصالحها دون اللجوء إلى الأدوات التحكمية والإكراهية.

ويُميّز ناي بين ثلاثة مصادر رئيسية للقوة الناعمة:[1] أولها قيم الدولة السياسية والأخلاقية ومدى تمسّكها بها في داخلها وخارجها؛ وثانيها ثقافتها وإنتاجها الحضاري حين يجد صدى لدى الآخرين؛ وثالثها سياساتها الخارجية حين تُرى بوصفها شرعيةً وذات سلطة أخلاقية. وقد أضاف الفضاء الرقمي بُعدًا جديدًا لهذه المصادر الثلاثة، إذ أتاح للدولة التعبير عنها وتوصيلها إلى الجماهير الدولية المختلفة مباشرةً دون الحاجة إلى وسائل الإعلام التقليدية.

وقد أضاف الفضاء الرقمي بُعدًا جديدًا لمنطق الجذب الدبلوماسي، إذ أتاح للدولة التواصل المباشر مع الجماهير الدولية متجاوزةً الوسطاء التقليديين وصانعي الرأي.[2] كما كشف كاستيلز عن بُعد آخر لهذه الظاهرة، إذ رأى أن منطق القوة في عصر شبكات الاتصال الرقمية قد تغيّر جذريًا؛ فالقوة لم تعد مرتبطة بحجم الجيوش أو ثروات الخزائن، بل باتت مرتبطة بالقدرة على توجيه تدفق المعلومات وتشكيل الخطاب في الفضاء الشبكي.[3]

ويُميّز الباحثون في هذا المجال بين ثلاثة مستويات من الجذب الرقمي الدبلوماسي: الجذب المعرفي الذي يُحقق تغييرًا في المعرفة والمعلومات التي يمتلكها الجمهور عن الدولة؛ والجذب الوجداني الذي يُحدث أثرًا عاطفيًا يُولّد تعاطفًا وقبولًا؛ والجذب السلوكي الذي يُمثّل المستوى الأعلى الذي يُترجم التعاطف الوجداني إلى سلوكيات إيجابية فعلية كالزيارة والاستثمار والتعاون والدعم السياسي. والمرتبة الأخيرة هي التي تجعل الاستثمار في القوة الناعمة ذا جدوى استراتيجية حقيقية.

[1] Nye, Soft Power, p. 11–12.
[2] Castells, Communication Power, p. 41.
[3] Castells, The Information Age, p. 469.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الجذب الرقمي الدبلوماسي يُولّد ما يعرفه علماء الاتصال بـ"التأثير الشبكي" (Network Effect)، إذ يتضاعف أثر الرسالة الدبلوماسية تلقائيًا كلما شارك في نشرها عدد أكبر من الأفراد، مما يجعل الجمهور الرقمي شريكًا فعليًا في توسيع نطاق الرسالة الدبلوماسية والتمهيد لآثار القوة الناعمة.[1]

غير أن هذا المنطق يواجه تحديًا جوهريًا يُشير إليه ناي ذاته في مراجعاته اللاحقة لنظرية القوة الناعمة: فالانفتاح الذي يُتيحه الفضاء الرقمي لا يُشتغَل بصورة أحادية، بل يستفيد منه الخصوم أيضًا للتأثير في الرأي العام بوسائل مُضلِّلة وغير شريفة. مما يُؤكد أن منطق الجذب الدبلوماسي الرقمي لا يعمل في فضاء تنافسي محايد بل في ساحة تتصادم فيها القوى والإرادات والمصالح المتعارضة.

الفرع الثاني: أدوات الدبلوماسية الرقمية في كسب التأييد الدولي

تنتهج الدول الساعية إلى تعزيز قوتها الناعمة عبر الدبلوماسية الرقمية جملةً من الأدوات والأساليب المتنوعة في سبيل كسب التأييد الدولي:

أولًا: السرد القصصي الرقمي (Digital Storytelling) ترتكز هذه الأداة على نشر محتوى يروي قصصًا إنسانية ملهمة تُعبّر عن قيم الدولة وطموحاتها، وتُثير التعاطف والإعجاب لدى المتلقي. وقد أثبتت الدراسات أن السرد القصصي يُحدث أثرًا أعمق في الذاكرة والوجدان من الخطاب السياسي الرسمي الجاف، ويُرسّخ انطباعات إيجابية تدوم طويلًا في وعي الجماهير.[2] ويُقدّم إنتمان نموذجًا نظريًا لفهم هذه الآلية من خلال نظرية الإطار (Framing)، إذ يُؤكد أن الطريقة التي تُقدَّم بها القصة تُحدد إلى حد بعيد استجابة الجمهور تجاهها ومدى تقبّله للرسالة المُضمَّنة فيها.

[1] Castells, Communication Power, p. 117.
[2] Seib, Real-Time Diplomacy, p. 89. Entman, Projections of Power, p. 4.

ثانيًا: الدبلوماسية الرقمية متعددة الأطراف والمنصات تشمل تنسيق الرسائل الدبلوماسية عبر منصات متعددة بما يُضمن تعزيز بعضها بعضًا وتكاملها في بناء سردية شاملة تصل إلى أوسع الجماهير الدولية. وتستلزم هذه الأداة تنسيقًا داخليًا دقيقًا بين مختلف الجهات الدبلوماسية لضمان اتساق الرسائل وتكاملها وعدم تناقضها، إذ يُولّد التناقض في الرسائل الرسمية حالةً من الارتباك لدى الجمهور الدولي ويُقوّض مصداقية الدولة.[1]

ثالثًا: الدبلوماسية التعليمية والأكاديمية الرقمية: تنطوي على توظيف برامج التبادل الطلابي والمنح الدراسية والمحتوى التعليمي المتاح رقميًا لبناء جيل من الكوادر الأجنبية المرتبطة بثقافة الدولة وقيمها. ويُمثّل هؤلاء على المدى البعيد شبكةً من السفراء الثقافيين غير الرسميين الذين يُروّجون لصورة الدولة الإيجابية في أوطانهم بصدق وتلقائية. وقد وفّرت الرقمنة للدبلوماسية الأكاديمية أدواتٍ لم تكن متاحة من قبل كالمحاضرات المفتوحة عبر الإنترنت (MOOCs) والدورات التدريبية الإلكترونية والتواصل المستمر مع الطلاب الأجانب.

رابعًا: الدبلوماسية الرياضية والثقافية الرقمية تُحوّل الإنجازات الرياضية والمهرجانات الثقافية والفعاليات الإبداعية إلى منصات لتعزيز القوة الناعمة وكسب التأييد الدولي بأسلوب يتجاوز الخطاب السياسي إلى القلوب والعقول. وقد أثبت التوثيق الرقمي لهذه الأحداث قدرته على مضاعفة أثرها الدبلوماسي بصورة تفوق ما كان مُتاحًا في العصر السابق للإنترنت.[2] كما يُشير هايدن إلى أن الدبلوماسية الثقافية والرياضية في العصر الرقمي تُسهم في بناء "مجتمعات تفسيرية" (Interpretive Communities) دولية مشتركة تُيسّر التفاهم الدولي وتُخفّف من حدة التوترات.[3]

خامسًا: الدبلوماسية المدنية الرقمية (Digital Citizen Diplomacy) تقوم على تمكين المواطنين العاديين من المشاركة في الجهود الدبلوماسية عبر الفضاء الرقمي، إذ يُصبح كل

[1] Pamment, New Public Diplomacy in the 21st Century, p. 120.
[2] Ibid., p. 125.
[3] Hayden, The Rhetoric of Soft Power, p. 78.

مواطن سفيرًا محتملًا لبلاده حين يتفاعل مع أقرانه في الخارج عبر منصات التواصل الاجتماعي. وقد أولت الدراسات اهتمامًا متزايدًا بهذا البُعد الشعبي للدبلوماسية الرقمية، إذ يُضاعف من قدرة الدولة على التأثير الناعم دون أن يُولّد ردود الفعل السلبية التي تستثيرها الرسائل الرسمية في بعض الأحيان.

المبحث الثالث: تحديات الدبلوماسية الرقمية

يُواجه توظيف الدبلوماسية الرقمية في تعزيز القوة الناعمة جملةً من التحديات الجدية التي تُقيّد فاعليتها وتُعرّض نتائجها للخطر. ويُعدّ فهم هذه التحديات فهمًا دقيقًا شرطًا ضروريًا لأي دولة تسعى إلى بناء استراتيجية دبلوماسية رقمية ناجحة ومتوازنة؛ إذ إن إغفالها يُحوّل الفرصة الناعمة إلى خطر صارخ على صورة الدولة وسمعتها الدولية. وتنتظم هذه التحديات في مجموعتين رئيسيتين: التحديات الذاتية المتعلقة بمصداقية الدبلوماسية الرقمية وأمنها السيبراني، والتحديات البيئية المرتبطة بظاهرتَي التضليل المعلوماتي والفجوة الرقمية.

المطلب الأول: المصداقية والأمن السيبراني

الفرع الأول: إشكالية المصداقية في الدبلوماسية الرقمية

تُمثّل المصداقية (Credibility) ربما التحدي الأكثر جوهريةً الذي تُواجهه الدبلوماسية الرقمية. ففي الفضاء الرقمي الذي تتزاحم فيه ملايين الرسائل وتتعدد مصادرها، لا تُمثّل الرسالة الدبلوماسية الرسمية سوى صوت واحد في جوقة أصوات متنافسة. والجمهور الدولي المعاصر أكثر تشككًا وأصعب إقناعًا مما كان عليه في حقب الإعلام التقليدي.[1] وقد جاء ذلك في سياق ما اصطلح عليه بعض الباحثين بـ"عصر ما بعد الحقيقة" (Post-Truth Era)، الذي تتراجع فيه أهمية الوقائع الموضوعية لصالح النداءات العاطفية والمعتقدات الشخصية في تشكيل الرأي العام.

[1] Ibid., p. 82.

وتنشأ إشكالية المصداقية في الدبلوماسية الرقمية من عدة مصادر متداخلة:

أولًا: التناقض بين الخطاب والسياسات حين تتعارض الرسائل الدبلوماسية الرقمية مع واقع السياسات الداخلية والخارجية، يُدرك الجمهور الدولي هذا التناقض بسهولة في عصر الاتصال الفوري ورقابة المجتمع المدني. وهذا التناقض لا يُلغي الأثر الإيجابي للدبلوماسية الرقمية فحسب، بل يُولّد أثرًا عكسيًا يُزيد السمعة سوءًا. وقد أكّد أنهولت هذه الحقيقة بصرامة حين قال إن "العلامة الوطنية لا تُصنع بالإعلانات بل بالأفعال".[1]

ثانيًا: سهولة الفضح الرقمي يمتلك الفضاء الرقمي قدرةً هائلة على كشف التناقضات وفضح الادعاءات الزائفة عبر آليات التحقق (Fact-Checking) ومنصات الاستقصاء الرقمي. وهذه الآليات تجعل من الكذب الدبلوماسي الرقمي خيارًا بالغ الخطورة يعود بنتائج عكسية فادحة على المصداقية الدولية للدولة.

ثالثًا: تراجع الثقة في المصادر الرسمية يُلاحظ الباحثون ميلًا متزايدًا لدى الجماهير الدولية نحو التشكيك في المصادر الرسمية وتفضيل الرسائل الآتية من الأفراد والمؤسسات غير الحكومية. ويرتبط هذا التحول بظاهرتَي "غرف الصدى" (Echo Chambers) و"الفقاعات المُصفِّية" (Filter Bubbles) اللتين تُشيران إلى ميل خوارزميات المنصات الرقمية إلى تقديم المحتوى المتوافق مع قناعات المستخدم المسبقة.[2]

رابعًا: استراتيجيات استعادة المصداقية لمواجهة هذا التحدي الجوهري، تُقترح في الأدبيات المتخصصة جملة من الاستراتيجيات، أبرزها: اعتماد مبدأ الشفافية الفاعلة والاعتراف بالأخطاء حين تقع، وتوظيف الشهادات المستقلة والأطراف الموثوقة للتحدث باسم الدولة، والاستثمار في إنتاج محتوى توثيقي رصين يستعصي على التفنيد، وتجنّب المبالغة في الادعاءات التي يُمكن

[1] Anholt, Competitive Identity, p. 25.
[2] Shaun Riordan, Cyberdiplomacy: Managing Security and Governance Online (Cambridge: Polity Press, 2019), p. 45.

دحضها. كما يُؤكد بامنت أن الدبلوماسية العامة الرقمية الفاعلة تستلزم بناء قدرات قياس الأثر الحقيقي وليس الاكتفاء بمؤشرات السطح كعدد المتابعين والتفاعلات.[1]

الفرع الثاني: تحديات الأمن السيبراني

يُمثّل الأمن السيبراني (Cybersecurity) تحديًا بنيويًا لا يمكن فصله عن ممارسة الدبلوماسية الرقمية. إذ يكشف الفضاء الإلكتروني الذي تُمارَس فيه هذه الدبلوماسية عن ثغرات أمنية جدية قد يستغلها الخصوم لإلحاق الضرر بالجهود الدبلوماسية وتقويض آثارها الناعمة.[2] وقد رصد ريوردان تطور التهديدات السيبرانية في السياق الدبلوماسي مُصنّفًا إياها في ثلاثة أنواع: تهديدات الاستخبارات (Intelligence Threats)، وتهديدات التأثير (Influence Threats)، وتهديدات التعطيل (Disruption Threats).[3]

وتتجلى أبرز تحديات الأمن السيبراني أمام الدبلوماسية الرقمية في المحاور الآتية:

أولًا: اختراق الحسابات الرسمية تستهدف الهجمات الإلكترونية المنظّمة حسابات الجهات الدبلوماسية الرسمية بهدف نشر معلومات مضلّلة أو إصدار بيانات دبلوماسية مزوّرة، مما يُشكّل تهديدًا مباشرًا لصحة الخطاب الدبلوماسي الرقمي. ويستلزم ذلك إجراءات أمنية صارمة وبروتوكولات استجابة فعّالة. وقد شهدت السنوات الأخيرة اختراقاتٍ موثّقةً لحسابات سفارات ووزارات خارجية رفيعة المستوى كشفت عن هشاشة البنية الأمنية الرقمية لبعض المؤسسات الدبلوماسية.[4]

[1] Pamment, New Public Diplomacy in the 21st Century, p. 120.
[2] Riordan, Cyberdiplomacy, p. 45.
[3] Ibid., p. 61.
[4] United Nations, Report of the Group of Governmental Experts on Developments in the Field of Information and Telecommunications in the Context of International Security, UN Doc. A/70/174 (New York: United Nations, 2015), p. 13.

ثانيًا: التجسس الرقمي الدبلوماسي تُلوّث عمليات اختراق الاتصالات الدبلوماسية السرية مصداقية الممارسة الدبلوماسية وتُعرّض المفاوضات والتوافقات الهشة للخطر. وقد كشفت حوادث عديدة عن حجم الاختراق الرقمي الذي تتعرض له الحسابات الدبلوماسية الرسمية، مما يضع استراتيجية الأمن السيبراني الدبلوماسي في صلب أولويات العمل الخارجي للدول.

ثالثًا: التلاعب بالخوارزميات الرقمية يلجأ بعض الخصوم إلى التدخل في خوارزميات منصات التواصل الاجتماعي للحدّ من انتشار الرسائل الدبلوماسية الإيجابية، أو لتضخيم الرسائل السلبية عبر آليات الاستهداف الرقمي الممنهج. وهذا التحدي يكشف أن الفضاء الرقمي ليس بيئةً محايدة بل ساحةً للتنافس الدولي بكل أبعاده.

رابعًا: انتحال هوية الحسابات الرسمية يلجأ بعض الخصوم إلى إنشاء حسابات رقمية تنتحل هوية السفارات والمسؤولين الرسميين بهدف نشر معلومات مغلوطة تُنسب للدولة المستهدفة، مما يُؤدي إلى إحداث ارتباك في الرأي العام الدولي.[1]

وعلى الصعيد الدولي، أسهمت مجموعة خبراء حكوميين المنعقدة تحت مظلة الأمم المتحدة في وضع مبادئ توجيهية للحدّ من الاستخدام غير المشروع للفضاء السيبراني في السياسة الدولية، وإن ظلّت هذه المبادئ تفتقر إلى آليات إلزامية لضمان التنفيذ.[2] وهو ما يُؤكد الحاجة إلى بناء أطر دولية مُلزمة للحوكمة السيبرانية الدبلوماسية.

[1] Claire Wardle and Hossein Derakhshan, Information Disorder: Toward an Interdisciplinary Framework for Research and Policy Making (Strasbourg: Council of Europe, 2017), p. 20.
[2] United Nations, Report of the Group of Governmental Experts, A/70/174, p. 13.

المطلب الثاني: التضليل والفجوة الرقمية

الفرع الأول: حملات التضليل وأثرها على الدبلوماسية الرقمية

تُعدّ حملات التضليل (Disinformation Campaigns) من أشدّ التحديات التي تُواجهها الدبلوماسية الرقمية خطورةً وتعقيدًا. وقد قدّمت الباحثة كلير واردل ومعها حسين دراخشان في دراستهما المرجعية الصادرة عام 2017 إطارًا مفاهيميًا دقيقًا للتمييز بين ثلاثة أنواع إشكالية في تداول المعلومات:[1] أولها "المعلومات الخاطئة" (Misinformation) وهي ما يُنشر من معلومات غير صحيحة دون قصد الإضرار؛ وثانيها "معلومات التضليل" (Disinformation) وهي المعلومات الخاطئة المُنشَرة بقصد الإضرار؛ وثالثها "المعلومات الضارة" (Malinformation) وهي المعلومات الصحيحة لكنها تُوظَّف لأغراض الإضرار بالآخرين.[2]

وتتعدد أشكال التضليل الرقمي في السياق الدبلوماسي وتتنوع أدواته:

أولًا: الأخبار الزائفة (Fake News) وتشمل نشر أخبار ومعلومات مزوّرة حول سياسات الدولة ومواقفها ومسؤوليها الدبلوماسيين. وقد أثبتت الدراسات أن الأخبار الزائفة تنتشر في الفضاء الرقمي بسرعة تفوق الأخبار الصحيحة بستة أضعاف في المتوسط،[3] مما يجعلها سلاحًا بالغ الفتك في الصراع الدبلوماسي. ولمواجهة هذا الخطر باتت الدول تُنشئ وحدات متخصصة في مكافحة التضليل الرقمي ومتابعة المحتوى الكاذب.

ثانيًا: الحسابات الوهمية والجيوش الإلكترونية استخدام شبكات من الحسابات المزيّفة الآلية لنشر رسائل مُنسّقة بهدف التأثير في الرأي العام وخلق انطباع زائف بأن هذه الرسائل تُعبّر عن

---

[1] Wardle and Derakhshan, Information Disorder, p. 20.

[2] Ibid., p. 5.

[3] Soroush Vosoughi, Deb Roy, and Sinan Aral, "The Spread of True and False News Online," Science 359, no. 6380 (March 9, 2018): 1146–1151. وانظر أيضًا: السعيد بومعيزة، "التضليل الإعلامي وأفول السلطة الرابعة"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، جامعة بسكرة (2019)، ص 87-115.

رأي جماهيري تلقائي واسع، في حين أنها في الحقيقة حملات مُنظَّمة وموجَّهة.[1] وقد رصدت تقارير موثّقة صادرة عن مختبرات بحثية متخصصة أنماطًا موثّقةً لاستخدام الجيوش الإلكترونية من قِبَل دول عديدة لتوجيه الرأي العام الدولي.

ثالثًا: الديب فيك (Deepfake) توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي لتزوير مقاطع مرئية وصوتية تنسب تصريحات لم تُقَل إلى مسؤولين دبلوماسيين. ويُمثّل هذا الشكل من التضليل تهديدًا جديدًا وبالغ الخطورة لم تكن الدبلوماسية التقليدية تواجهه من قبل، ويستلزم يقظة رقمية دائمة وقدرة على الكشف والتكذيب الفوري.

رابعًا: التضخيم الآلي المصطنع (Bot Networks) استخدام شبكات الروبوتات الإلكترونية لتضخيم انتشار الرسائل السلبية حول الدولة المستهدفة وتصويرها بوصفها رأيًا عامًا دوليًا واسعًا. وفي مواجهة هذه التحديات تعمل الدول على تطوير استراتيجيات مضادة تجمع بين البُعد التقني لكشف التضليل، والبُعد الإعلامي للتفنيد الفوري والموثّق للمعلومات المضلّلة، والبُعد المؤسسي للتنسيق مع منصات التواصل الاجتماعي.

الفرع الثاني: الفجوة الرقمية وتأثيرها على القوة الناعمة

تُشكّل الفجوة الرقمية (Digital Divide) تحديًا بنيويًا أمام الدبلوماسية الرقمية، وتعني بذلك التفاوت القائم بين الدول والمجتمعات في مستوى الوصول إلى التقنيات الرقمية والقدرة على توظيفها. وتُفرز هذه الفجوة تفاوتًا كبيرًا في مدى قدرة الدول على ممارسة الدبلوماسية الرقمية بفاعلية وتحقيق آثارها الناعمة.[2] وقد كشفت إحصاءات الاتحاد الدولي للاتصالات أن نحو 37%

[1] International Telecommunication Union, Measuring Digital Development: Facts and Figures 2021 (Geneva: ITU Publications, 2021), p. 6.
[2] Cull, Public Diplomacy: Foundations for Global Engagement, p. 23.

من سكان العالم لا يزالون يفتقرون إلى الوصول لشبكة الإنترنت،[1] مما يُوجد فجوةً حقيقيةً في الجمهور المستهدف من الدبلوماسية الرقمية.

وتتجلى أبعاد الفجوة الرقمية في السياق الدبلوماسي على عدة مستويات:

أولًا: الفجوة في البنية التحتية الرقمية تتفاوت الدول تفاوتًا حادًا في مستوى البنية التحتية الرقمية من حيث جودة شبكات الإنترنت وحجم انتشارها وسرعتها. وهذا التفاوت يُحدد سقف قدرة كل دولة على ممارسة الدبلوماسية الرقمية وإنتاج المحتوى الرقمي الجاذب، وقد يُعيد إنتاج الفجوة التقليدية في القوة بين الدول في الفضاء الرقمي.

ثانيًا: الفجوة في الكفاءات الرقمية تحتاج الدبلوماسية الرقمية الفعّالة إلى كوادر بشرية مؤهّلة تمتلك مهارات إنتاج المحتوى الرقمي وإدارته وتحليل بياناته. وتعاني كثير من الدول النامية من شح في هذه الكفاءات المتخصصة، مما يُضيّق قدرتها على المنافسة في الفضاء الدبلوماسي الرقمي.[2]

ثالثًا: فجوة التأثير والوصول تمتلك الدول الكبرى والمتقدمة تقنيًا قدرةً تأثيريةً رقميةً أوسع بكثير من الدول الصغيرة والأقل تطورًا. وهذا التفاوت يُعيد إنتاج الفجوة التقليدية في القوة الدولية في الفضاء الرقمي، وهو ما يستلزم من الدول النامية وضع استراتيجيات تعويضية تستثمر المزايا النسبية المتاحة وتتجاوز قيود الفجوة الرقمية.[3]

رابعًا: فجوة سيادة المنصات (Platform Dominance) تنبثق هذه الفجوة من سيطرة شركات التكنولوجيا الغربية الكبرى على منصات التواصل الاجتماعي الرئيسية التي تُمثّل البنية التحتية للدبلوماسية الرقمية. وهذه الهيمنة تعني أن الدول غير الغربية تُمارس دبلوماسيتها الرقمية على

[1] ITU, Measuring Digital Development: Facts and Figures 2021, p. 4.
[2] Ibid., p. 4.
[3] Castells, Communication Power, p. 53. وانظر أيضًا: طيايبة ساعد، مرجع سابق، ص 95.

أرضية تُحدّد شركات غربية قواعدها وخوارزمياتها، مما يُفرز تحيّزًا بنيويًا قد يُفيد بعض الدول على حساب أخرى.

خامسًا: استراتيجيات التخفيف ومعالجة الفجوة الرقمية: تستلزم مواجهة تحدي الفجوة الرقمية في سياق الدبلوماسية الرقمية تبني مقاربات متعددة المستويات: على المستوى الوطني تطوير الكفاءات الرقمية الدبلوماسية وتوسيع البنية التحتية الرقمية؛ وعلى المستوى الدولي العمل ضمن الأطر متعددة الأطراف للحد من الهيمنة التكنولوجية الأحادية؛ وعلى المستوى التشغيلي الاستثمار في المنصات والقنوات البديلة التي توفر وصولًا أوسع للجماهير.

خلاصة الفصل الثاني

كشف هذا الفصل عن البنية الوظيفية الكاملة للدبلوماسية الرقمية بوصفها أداةً في خدمة القوة الناعمة، من حيث آلياتها وآثارها وتحدياتها. وتتمثّل أبرز الاستنتاجات التي يُفضي إليها هذا التحليل فيما يأتي:

أولًا، على صعيد الآليات: تبيّن أن الدبلوماسية العامة الرقمية وبناء العلامة الوطنية يُشكّلان المحورين الأساسيين لاشتغال الدبلوماسية الرقمية في الفضاء الدولي المعاصر. وقد اتّضح أن الأمر يتعلق بمنظومة متكاملة من الأدوات والاستراتيجيات تتراوح بين استراتيجيات النشر والتفاعل والتأثير والتقييم، وتتوزع على آليات متعددة كالتسويق الرقمي للهوية والدبلوماسية الثقافية الرقمية ودبلوماسية المؤثرين وتوظيف مجتمعات الشتات. وتتقاطع هذه الآليات جميعًا في هدف واحد: بناء صورة إيجابية وموثوقة للدولة لدى الجماهير الدولية.

ثانيًا، على صعيد الآثار: أثبت الفصل أن التحسين الفعلي للسمعة الدولية وكسب التأييد الدولي دون قوة صلبة يُمثّلان الثمرة الاستراتيجية لهذه الدبلوماسية حين تُمارَس باحترافية ومنهجية وصدق. وتبيّن كذلك أن هذه الآثار ذات طابع تراكمي يتشكّل عبر الزمن ولا تظهر بصورة فورية.

كما أثبت التحليل أن الربط العضوي بين الرسالة الدبلوماسية الرقمية والسياسات الفعلية للدولة يُمثّل الشرط الجوهري لأن يُحدث الاستثمار الرقمي أثره الناعم المأمول.

ثالثًا، على صعيد التحديات: كشف الفصل في الوقت ذاته أن الدبلوماسية الرقمية ليست أداةً خاليةً من القيود. إذ تُواجه تحديات جدية تتعلق بإشكالية المصداقية والأمن السيبراني وحملات التضليل المنظّمة والفجوة الرقمية البنيوية. وهذه التحديات لا تُلغي قيمة الدبلوماسية الرقمية بل تستلزم وعيًا نقديًا ومقاربةً متوازنة تُحسن الاستفادة من إمكاناتها في حدود قيودها الواقعية الموضوعية.

ويُمهّد هذا الفصل للفصل الثالث والأخير الذي سيُطبّق هذه المفاهيم والآليات والتحديات على الحالة الجزائرية، سعيًا إلى تقييم موضوعي ودقيق لتجربة الجزائر في توظيف الدبلوماسية الرقمية في خدمة قوتها الناعمة وتعزيز صورتها الدولية في ضوء المعطيات والتحديات الخاصة بسياقها.

الفصل الثالث

الدبلوماسية الرقمية الجزائرية ودورها في تعزيز القوة الناعمة

يُشكّل الاختبار التطبيقي للمفاهيم النظرية على حالة بعينها محكًّا أساسيًا لقيمتها التحليلية ومدى صلتها بالواقع الدولي المعيش؛ وهو ما يضطلع به هذا الفصل حين يُواجه مفهومَي الدبلوماسية الرقمية والقوة الناعمة بالتجربة الجزائرية الفعلية .فإذا كان الفصلان السابقان قد رسخا الأُطر المفاهيمية وكشفا عن آليات اشتغال الدبلوماسية الرقمية وتحدياتها الجوهرية، فإن هذا الفصل يتوجّه إلى الإجابة عن سؤال محوري :كيف توظّف الجزائر أدواتها الرقمية في خدمة دبلوماسيتها وقوّتها الناعمة؟ وما الهوّة القائمة بين رصيدها الكامن من الأصول الناعمة وما تُحقّقه فعليًا في الفضاء الدولي الرقمي؟

وتستقطب الحالة الجزائرية اهتمامًا أكاديميًا خاصًا في هذا الميدان لأنها تجمع عناصر نادرة الاجتماع في دولة واحدة :رصيدٌ تاريخي وحضاري استثنائي يمتد من الثورة التحريرية الكبرى إلى عمق الحضارة الأمازيغية العريقة الضاربة جذورها في القِدَم، وموقعٌ جيوسياسي فريد يجعل منها جسرًا حيويًا بين القارة الأفريقية والعالم العربي والبحر الأبيض المتوسط، فضلًا عن دور إقليمي وازن في الوساطة وصنع السلام لاقى اعترافًا دوليًا موثَّقًا .ويُمثّل هذا المجموع أصولًا ناعمة بالغة الثراء تنتظر توظيفًا رقميًا يُفعّلها ويُوصّلها إلى أوسع الجماهير الدولية.

غير أن تحوّل هذا الرصيد الكامن إلى قوة ناعمة مُمارَسة بفاعلية في الفضاء الرقمي يستلزم جهدًا استراتيجيًا مؤسسيًا وتقنيًا وبشريًا منظّمًا؛ إذ لا تكفي جودة المقوّمات الناعمة وحدها ما لم ترتكز على منظومة دبلوماسية رقمية متكاملة وذات توجّه استراتيجي واضح .وهنا يكمن جوهر التحدي الذي تواجهه الجزائر :كيف تُحوّل ما تمتلكه من إرث وقيم ودور وسيطي إلى خطاب رقمي مقنع ومؤثّر يصل إلى الجماهير الدولية ويُترجَم إلى نفوذ ناعم فعلي ومستدام؟

وعليه، يُقسَّم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث متكاملة :يتناول المبحث الأوّل السياق الاستراتيجي ومسار تطوّر الدبلوماسية الرقمية الجزائرية، ويرصد إطارها المؤسسي وأدواتها الرئيسية بأسلوب وصفي تحليلي؛ ويُفرَد المبحث الثاني لاستجلاء كيفية توظيف هذه الدبلوماسية الرقمية في تحسين الصورة الدولية للجزائر وإبراز مقوّماتها الثقافية والسياسية؛ فيما يُخصَّص المبحث الثالث لتقييم

موضوعي ومتّزن للتجربة الجزائرية بعيدًا عن الحماسة الزائدة أو الانتقاد التجريدي، يُشخّص نقاط القوة ويستجلي الحدود الراهنة ويُحدّد آفاق التطوير الممكنة.

المبحث الأوّل :تطوّر الدبلوماسية الرقمية في الجزائر

لا يمكن قراءة الدبلوماسية الرقمية الجزائرية قراءةً سليمةً بمعزل عن إطارها الاستراتيجي والتاريخي الذي تنبثق منه؛ إذ إن الثوابت الراسخة للسياسة الخارجية الجزائرية تُشكّل السياق المرجعي الذي يُحدّد أهداف هذه الدبلوماسية ورسائلها وأدواتها في الفضاء الرقمي الدولي .وعليه، يستلزم تناول هذا المبحث الوقوف أوّلًا عند الثوابت الاستراتيجية للسياسة الخارجية الجزائرية وأثرها في توجّه الدبلوماسية الرقمية، قبل الانتقال إلى رصد المسار التطوّري لهذه الدبلوماسية وأُطرها المؤسسية وأدواتها.

المطلب الأوّل :التحوّل الرقمي في السياسة الخارجية الجزائرية

الفرع الأوّل :الثوابت الاستراتيجية للسياسة الخارجية الجزائرية وأثرها في الدبلوماسية الرقمية

تنبثق الدبلوماسية الرقمية الجزائرية من منظومة مبادئ راسخة تُشكّل هويتها الاستراتيجية، وقد وجدت هذه المبادئ تعبيرها الدستوري الصريح في المواد المتعلقة بالسياسة الخارجية من الدستور المعدّل[1]؛ إذ تؤسّس هذه المواد لمنظومة قيمية قوامها :احترام السيادة الوطنية ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتضامن مع حركات التحرر والشعوب المظلومة، والانخراط الفاعل في إطار مبادئ الأمم المتحدة .وتُضيف إلى هذه المبادئ بُعدًا تاريخيًا لا يُمكن تجاهله :فانتماء الجزائر المؤسِّس إلى حركة عدم الانحياز منذ ستينيات القرن الماضي يُعطيها إرثًا دبلوماسيًا فريدًا يمنح خطابها الرقمي مصداقيةً موثّقةً بالسجلات التاريخية.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الدستور الجزائري المعدّل والمتمّم، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 82، 30 ديسمبر 2020، المواد 26-27.

وتنعكس هذه الثوابت الاستراتيجية بصورة مباشرة على توجّه الدبلوماسية الرقمية الجزائرية؛ فمبدأ عدم التدخل يُترجَم رقميًا إلى خطاب يُبرز الجزائر قوةً محترِمةً للسيادات وداعيةً إلى الحلول السلمية؛ ودعم قضايا الشعوب يُجسِّد حضورًا رقميًا داعمًا للقضية الفلسطينية وقضايا التحرر الأفريقي؛ فيما يُوظَّف الدور الوسيطي دبلوماسيًا رقميًا لتصوير الجزائر صانعةَ سلام ومُوازِنًا استراتيجيًا في منطقة مضطربة .وقد أكّد جوزيف ناي أن مصداقية القوة الناعمة تقتضي انسجامًا بين الرسائل المُعلَنة والسلوكيات الفعلية[1]، وهو ما يُمثّل ميزةً نسبيةً للجزائر حين يرتكز خطابها الرقمي على سجلات تاريخية موثّقة لا على ادعاءات مفتعلة.

ويُشير مركز الجزيرة للدراسات في تحليلاته للسياسة الخارجية الجزائرية[2] إلى أن الجزائر تمتلك رصيدًا دبلوماسيًا أصيلًا في أوساط الجنوب العالمي يمنحها جاذبيةً ناعمةً حقيقية؛ غير أنها لم تُحسن بعد توظيف هذا الرصيد رقميًا بما يتناسب مع حجمه وعمقه التاريخي.

الفرع الثاني :مراحل التحوّل الرقمي في الدبلوماسية الجزائرية

سار التحوّل الرقمي في الدبلوماسية الجزائرية وفق مسار تدريجي متعاقب، يعكس ديناميكية التطوّر التكنولوجي الوطني والوعي الاستراتيجي المتنامي بأهمية الفضاء الرقمي في تشكيل المواقف الدولية .ويمكن تأطير هذا المسار في ثلاث مراحل متمايزة تكشف مجتمعةً عن تطوّر في الفهم الوظيفي للدبلوماسية الرقمية من ابنة ضرورة إلى خيار استراتيجي.

خلال المرحلة الأولى) ما قبل(2010 ، اقتصر الحضور الرقمي الرسمي على إنشاء مواقع إلكترونية أوّلية تُؤدي وظائف إعلامية وقنصلية بحتة .وكان توظيف الفضاء الرقمي في الممارسة الدبلوماسية لا يتجاوز نشر البيانات الرسمية والمعلومات القنصلية دون تفكير استراتيجي حقيقي في إمكانات هذا الفضاء للتأثير الناعم .وقد جاء تناوُل ميليسن[3] للدبلوماسية العامة الجديدة في

[1] Nye, The Future of Power, p. 113.

[2] مركز الجزيرة للدراسات، "الدبلوماسية الجزائرية: الثوابت والمتغيرات" (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2019)، متاح على: studies.aljazeera.net.

[3] Melissen, The New Public Diplomacy, p. 5.

هذه الحقبة ليرسخ فهمًا يتجاوز الإعلام الأحادي نحو التواصل التفاعلي، وهو ما افتقرت إليه أساليب التواصل الجزائرية في تلك المرحلة.

وفي المرحلة الثانية(2010–2016) ، تضافر تحوّلان استراتيجيان :من جهة، اتّسع انتشار الهاتف المحمول والإنترنت في الجزائر اتّساعًا ملحوظًا أثّر في طبيعة التفاعل الاجتماعي؛ ومن جهة أخرى، كشفت أحداث الربيع العربي عن القوة التعبوية الكامنة في الفضاء الرقمي، فكانت دافعًا للمؤسسات الدبلوماسية نحو توسيع حضورها على منصات التواصل الاجتماعي الكبرى . وأسهمت نظرية بيولا وهولمز[1] في تأطير هذا التحوّل ضمن مساره الأشمل.

أما المرحلة الثالثة) من 2016 حتى الراهن(، فقد اتّجهت الدبلوماسية الرقمية الجزائرية نحو بناء أكثر تنظيمًا وأطر أكثر مؤسسية :فانطلقت قناة الجزائر الإخبارية الدولية (ANN) بوصفها أداةً للوصول إلى الرأي العام الدولي بالإنجليزية، ووسّعت السفارات نشاطها الرقمي، وازداد توظيف الأدوات الرقمية في التعامل مع الملفات الإقليمية الساخنة .بيد أن مانور[2] يُلفت الانتباه إلى أن الانتقال من مرحلة التكيّف التقني إلى مرحلة التحوّل الهيكلي الحقيقي في الدبلوماسية الرقمية يستلزم إعادة تصوّر جوهرية للرسالة الدبلوماسية ذاتها وليس مجرد استيراد الأدوات الرقمية.

المطلب الثاني :الأدوات والإطار المؤسساتي للدبلوماسية الرقمية الجزائرية

الفرع الأوّل :الإطار المؤسساتي

يرتكز الإطار المؤسساتي للدبلوماسية الرقمية الجزائرية على منظومة من الجهات المتكاملة، وإن كان التنسيق فيما بينها لا يزال يستلزم تطويرًا وتفعيلًا حقيقيًا:

تُمثّل وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج المرجعَ المؤسسي الأوّل للدبلوماسية الرقمية الجزائرية[3]، إذ تُشرف على الموقع الرسمي للوزارة وحسابات منصات التواصل الاجتماعي، وتُوجّه

[1] Bjola and Holmes, Digital Diplomacy, p. 23.
[2] Manor, The Digitalization of Public Diplomacy, p. 67.
[3] وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، الجزائر، متاح على: www.mae.gov.dz، تاريخ الاطلاع: 2025.

الإطار الاتصالي للبعثات الدبلوماسية في الخارج .وتحتلّ وكالة الأنباء الجزائرية [1](APS) مكانةً محوريةً بوصفها الذراع الإعلامية الرقمية للدبلوماسية الجزائرية، إذ تُغطّي المستجدات الدولية بلغات متعددة) العربية والفرنسية والإنجليزية (وتنشر تقاريرها عبر قنوات رقمية متنوعة .ويُضاف إلى ذلك الإذاعة الجزائرية الدولية التي تبثّ بخمس لغات عالمية وتوسّعت نحو البثّ الرقمي المتاح عالميًا، فضلًا عن الرئاسة الجمهورية الجزائرية بوصفها القناة الرقمية الأعلى مستوىً التي تُصدر عنها التصريحات والمواقف الرسمية في القضايا الدولية الكبرى.

الفرع الثاني :الأدوات الرقمية المُوظَّفة في الدبلوماسية الجزائرية

تتعدد الأدوات الرقمية التي تُوظَّف في الدبلوماسية الجزائرية وتتنوع بين منصات التواصل الاجتماعي) فيسبوك وإكس ويوتيوب وإنستغرام (والمواقع الإلكترونية الرسمية للسفارات والوزارة، والإذاعة والمحتوى المرئي الرقمي .وقد أثبت سيب[2] أن التغطية الإعلامية الرقمية الآنية للمواقف الدبلوماسية تُمثّل أداةً رابحة في تشكيل الرأي العام الدولي أسرع من البيانات الرسمية التقليدية، وهو ما يُبرز أهمية تطوير المحتوى الرقمي المرئي وتعزيزه.

غير أن مجمل هذه الأدوات لا يرقى بعدُ إلى مستوى المنظومة الرقمية المتكاملة ذات الهدف الاستراتيجي المُحدَّد .وقد لاحظ بيولا وهولمز[3] أن الدبلوماسية الرقمية الناجحة تمرّ حتمًا بمرحلتين :مرحلة التكيّف التقني التي تقتصر على نقل المحتوى التقليدي إلى الوسائط الرقمية، ومرحلة التحوّل الهيكلي التي تُعيد فيها المؤسسات الدبلوماسية بناء فلسفة التواصل وفق منطق رقمي مختلف جوهريًا .وتبدو الدبلوماسية الجزائرية الرقمية في طور التكيّف التقني أكثر منه في مرحلة التحوّل الهيكلي الحقيقي، مما يُشير إلى هامش واسع للتطوير لم يُستثمَر بعد.

[1] وكالة الأنباء الجزائرية ((APS، متاح على: www.aps.dz، تاريخ الاطلاع: 2025.
[2] Seib, Real-Time Diplomacy, p. 37.
[3] Bjola and Holmes, Digital Diplomacy, p. 11.

المبحث الثاني :دور الدبلوماسية الرقمية في تعزيز القوة الناعمة الجزائرية

تُشكّل الجزائر حالةً استثنائيةً في سياق دراسة العلاقة بين الدبلوماسية الرقمية والقوة الناعمة؛ إذ تمتلك رصيدًا ضخمًا من المقوّمات الناعمة الأصيلة يتوزّع بين الثروة الثقافية والتراثية من جهة، والحضور السياسي الإقليمي الوازن من جهة أخرى .والسؤال الجوهري الذي يُعالجه هذا المبحث هو :كيف تُوظَّف الأدوات الرقمية في استثمار هذا الرصيد وتقليص الهوّة بين الإمكانات الكامنة والحضور الفعلي في الفضاء الدولي؟

المطلب الأوّل :تحسين الصورة الدولية للجزائر

الفرع الأوّل :واقع الصورة الدولية للجزائر وإشكالياتها

ينطوي واقع الصورة الدولية للجزائر على ازدواجية لافتة تستحق الدراسة :فبينما تحتفظ بحضور إيجابي راسخ في وعي دول الجنوب العالمي نتيجةً لتاريخها التحرري ومواقفها الثابتة في دعم قضايا الشعوب، فإنها تُعاني من قيود في صورتها لدى بعض الجماهير الغربية تستدعي مقاربةً دبلوماسية رقمية أكثر نشاطًا وتنوّعًا.

وتتجلّى أبرز إشكاليات الصورة الدولية للجزائر في محاور ثلاثة :أوّلها الاختزال الاقتصادي، حيث كثيرًا ما يُختزل الحضور الجزائري في المخيال الإعلامي الدولي في إطار الطاقة) نفط وغاز (متجاهلًا الأبعاد الحضارية الغنية .وقد أكّد أنهولت[1] أن الدولة التي تُعرَّف دوليًا بمنتجاتها الاقتصادية فحسب تُعاني من" أحادية الصورة "التي تُقيّد قوّتها الناعمة .وثانيها محدودية الحضور الرقمي الإنجليزي في فضاء دولي تهيمن عليه الإنجليزية .وثالثها قصور المحتوى الرقمي الإبداعي الجذاب الذي يُقدّم الجزائر بأسلوب يُناسب توقعات الجمهور الدولي المعاصر.

[1] Anholt, Competitive Identity, p. 5.

غير أن مجلة المستقبل العربي[1] في تناولها لمسائل القوة الناعمة العربية تُلفت الانتباه إلى أن هذه الصورة تنطوي في الوقت ذاته على أصول إيجابية جوهرية :فتاريخ الجزائر التحرري لا يزال محلّ إعجاب واسع في أوساط شعوب الجنوب، كما أن دورها الوسيطي في الأزمات الإقليمية يُعطيها مصداقيةً فريدة كصانعة سلام في منطقة تشحّ فيها الوساطات الناجحة.

الفرع الثاني :الجهود الرقمية الجزائرية في تحسين الصورة الدولية

تسعى الجهات الدبلوماسية الجزائرية إلى تحسين صورتها الدولية عبر مسارات رقمية متعددة تتكامل في خدمة هدف واحد :تقديم الجزائر بوصفها فاعلًا دوليًا مسؤولًا ومنخرطًا إيجابيًا في الشأن الدولي.

يحتلّ التوثيق الرقمي للدور الوسيطي مكانةً محوريةً في هذا الخطاب؛ إذ تُولي المؤسسات الدبلوماسية اهتمامًا بنشر ما يتعلق بالمساعي الجزائرية في الوساطة الإقليمية، لا سيما الدور التسهيلي المباشر الذي أفضى إلى توقيع اتفاقية السلام والمصالحة في مالي[2]) باماكو(2015 ، والدور التاريخي في اتفاقيات الجزائر 1981 المتعلقة بالأزمة الإيرانية–الأمريكية .ويُدرك صانعو الدبلوماسية الرقمية أن القدرة على الوساطة وإيجاد التسويات المقبولة تُمثّل أحد أبرز أصول القوة الناعمة الموثّقة للجزائر.

وفي مسار مواز، تتّجه الدبلوماسية الرقمية الجزائرية نحو إبراز الإسهامات الأفريقية؛ إذ يُوظَّف الفضاء الرقمي لتسليط الضوء على برامج التعاون التقني وإيفاد الخبراء وتقديم المساعدات الإنسانية للدول الأفريقية الشقيقة .ويُمثّل هذا التوثيق أداةً فاعلةً في بناء صورة الجزائر قوةً أفريقيةً مسؤولةً، في سياق تصاعد الاهتمام الدولي بمسألة التعاون جنوب–جنوب .ويُعزّز هوكينج

[1] مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، المجلد 46 (2024).
[2] اتفاقية السلام والمصالحة في مالي (اتفاقيات الجزائر لأزواد)، باماكو، 20 يونيو 2015، رعت التوقيع كلٌّ من الجزائر والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

وميليسن[1] هذا الطرح بالإشارة إلى أن توثيق الإسهامات الإيجابية الدولية يُشكّل إحدى الركائز الوظيفية الأساسية للدبلوماسية الرقمية في بناء السمعة الدولية.

المطلب الثاني :إبراز المقوّمات الثقافية والسياسية الجزائرية

الفرع الأوّل :المقوّمات الثقافية والحضارية بوصفها أصولًا ناعمة

تزخر الجزائر بثروة حضارية وثقافية تُشكّل أصولًا ناعمة بالغة القيمة حين يُحسن توظيفها دبلوماسيًا رقميًا .وتتوزّع هذه الثروة على روافد حضارية متكاملة:

يُمثّل الإرث الأمازيغي ركيزةً هويانيةً أصيلةً تعود جذورها إلى آلاف السنين، وقد نال اعترافًا دستوريًا بإعلان اللغة الأمازيغية لغةً رسميةً إلى جانب العربية .وتتضمّن قائمة التراث العالمي لمنظمة اليونسكو[2] سبعةً من المواقع الجزائرية، وهو تصنيف يُعطي الخطاب الثقافي الجزائري الرقمي مصداقيةً ومرجعيةً معترفًا بها دوليًا، إذ لا يُمكن الطعن في قيمة تراث حظي باعتراف مؤسسة دولية متخصصة .ويُسبغ هذا التصنيف العالمي على الرسائل الدبلوماسية الثقافية الجزائرية سلطةً موضوعيةً تتجاوز مجرد الادعاء الذاتي.

وعلى الصعيد الحضاري، تتقاطع في الجزائر هويات ثقافية متنوعة تجعل منها نقطةَ التقاء فريدة في الخريطة الحضارية العالمية :فهي عربية وأمازيغية وأفريقية ومتوسطية في آنٍ معًا .وهذا التنوع الذي يُمثّل تحدّيًا على المستوى الداخلي قد يُمثّل ميزةً استراتيجيةً نادرة على المستوى الدبلوماسي الخارجي، إذ يمنح الجزائر أدواتٍ للتواصل مع مجموعات حضارية متباينة .ويُعزّز

[1] Brian Hocking and Jan Melissen, Diplomacy in the Digital Age (The Hague: Netherlands Institute of International Relations Clingendael, 2015), p. 8.

[2] منظمة اليونسكو ((UNESCO، قائمة التراث العالمي: المواقع الجزائرية السبعة (قلعة بني حماد، وادي ميزاب، جميلة، تيمقاد، تيبازة، تاسيلي ناجر، القصبة)، متاح على: whc.unesco.org.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات[1] هذه الرؤية بالإشارة إلى أن غنى الهوية الثقافية يُمثّل في حد ذاته مصدرًا ناعمًا يُتيح الانفتاح على جماهير أوسع.

كما يُمثّل الإنتاج الأدبي والفني الجزائري رافدًا ناعمًا ذا ثقل حقيقي؛ إذ أنجبت الجزائر كوكبةً من الأدباء الذين طبعوا الآداب العالمية بإبداعاتهم كاتب ياسين ومحمد ديب ومولود معمري . كما يتميّز التنوع الموسيقي الجزائري) الأندلسية والشعبي والراي والموسيقى الأمازيغية (بجاذبية دولية يمكن الاستثمار فيها رقميًا ضمن دبلوماسية ثقافية ذكية.

الفرع الثاني :المقوّمات السياسية والتاريخية بوصفها رصيدًا دبلوماسيًا

لا تقلّ المقوّمات السياسية والتاريخية الجزائرية أهميةً عن المقوّمات الثقافية في منظومة القوة الناعمة؛ إذ يمتلك الإرث السياسي الجزائري مادةً خامًا ثريةً للدبلوماسية الرقمية متى أُحسن استثمارها.

تحتلّ الثورة التحريرية (1962–1954) مكانةً استثنائيةً في منظومة القوة الناعمة الجزائرية؛ وهي قصة إنسانية كونية لا تزال تستثير التعاطف والإعجاب لدى شعوب العالم، ولا سيما تلك التي عاشت قهر الاستعمار أو لا تزال تناضل من أجل استقلالها وكرامتها .وقد وثّقت وزارة المجاهدين والذاكرة الوطنية[2] هذا الإرث النضالي بصورة شاملة، وهو إرث يمنح الدبلوماسية الرقمية الجزائرية ميزةً تنافسية نادرة لا يمكن اختراعها ولا اصطناعها.

ويُضاف إلى هذا الرصيد الدور التأسيسي للجزائر في المنظمات الإقليمية والدولية، من منظمة الوحدة الأفريقية (1963) إلى حركة عدم الانحياز، مما يمنحها شرعيةً تاريخيةً في المطالبة بدور أكثر فاعليةً في صياغة قواعد النظام الدولي .وقد أكّد ناي[3] أن السياسة الخارجية التي تُعدّ

[1] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ((ACRPS، الدوحة، تقارير حول الهوية الثقافية في المغرب العربي، متاح على: www.dohainstitute.org، 2023.

[2] وزارة المجاهدين والذاكرة الوطنية، الجزائر، الذاكرة الوطنية والثورة التحريرية، متاح على: www.mujahidin.gov.dz.

[3] Nye, Soft Power, p. 11.

شرعيةً في أعين الآخرين تُشكّل مصدرًا أساسيًا للقوة الناعمة، وهو ما تمتلكه الجزائر في علاقتها مع دول الجنوب بصورة خاصة.

كما يُمثّل التعاون جنوب–جنوب ركيزةً فاعلةً في منظومة القوة الناعمة الجزائرية؛ إذ تُقدّم الجزائر نماذج ملموسة من المساعدات الإنسانية وإيفاد الخبراء في شتى المجالات للدول الأفريقية الشقيقة .ويُسهم التوثيق الرقمي لهذه المساهمات في تكريس صورة الجزائر قوةً منخرطةً في صناعة التضامن الأفريقي وليست مجرد مستفيدة من الموارد القارية.

المبحث الثالث :تقييم التجربة الجزائرية في الدبلوماسية الرقمية

يستلزم أي تقييم علمي موضوعي للتجربة الجزائرية في الدبلوماسية الرقمية اتّزانًا أكاديميًا يُقرّ بالإنجازات دون مبالغة، ويُشير إلى القيود دون إسراف في النقد .ويستند هذا التقييم إلى معيار منهجي واحد :الفجوة بين ما تمتلكه الجزائر من إمكانات وما تُحقّقه فعليًا في الفضاء الرقمي الدولي، مما يُوفّر إطارًا تحليليًا دقيقًا لرصد نقاط القوة والتحديات وآفاق التطوير.

المطلب الأوّل :نقاط القوة في التجربة الجزائرية

الفرع الأوّل :الأصول الناعمة الأصيلة والمُعترف بها دوليًا

تمتلك الجزائر منظومةً من الأصول الناعمة التي تُشكّل قيمةً استراتيجيةً حقيقية في رهانات الدبلوماسية الرقمية؛ وما يُميّزها أنها أصول أصيلة لا ادعاءات مفتعلة، مما يُضفي على الخطاب الرقمي الجزائري مصداقيةً ذاتيةً عالية لا تنهار أمام آليات التحقق الرقمي المتاحة.

يُعدّ التنوع الهوياتي في مقدّمة هذه الأصول؛ إذ يجعل الجزائر، بامتدادها العربي والأمازيغي والأفريقي والمتوسطي، قادرةً على التواصل مع مجموعات حضارية متنوعة بجسور هوياتية

مشتركة .وقد أكّد أنهولت[1] أن بناء العلامة الوطنية الناجحة لا يتحقق بالإعلانات بل بالأفعال الحقيقية المنبثقة من هوية أصيلة، وهو ما تمتلكه الجزائر بامتياز.

ويمنح التصنيف الدولي للمواقع الثقافية الجزائرية ضمن قائمة التراث العالمي لليونسكو مصداقيةً مرجعيةً استثنائية، في حين يُوفّر الرصيد الأدبي والفني المتنوع مادةً ناعمةً صالحةً للتوظيف الرقمي بأساليب إبداعية .وقد لاحظ فان هام[2] أن الدول التي تمتلك تراثًا ثقافيًا أصيلًا تبني علاماتها الوطنية بأقل تكلفة وأكثر استدامةً من تلك التي تعتمد على الإنفاق الإعلاني وحده.

الفرع الثاني :الثقل الإقليمي والمصداقية الدولية في الوساطة وصنع السلام

يُشكّل الدور الإقليمي الجزائري نقطةَ قوة استراتيجيةً بالغة الأهمية؛ إذ إن الدولة التي تُثبت قدرتها على إنجاز وساطات ناجحة في ملفات شائكة تكتسب مكانةً دوليةً لا تُقاس بالإنفاق الإعلامي ولا تُشترى بالمال .وقد وثّق مانور[3] كيف تحوّلت الأدوار الوسيطية الناجحة إلى رصيد ناعم مستدام للدول التي أحسنت توظيفها رقميًا.

ويُعزّز هذا الثقل الإقليمي الموقعُ الجغرافي الاستراتيجي الفريد للجزائر، التي تحتل مكانةً محوريةً في منظومة الأمن الإقليمي بين أفريقيا جنوب الصحراء والبحر الأبيض المتوسط، مما يجعلها شريكًا لا يمكن تجاوزه في معادلات الأمن والتنمية الإقليميين .وهذا الثقل الجيوسياسي يُسبغ على الخطاب الدبلوماسي الرقمي الجزائري وزنًا حقيقيًا.

[1] Anholt, Competitive Identity, p. 25.
[2] van Ham, "The Rise of the Brand State," 2–6.
[3] Manor, The Digitalization of Public Diplomacy, p. 89.

المطلب الثاني :التحديات التي تواجه التجربة الجزائرية

الفرع الأوّل :التحديات التقنية والبشرية

على الرغم من الإمكانات الكامنة، تُقيّد جملةٌ من التحديات الموضوعية فاعليةَ الدبلوماسية الرقمية الجزائرية وتُعيق الاستثمار الأمثل في مقوّماتها الناعمة المتاحة.

يتعلق أوّل هذه التحديات بمستوى البنية التحتية الرقمية؛ إذ تُشير إحصاءات الاتحاد الدولي للاتصالات[1] إلى أن انتشار الإنترنت في الجزائر وإن شهد تحسّنًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة، فإنه لا يزال دون المستوى الذي يُمكّن من ممارسة دبلوماسية رقمية بالمعايير التنافسية الدولية[2] . ويترتّب على هذا تفاوت في جودة إنتاج المحتوى الرقمي بين البعثات الدبلوماسية وعدم انتظام مستوى التفاعل مع الجماهير المستهدفة.

ويتعلق التحدي الثاني بشحّ الكوادر المتخصصة في الدبلوماسية الرقمية؛ إذ تحتاج هذه الدبلوماسية إلى ملفات بشرية مزدوجة الكفاءة تجمع بين التدريب الدبلوماسي الكلاسيكي والمهارة الرقمية المتخصصة .وهذا النوع من الكوادر نادر في الأجهزة الدبلوماسية التقليدية التي تحتاج إلى برامج تأهيل استراتيجية مُعادة التصميم .وقد أكّد مانور[3] أن عدم الاستثمار في تكوين الكوادر الدبلوماسية الرقمية يُعدّ من أكبر معوّقات نضج الدبلوماسية الرقمية في دول كثيرة.

الفرع الثاني :تحديات الخطاب والمحتوى الرقمي

إلى جانب التحديات التقنية، تُعاني الدبلوماسية الرقمية الجزائرية من ثغرات هيكلية في مستوى الخطاب والمحتوى تستدعي معالجةً استراتيجيةً منهجية.

---

[1] International Telecommunication Union, Measuring Digital Development: Facts and Figures 2023 (Geneva: ITU Publications, 2023).

[2] Ibid.

[3] Manor, The Digitalization of Public Diplomacy, p. 102.

يُمثّل تحدّي محدودية المحتوى باللغة الإنجليزية العائقَ الأبرز أمام الانتشار الدولي؛ إذ تُهيمن الإنجليزية هيمنةً واضحةً على الفضاء الرقمي العالمي، في حين يتمحور الجهد الرقمي الجزائري حول العربية والفرنسية، مما يُقيّد قدرة الجزائر على الوصول إلى قطاعات واسعة من الرأي العام الدولي.

ويُضاف إلى ذلك تحدّي التنسيق المؤسسي؛ إذ يُفرز توزّع مهمة الدبلوماسية الرقمية بين جهات متعددة غيابًا للرؤية الموحّدة واتساق الرسائل، مما قد يُفضي إلى تضارب في الخطابات .وقد لاحظ هوكينج وميليسن[1] أن الدول التي تنجح في بناء دبلوماسية رقمية فاعلة تمتلك دائمًا آليات تنسيق داخلية تضمن وحدة الرسالة وتكاملها .كما يُشكّل ضعف المحتوى القصصي الجذاب ثغرةً بارزة، إذ كثيرًا ما يغلب على المحتوى الرسمي الطابع الإعلاني المباشر على حساب السرد الإنساني الجذاب الذي يُولّد التعاطف الدوليّ.

المطلب الثالث :آفاق التطوير ومقترحات النهوض

الفرع الأوّل :مسارات التطوير الاستراتيجي

يفتح التحليل النقدي للتجربة الجزائرية آفاقًا تطويريةً واعدةً تستطيع، إذا ما تحقّقت الإرادة السياسية والموارد اللازمة، أن تُحوّل الدبلوماسية الرقمية إلى أداة فاعلة حقًا في تعزيز القوة الناعمة الجزائرية.

يُعدّ تطوير المحتوى الرقمي متعدد اللغات من أولى الأولويات الاستراتيجية؛ إذ يستلزم وضع برنامج منهجي لإنتاج محتوى رقمي جذاب باللغات الأساسية) العربية والفرنسية والإنجليزية والإسبانية .(وقد أكّد كول[2] أن تدويل المحتوى الدبلوماسي الرقمي يُضاعف نطاق التأثير دون مضاعفة التكلفة بالضرورة، إذ يمنح الرسالة الدبلوماسية جمهورًا أوسع وأكثر تنوعًا.

[1] Hocking and Melissen, Diplomacy in the Digital Age, p. 15.
[2] Cull, Public Diplomacy: Foundations for Global Engagement, p. 78.

وتُمثّل الجالية الجزائرية في الخارج رصيدًا ناعمًا هائلًا لم يُستثمَر بعدُ بالكفاءة الكافية .فمركز الجزيرة للدراسات[1] يُشير في تقاريره إلى أن الجاليات العربية في المهجر تُشكّل شبكات تلقائية من السفراء الناعمين غير الرسميين الذين يُروّجون لصورة بلدانهم الأصلية بمصداقية الشاهد العيان .وتطوير آليات التنسيق مع الجالية الجزائرية ضمن استراتيجية دبلوماسية رقمية متكاملة يُمثّل رافعةً ناعمةً مُهدَرةً تستلزم تفعيلًا عاجلًا.

كما يُشكّل التركيز على الدبلوماسية الرقمية الأفريقية خيارًا استراتيجيًا حكيمًا؛ إذ تتمتع الجزائر بقاعدة علاقات تاريخية متينة مع دول أفريقيا جنوب الصحراء .والانتشار الرقمي الأفريقي المتسارع يُوفّر فرصًا إضافية للتأثير في الرأي العام القاري، مما يُتيح تعظيم الأثر الناعم الجزائري بأقل التكاليف.

الفرع الثاني :توصيات للنهوض بالدبلوماسية الرقمية الجزائرية

استنادًا إلى التحليل الاستراتيجي المتّبع في هذه الدراسة، وانطلاقًا من رؤية بيولا وهولمز[2] التي تؤكّد أن الدبلوماسية الرقمية الناجحة تستلزم منهجيةً مؤسسيةً لا مجرد مبادرات فردية متفرقة، تُصاغ التوصيات الآتية:

أوّلًا :إنشاء وحدة متخصصة للدبلوماسية الرقمية ضمن هيكل وزارة الشؤون الخارجية، تضطلع بالإشراف الاستراتيجي على المحتوى الرقمي وتنسيق الرسائل الدبلوماسية عبر المنصات والبعثات وفق رؤية موحّدة ومتجدّدة.

ثانيًا :وضع استراتيجية وطنية متكاملة للدبلوماسية الرقمية تُحدّد الأهداف الاستراتيجية والجماهير المستهدفة والرسائل الجوهرية والأدوات والموارد في إطار زمني واضح، مع آليات دقيقة للمتابعة والتقييم الدوريين.

[1] مركز الجزيرة للدراسات، تقارير حول الجاليات العربية في المهجر ودورها الدبلوماسي، الدوحة، متاح على: studies.aljazeera.net.

[2] Bjola and Holmes, Digital Diplomacy, p. 55.

ثالثًا :الاستثمار في برامج تأهيل الكوادر الدبلوماسية في مجالات إنتاج المحتوى الرقمي وتحليل بيانات الرأي العام الدولي، سواء عبر شراكات مع مؤسسات تدريبية دولية متخصصة أو عبر إدراج مواد متخصصة في التكوين الدبلوماسي الوطني.

رابعًا :تفعيل الشراكة بين الجهات الدبلوماسية الرسمية والمبدعين الرقميين ووسائل الإعلام الخاصة وفاعلي المجتمع المدني لإنتاج محتوى ثقافي جذاب يُعرّف بالجزائر بأسلوب إنساني أصيل.

خامسًا :الانتظام في الحضور الرقمي المنظّم في المحافل الدولية الكبرى بوصفها نوافذ استراتيجية لتضخيم الرسائل الناعمة الجزائرية وتوسيع دائرة انتشارها.

خلاصة الفصل الثالث

كشف هذا الفصل التطبيقي أن الجزائر تمتلك مخزونًا استثنائيًا من المقوّمات الناعمة، يتجلّى في رصيدها التاريخي والحضاري والسياسي الثري، وفي دورها الإقليمي الوازن، وفي ثروتها التراثية الأمازيغية والإسلامية المُعترف بها دوليًا .وقد أثبت التحليل المنهجي أن هذه الأصول الناعمة هي في جوهرها مصادر جاذبية حقيقية لا ادعاءات مفتعلة، مما يمنح الدبلوماسية الرقمية الجزائرية قاعدةً صلبةً للانطلاق والتأثير.

غير أن الاستنتاج الجوهري الذي تُفضي إليه هذه الدراسة هو أن الترجمة الرقمية لهذه الأصول الناعمة إلى قوة ناعمة مُمارَسة بفاعلية دبلوماسية لا تزال دون المستوى المأمول .وتُفصح الهوّة القائمة بين ثراء المقوّمات وتواضع التوظيف الرقمي لها عن مجال واسع للتحسّن يستلزم إرادةً سياسيةً وموارد مؤسسيةً وكوادر متخصصة .ولعل ما أكّده ناي[1] من أن القوة الناعمة لا تعمل بصورة تلقائية بل تستلزم استثمارًا استراتيجيًا منتظمًا ينطبق تمامًا على الحالة الجزائرية التي

[1] Nye, The Future of Power, p. 113.

تمتلك الوقود لكنها تحتاج إلى محرك استراتيجي فاعل يُشعله ويُوجّهه نحو الأهداف الدبلوماسية الناعمة المنشودة.

خـاتـمـة

خـاتـمـة

على امتداد فصول هذه الدراسة، جرى التعمق في استجلاء طبيعة العلاقة الوثيقة الرابطة بين الدبلوماسية الرقمية والقوة الناعمة للدولة، انطلاقاً من إشكاليةٍ محوريةٍ تساءلت عن مدى إسهام الدبلوماسية الرقمية في تعزيز هذه القوة، متخذةً من التجربة الجزائرية نموذجاً تطبيقياً لاختبار هذه العلاقة على أرض الواقع. وقد سلكت الدراسة، في سبيل الإجابة عن هذه الإشكالية، مساراً تحليلياً متدرجاً بدأ بالتأصيل المفاهيمي والنظري، مروراً بالآليات التطبيقية وما يعترضها من تحديات، وانتهاءً بتقييم التجربة الجزائرية في هذا الميدان الحيوي. وقد أفضى هذا المسار البحثي إلى جملةٍ من النتائج يمكن إجمالها فيما يأتي.

فعلى المستوى المفاهيمي، تبيّن أن الدبلوماسية الرقمية لا تقتصر على كونها امتداداً إلكترونياً للدبلوماسية التقليدية، بل تشكّل نمطاً جديداً ذا خصائص ذاتية من الممارسة الدبلوماسية، يستحضر فاعلين جدداً من غير الدول، وينفتح على جماهير دولية أوسع، ويستوجب كفاءاتٍ تقنيةً وتواصليةً تختلف عن تلك التي كانت تتطلبها الدبلوماسية الكلاسيكية؛ حتى غدت الأدوات الرقمية لغةً دبلوماسيةً بامتياز تتحاور من خلالها الدول في المحافل الدولية الافتراضية. كما تأكد، في السياق ذاته، أن مفهوم القوة الناعمة الذي أرسى دعائمه جوزيف ناي ليس مفهوماً جامداً ثابتاً، وإنما هو في حالة تطورٍ مستمر تفرضها التحولات التكنولوجية والاجتماعية الراهنة؛ إذ باتت الدبلوماسية الرقمية رافداً أساسياً لتعزيز هذه القوة، بما تتيحه من إيصال الرسائل الثقافية والقيمية إلى جماهير دولية واسعة، وبفاعليةٍ وسرعةٍ تضاهيان وتيرة الأحداث في عالمٍ متسارع التحول. وفضلاً عما تقدم، كشفت الدراسة عن علاقةٍ تكاملية متبادلة تربط بين المفهومين؛ فالدبلوماسية الرقمية توفر الأدوات والمنصات والقنوات، بينما تمدّها القوة الناعمة بالمضمون والرسالة والمحتوى، وتكون المحصلة المشتركة لهذا التكامل صورةً دوليةً إيجابية ونفوذاً دبلوماسياً متنامياً بمنأى عن الإكراه والضغط المادي؛ ذلك أنه كلما ازدادت قدرة الدولة على تحويل قيمها وثقافتها وسياساتها إلى محتوًى رقميٍّ جذابٍ وقابلٍ للانتشار، تحسّن موقعها في التأثير على الرأي العام الدولي.

وعلى المستوى الوظيفي، تبيّن أن الدبلوماسية الرقمية تعمل في خدمة القوة الناعمة عبر منظومةٍ متكاملة من الآليات، في مقدمتها الدبلوماسية العامة الرقمية وبناء العلامة الوطنية، وتُفضي هذه الآليات إلى آثارٍ ملموسة تتمثل أساساً في تحسين السمعة الدولية للدولة وكسب تأييدٍ خارجيٍّ متزايد دون حاجةٍ إلى توظيف القوة الصلبة. غير أن هذه الفاعلية لا تخلو من جملةٍ من التحديات الجوهرية التي تقيّد نطاقها؛ إذ تبرز أزمة المصداقية في عصرٍ تتفشى فيه المعلومات المضلِّلة، وتتفاقم الهشاشات الأمنية السيبرانية، وتتسع الفجوة الرقمية بين دول الشمال ودول الجنوب، وجميعها معوقاتٌ حقيقية تستوجب استراتيجياتٍ استباقية وسياساتٍ متكاملة لتجاوزها.

أما على مستوى التجربة الجزائرية، فقد خلصت الدراسة إلى أن الجزائر تمتلك رصيداً ناعماً بالغ الثراء، يتمثل في إرثها التاريخي والحضاري الاستثنائي، من ثورةٍ تحريريةٍ مجيدة، وتراثٍ أمازيغيٍّ وإسلاميٍّ أصيل، ومواقع مصنّفة ضمن التراث الإنساني العالمي، إضافةً إلى دورها الإقليمي الوسيطي الوازن الذي يمنحها مصداقيةً دوليةً فريدة وجاذبيةً ناعمة حقيقية. بيد أن هذا الرصيد الكامن لم يُترجَم بعد إلى قوةٍ ناعمةٍ مُمارَسةٍ بالكفاءة المطلوبة في الفضاء الرقمي؛ فرغم التحولات الملموسة التي شهدها مستوى اعتماد الجزائر لأدوات الدبلوماسية الرقمية، لا سيما مع توسّع الحضور الرقمي لمؤسساتها الدبلوماسية على منصات التواصل الاجتماعي، لا يزال هذا الاعتماد دون المستوى المأمول؛ إذ تعترضه إشكالياتٌ مؤسسيةٌ وتقنيةٌ وبشرية تحدّ من قدرته على تعزيز القوة الناعمة الوطنية بالصورة المثلى. ذلك أن الدبلوماسية الرقمية الناجحة لا تقتصر على مجرد حضورٍ رقمي، بل تستلزم استراتيجيةً محكمةً، وكوادر متخصصة، ومحتوىً هادفاً، وقدرةً على التفاعل المتجدد مع الجمهور الدولي.

وفي ضوء هذه النتائج، تخلص الدراسة إلى جملةٍ من التوصيات التي من شأنها الارتقاء بالتجربة الجزائرية في هذا الميدان. فعلى المستوى المؤسسي، يُستحسن إرساء وحداتٍ متخصصة في الدبلوماسية الرقمية ضمن هياكل وزارة الشؤون الخارجية وبعثاتها الدبلوماسية في الخارج، تتولى إدارة الحضور الرقمي للدولة وصياغة استراتيجيةٍ رقميةٍ شاملة وتنسيق الرسائل الدبلوماسية عبر مختلف القنوات الرقمية، على أن تُستكمل هذه الوحدات باستراتيجيةٍ وطنيةٍ متكاملة تترجم

مقومات القوة الناعمة الجزائرية إلى محتوًى رقميٍّ جذابٍ بلغاتٍ متعددة. وعلى المستوى البشري، يُوصى بالاستثمار في برامج تكوين الكوادر الدبلوماسية الرقمية المتخصصة وتأهيلها في مجالات التواصل الرقمي وإدارة المحتوى وأساليب التأثير في الرأي العام الدولي، عبر شراكاتٍ مع مؤسساتٍ دولية متخصصة في التدريب الدبلوماسي. أما على مستوى المحتوى، فتوصي الدراسة بإطلاق منظومةٍ من المحتويات الرقمية المتنوعة والمتعددة اللغات، تُبرز الرصيد الحضاري والثقافي والتاريخي للجزائر، وتُسلّط الضوء على مبادراتها الدبلوماسية وإسهاماتها في ترسيخ السلم والاستقرار الإقليميين، مع مراعاة تنوع الجمهور الدولي وتباين أذواقه وتوقعاته.

وعلى مستوى الشراكات الدولية، تدعو الدراسة إلى تطوير شراكاتٍ استراتيجية مع مؤسساتٍ إعلاميةٍ دولية ومنظمات المجتمع المدني الرقمي العالمي، بما يعزز المصداقية ويوسّع دائرة الانتشار ويمنح الصوت الجزائري حضوراً أقوى داخل المنظومة الإعلامية الدولية، على أن يُستثمر في الوقت ذاته حضور الجالية الجزائرية في الخارج بوصفها شبكةً ناعمةً قادرةً على التأثير الإيجابي في الرأي العام الدولي. كما تستوجب فاعلية هذا التوجه تعزيز منظومة الأمن السيبراني الوطني وبناء قدراتها الدفاعية في مواجهة حملات التضليل وعمليات الاختراق التي قد تستهدف المنظومة الدبلوماسية الرقمية للدولة؛ إذ لا تكتمل الفاعلية الدبلوماسية الرقمية من دون حمايةٍ أمنيةٍ راسخة.

وختاماً، يُستخلص مما سبق أن الدبلوماسية الرقمية لم تعد رفاهيةً دبلوماسيةً اختيارية، بل غدت ضرورةً استراتيجيةً لا مندوحة عنها في عالمٍ تحدّد فيه الصورة الدولية للدولة وجاذبيتها مساحةً واسعةً من نفوذها الخارجي. وتتبوأ الجزائر، بما تمتلكه من إرثٍ تاريخيٍّ وحضاري وموقعٍ جغرافيٍّ استراتيجي ودورٍ إقليميٍّ وازن، موقعاً مؤهَّلاً للاضطلاع بأدوارٍ محورية في الفضاء الدبلوماسي الرقمي، شريطة الارتقاء بأدواتها وكوادرها وبنيتها المؤسسية، والانتقال من الحضور الرقمي السلبي إلى الفاعلية الرقمية الاستراتيجية التي تُترجَم إنجازاتٍ ملموسةً في تعزيز القوة الناعمة وتعميق المكانة الدولية للجزائر. والمؤمَّل أن تُسهم نتائج هذا البحث في إلهام صانع القرار الجزائري لتبنّي مقاربةٍ أكثر شمولاً وانسجاماً في هذا الشأن الاستراتيجي البالغ الأهمية.

قائمة المراجع

أولا: المراجع بالعربية

أ- الكتب

1. علي جلال معوض، *مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية*. الإسكندرية: مركز الدراسات الاستراتيجية، مكتبة الإسكندرية، 2019.

ب- المقالات والدوريات

2. السعيد بومعيزة، *"التضليل الإعلامي وأفول السلطة الرابعة"* ، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، جامعة بسكرة، 2019، ص 87-115.
3. العربي العربي، *"الدبلوماسية الرقمية وتأثيراتها في العلاقات الدولية"* ، مجلة لباب، مركز الجزيرة للدراسات، العدد 10، 2021.
4. حميدة أحمد الداهش المطلوب، *"دور الدبلوماسية الرقمية في العلاقات الدولية"* ، مجلة أبحاث، جامعة سرت، كلية الآداب، المجلد 17، العدد 2، سبتمبر 2025.
5. خالد بكير، *"نحو إطار نظري في صناعة القوة الناعمة"* ، مجلة سياسات عربية، العدد 53، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2021، ص 3-18.
6. طيايبة ساعد، *"الدبلوماسية العامة الرقمية: قوة ناعمة جديدة"* ، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، المجلد 2، العدد 4، ديسمبر 2017، ص 88-106.
7. مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، المجلد 46، 2024، أعداد متفرقة.

8. هند محروس محمد، *"توجُّه كوريا الجنوبية نحو إفريقيا: بين القوة الناعمة والمصالح الاقتصادية"*، قراءات إفريقية، 2023.

ج- الرسائل الجامعية

9. عنان آية، *"الدبلوماسية الرقمية في العلاقات الدولية: دراسة في الدبلوماسية الرقمية الإسرائيلية تجاه المنطقة العربية منذ عام 2015"* (رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2022).

د- التقارير والوثائق والمواقع الرسمية

10. اتفاقية السلام والمصالحة في مالي (اتفاقيات الجزائر لأزواد)، باماكو، 20 يونيو 2015، رعت التوقيع كلٌّ من الجزائر والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

11. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الدستور الجزائري المعدّل والمتمّم، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 82، 30 ديسمبر 2020.

12. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ((ACRPS، *تقارير حول الهوية الثقافية في المغرب العربي*. الدوحة، متاح على:) www.dohainstitute.orgتاريخ الاطلاع: 2023).

13. مركز الجزيرة للدراسات، *"الدبلوماسية الجزائرية: الثوابت والمتغيرات"*. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2019، متاح على: .studies.aljazeera.net

14. مركز الجزيرة للدراسات، *تقارير حول الجاليات العربية في المهجر ودورها الدبلوماسي*. الدوحة، متاح على: .studies.aljazeera.net

15. مركز تريندز للبحوث والاستشارات، *"القوة الناعمة ودورها في تعزيز السياسة الخارجية الإماراتية"*. أبوظبي، 2023.

16. منظمة اليونسكو ((UNESCO، *قائمة التراث العالمي: المواقع الجزائرية السبعة* (قلعة بني حماد، وادي ميزاب، جميلة، تيمقاد، تيبازة، تاسيلي ناجر، القصبة)، متاح على: whc.unesco.org.

17. وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج. الجزائر، متاح على: www.mae.gov.dz) تاريخ الاطلاع: 2025).

18. وزارة المجاهدين والذاكرة الوطنية، *الذاكرة الوطنية والثورة التحريرية*. الجزائر، متاح على: www.mujahidin.gov.dz.

19. وكالة الأنباء الجزائرية ((APS، متاح على:) www.aps.dz تاريخ الاطلاع: 2025).

ثانيا: المراجع الأجنبية

أ- الكتب

20. Anholt, Simon. Competitive Identity: The New Brand Management for Nations, Cities and Regions. New York: Palgrave Macmillan, 2007.
21. Bjola, Corneliu, and Marcus Holmes, eds. Digital Diplomacy: Theory and Practice. London: Routledge, 2015.
22. Castells, Manuel. Communication Power. Oxford: Oxford University Press, 2009.
23. Castells, Manuel. The Information Age: Economy, Society and Culture, vol. 1. Oxford: Blackwell, 1996.
24. Cull, Nicholas J. Public Diplomacy: Foundations for Global Engagement in the Digital Age. Cambridge: Polity Press, 2019.
25. Cull, Nicholas J. Public Diplomacy: Lessons from the Past. Los Angeles: Figueroa Press, 2009.
26. Entman, Robert M. Projections of Power: Framing News, Public Opinion, and U.S. Foreign Policy. Chicago: University of Chicago Press, 2004.

27. Gallarotti, Giulio M. The Power Curse: Influence and Illusion in World Politics. Boulder: Lynne Rienner Publishers, 2010.
28. Hayden, Craig. The Rhetoric of Soft Power: Public Diplomacy in Global Contexts. Lanham: Lexington Books, 2012.
29. Hocking, Brian, and Jan Melissen. Diplomacy in the Digital Age. The Hague: Netherlands Institute of International Relations Clingendael, 2015.
30. Jervis, Robert. The Logic of Images in International Relations. Princeton: Princeton University Press, 1970.
31. Manor, Ilan. The Digitalization of Public Diplomacy. Cham: Palgrave Macmillan, 2019.
32. Melissen, Jan, ed. The New Public Diplomacy: Soft Power in International Relations. New York: Palgrave Macmillan, 2005.
33. Mercer, Jonathan. Reputation and International Politics. Ithaca: Cornell University Press, 1996.
34. Nye, Joseph S., Jr. Bound to Lead: The Changing Nature of American Power. New York: Basic Books, 1990.
35. Nye, Joseph S., Jr. Soft Power: The Means to Success in World Politics. New York: PublicAffairs, 2004.
36. Nye, Joseph S., Jr. The Future of Power. New York: PublicAffairs, 2011.
37. Pamment, James. New Public Diplomacy in the 21st Century: A Comparative Study of Policy and Practice. London: Routledge, 2013.
38. Riordan, Shaun. Cyberdiplomacy: Managing Security and Governance Online. Cambridge: Polity Press, 2019.
39. Seib, Philip. Real-Time Diplomacy: Politics and Power in the Social Media Era. New York: Palgrave Macmillan, 2012.
40. Zaharna, R.S. Battles to Bridges: U.S. Strategic Communication and Public Diplomacy after 9/11. New York: Palgrave Macmillan, 2010.

ب- الفصول في الكتب المحكّمة

28. Bjola, Corneliu, and Jiang Lu. "Social Media and Public Diplomacy: A Comparative Analysis of the Digital Diplomatic Strategies of the EU, US and Japan in China." In Digital Diplomacy: Theory and Practice, edited by Corneliu Bjola and Marcus Holmes. London: Routledge, 2015.

ج- المقالات والدوريات

29. Cowan, Geoffrey, and Amelia Arsenault. "Moving from Monologue to Dialogue to Collaboration: The Three Layers of Public Diplomacy." The Annals of the American Academy of Political and Social Science, vol. 616, 2008, pp. 10–30.
30. Cull, Nicholas J. "Public Diplomacy: Taxonomies and Histories." The Annals of the American Academy of Political and Social Science, vol. 616, 2008, pp. 31–54.
31. Gilboa, Eytan. "Searching for a Theory of Public Diplomacy." The Annals of the American Academy of Political and Social Science, vol. 616, 2008, pp. 55–77.
32. Gregory, Bruce. "American Public Diplomacy: Enduring Characteristics, Elusive Transformation." The Hague Journal of Diplomacy, vol. 6, no. 3-4, 2011, pp. 351–372.
33. Gregory, Bruce. "Public Diplomacy: Sunrise of an Academic Field." The Annals of the American Academy of Political and Social Science, vol. 616, 2008, pp. 274–290.
34. van Ham, Peter. "The Rise of the Brand State: The Postmodern Politics of Image and Reputation." Foreign Affairs, vol. 80, no. 5, 2001, pp. 2–6.
35. Vosoughi, Soroush, Deb Roy, and Sinan Aral. "The Spread of True and False News Online." Science, vol. 359, no. 6380, 2018, pp. 1146–1151.

د- التقارير والوثائق الدولية

35. Anholt, Simon, and Ipsos. Anholt-Ipsos Nation Brands Index: Annual Report 2023. London: Ipsos, 2023.
36. International Telecommunication Union (ITU). Measuring Digital Development: Facts and Figures 2021. Geneva: ITU Publications, 2021.
37. International Telecommunication Union (ITU). Measuring Digital Development: Facts and Figures 2023. Geneva: ITU Publications, 2023.
38. United Nations. Report of the Group of Governmental Experts on Developments in the Field of Information and Telecommunications in the Context of International Security, Document A/70/174. New York, 2015.
39. Wardle, Claire, and Hossein Derakhshan. Information Disorder: Toward an Interdisciplinary Framework for Research and Policy Making. Strasbourg: Council of Europe, 2017.

جدول المحتويات

إهداء.....1

شكروعرفان.....4

مقدمة ..... **Erreur ! Signet non défini.**

إشكالية الدراسة.....6

التساؤلات الفرعية.....7

فرضيات الدراسة.....7

أهمية الدراسة.....8

أهداف الدراسة.....8

المنهج المتبع.....9

الدراسات السابقة.....9

هيكل الدراسة.....10

الفصل الأول :الإطار المفاهيمي والنظري للدبلوماسية الرقمية والقوة الناعمة ..... **Erreur ! Signet non défini.**

تمهيد ..... **Erreur ! Signet non défini.**

المبحث الأول: الدبلوماسية الرقمية 13

المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية الرقمية وتطورها 14

الفرع الأول: مفهوم الدبلوماسية الرقمية.....14

الفرع الثاني: الدبلوماسية الرقمية والدبلوماسية العامة – خيط الاتصال والتمييز 14

الفرع الثالث: التطور التاريخي للدبلوماسية الرقمية 16

المطلب الثاني: خصائص الدبلوماسية الرقمية وأدواتها 18

الفرع الأول: خصائص الدبلوماسية الرقمية.....18

الفرع الثاني: أدوات الدبلوماسية الرقمية ..... **Erreur ! Signet non défini.**

المبحث الثاني: القوة الناعمة 21
المطلب الأول: مفهوم القوة الناعمة 21
الفرع الأول: النشأة النظرية لمفهوم القوة الناعمة 21
الفرع الثاني: التمييز المفاهيمي بين القوة الصلبة والناعمة والذكية 23
المطلب الثاني: مصادر القوة الناعمة وأبعادها 24
الفرع الأول: مصادر القوة الناعمة 24
الفرع الثاني: أبعاد القوة الناعمة..... 26
المبحث الثالث: العلاقة بين الدبلوماسية الرقمية والقوة الناعمة..... 27
المطلب الأول: الدبلوماسية الرقمية كأداة للقوة الناعمة 28
الفرع الأول: الأساس النظري للعلاقة بين المفهومين 28
الفرع الثاني: آليات توظيف الدبلوماسية الرقمية في تعزيز القوة الناعمة 29
الفرع الثالث: نحو مفهوم القوة الناعمة الرقمية 30
المطلب الثاني: التأثير في الصورة الذهنية والرأي العام الدولي 31
الفرع الأول: دور الدبلوماسية الرقمية في تشكيل الصورة الذهنية..... 32
الفرع الثاني: التأثير في الرأي العام الدولي 33
الفرع الرابع: تحديات توظيف الدبلوماسية الرقمية في تعزيز القوة الناعمة .... **Erreur ! Signet non défini.**
الفرع الثالث: حدود الدبلوماسية الرقمية في تعزيز القوة الناعمة 35
خلاصة الفصل الأول..... 36
الفصل الثاني :دور الدبلوماسية الرقمية في تعزيز القوة الناعمة للدولة ... **Erreur ! Signet non défini.**
تمهيد ..... **Erreur ! Signet non défini.**
المبحث الأول: آليات الدبلوماسية الرقمية 40

المطلب الأول: الدبلوماسية العامة الرقمية..... 41
الفرع الأول: مفهوم الدبلوماسية العامة الرقمية وأسسها النظرية 41
الفرع الثاني: استراتيجيات الدبلوماسية العامة الرقمية وأنماطها..... 43
المطلب الثاني: بناء الصورة والعلامة الوطنية..... 45
الفرع الأول: مفهوم العلامة الوطنية ومرتكزاتها 45
الفرع الثاني: آليات توظيف الدبلوماسية الرقمية في بناء العلامة الوطنية..... 47
المبحث الثاني: آثار الدبلوماسية الرقمية 49
المطلب الأول: تحسين السمعة الدولية..... 49
الفرع الأول: مفهوم السمعة الدولية وأبعادها 49
الفرع الثاني: دور الدبلوماسية الرقمية في تعزيز السمعة الدولية..... 51
المطلب الثاني: كسب التأييد والجاذبية دون قوة صلبة 52
الفرع الأول: منطق الجذب دون الإكراه في العصر الرقمي..... 52
الفرع الثاني: أدوات الدبلوماسية الرقمية في كسب التأييد الدولي 54
المبحث الثالث: تحديات الدبلوماسية الرقمية..... 56
المطلب الأول: المصداقية والأمن السيبراني..... 56
الفرع الأول: إشكالية المصداقية في الدبلوماسية الرقمية..... 56
الفرع الثاني: تحديات الأمن السيبراني..... 58
المطلب الثاني: التضليل والفجوة الرقمية 60
الفرع الأول: حملات التضليل وأثرها على الدبلوماسية الرقمية 60
الفرع الثاني: الفجوة الرقمية وتأثيرها على القوة الناعمة..... 61
خلاصة الفصل الثاني 63
الفصل الثالث :الدبلوماسية الرقمية الجزائرية ودورها في تعزيز القوة الناعمة..... **Erreur ! Signet non défini.**

تمهيد ..... **Erreur ! Signet non défini.**

المبحث الأول :تطور الدبلوماسية الرقمية في الجزائر .. **Erreur ! Signet non défini.**

المطلب الأول :التحول الرقمي في السياسة الخارجية الجزائرية **Erreur ! Signet non défini.**

الفرع الأول :ملامح السياسة الخارجية الجزائرية وانعكاسها على الدبلوماسية الرقمية **Erreur ! Signet non défini.** .....

الفرع الثاني :مراحل التحول الرقمي في الدبلوماسية الجزائرية **Erreur ! Signet non défini.**

المطلب الثاني :الأدوات والإطار المؤسساتي للدبلوماسية الرقمية الجزائرية ..... **Erreur ! Signet non défini.**

الفرع الأول :الإطار المؤسساتي للدبلوماسية الرقمية الجزائرية **Erreur ! Signet non défini.**

الفرع الثاني :الأدوات الرقمية في الدبلوماسية الجزائرية ..... **Erreur ! Signet non défini.**

المبحث الثاني :دور الدبلوماسية الرقمية في تعزيز القوة الناعمة الجزائرية..... **Erreur ! Signet non défini.**

المطلب الأول :تحسين الصورة الدولية للجزائر ..... **Erreur ! Signet non défini.**

الفرع الأول :واقع الصورة الدولية للجزائر وتحدياتها **Erreur ! Signet non défini.**

الفرع الثاني :الجهود الرقمية الجزائرية لتحسين الصورة الدولية **Erreur ! Signet non défini.**

المطلب الثاني :إبراز المقومات الثقافية والسياسية الجزائرية ... **Erreur ! Signet non défini.**

الفرع الأول :المقومات الثقافية بوصفها رصيدًا ناعمًا ..... **Erreur ! Signet non défini.**

الفرع الثاني :المقومات السياسية بوصفها رصيدًا ناعمًا ..... **Erreur ! Signet non défini.**

المبحث الثالث :تقييم التجربة الجزائرية في الدبلوماسية الرقمية .. **Erreur ! Signet non défini.**

المطلب الأول :نقاط القوة في التجربة الجزائرية..... **Erreur ! Signet non défini.**

الفرع الأول :الرصيد التاريخي والحضاري بوصفه أصلًا ناعمًا استراتيجيًا .... **Erreur ! Signet non défini.**

الفرع الثاني :الدور الإقليمي الوازن والقدرة التوسطية **Erreur ! Signet non défini.**

المطلب الثاني :التحديات التي تواجه التجربة الجزائرية **Erreur ! Signet non défini.**

الفرع الأول :التحديات التقنية والبشرية ..... **Erreur ! Signet non défini.**

الفرع الثاني :تحديات الخطاب والمضمون الرقمي . **Erreur ! Signet non défini.**

المطلب الثالث :آفاق التطوير ومقترحات النهوض... **Erreur ! Signet non défini.**

الفرع الأول :مسارات التطوير الاستراتيجي ..... **Erreur ! Signet non défini.**

الفرع الثاني :توصيات للنهوض بالدبلوماسية الرقمية الجزائرية..... **Erreur ! Signet non défini.**

خلاصة الفصل الثالث ..... **Erreur ! Signet non défini.**

خاتمة ..... **Erreur ! Signet non défini.**

أولاً: النتائج..... **Erreur ! Signet non défini.**

ثانياً: التوصيات ..... **Erreur ! Signet non défini.**

الخاتمة العامة..... **Erreur ! Signet non défini.**

قائمة المراجع.....86

الملخص 96

Abstract.....97

الملخص

تتناول هذه الدراسة موضوع "أثر الدبلوماسية الرقمية في تعزيز القوة الناعمة للدولة"، وتسعى إلى استجلاء طبيعة العلاقة العضوية بين هذين المفهومين في ضوء مستجدات الثورة الرقمية، مع تسليط الضوء على التجربة الجزائرية بوصفها حالةً دراسيةً محوريةً تكشف عن ديناميكيات هذه العلاقة على أرض الواقع. وقد انطلقت الدراسة من إشكالية محورية تتمحور حول مدى إسهام الدبلوماسية الرقمية في تعزيز القوة الناعمة للدولة، وموقع التجربة الجزائرية في هذا السياق.

اعتمدت الدراسة المنهجين الوصفي التحليلي والمقارن، وانبنت على ثلاثة فصول علمية: خُصِّص الفصل الأول لبناء الإطار المفاهيمي والنظري للدبلوماسية الرقمية والقوة الناعمة، واستجلاء العلاقة الترابطية بينهما. وتناول الفصل الثاني الآليات التي تُفعِّل بها الدبلوماسية الرقمية القوة الناعمة، مع التحليل المعمّق للتحديات التي تعترضها. فيما كُرِّس الفصل الثالث للتجربة الجزائرية تحليلاً وتقييماً ورصداً للآفاق.

خلصت الدراسة إلى أن ثمة علاقة تكاملية وثيقة تربط الدبلوماسية الرقمية بالقوة الناعمة، وأن كل دولة تُتقن توظيف الأدوات الرقمية في خدمة أهدافها الدبلوماسية قادرة على بلوغ نفوذ دولي أوسع وصورة دولية أفضل. كما خلصت إلى أن الجزائر باتت تُولي اهتماماً متصاعداً لهذا الميدان، غير أن ثمة عقبات مؤسسية وتقنية وبشرية تُضعف الاستثمار الأمثل فيه، مما يستدعي استراتيجيات متجددة وإرادةً سياسيةً فاعلة.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الرقمية، القوة الناعمة، الدبلوماسية العامة، الصورة الدولية، السياسة الخارجية الجزائرية.

Abstract

This study examines the impact of digital diplomacy on enhancing state soft power, seeking to clarify the organic relationship between these two concepts in light of the digital revolution, with a focus on the Algerian experience as a pivotal case study that reveals the dynamics of this relationship in practice. The study revolves around the central question of the extent to which digital diplomacy contributes to enhancing state soft power, and where the Algerian experience stands within this equation.

The study adopted descriptive-analytical and comparative methodologies, structured across three scholarly chapters: the first was devoted to building the conceptual and theoretical framework of digital diplomacy and soft power, and clarifying the interrelationship between them. The second chapter examined the mechanisms through which digital diplomacy activates soft power, with an in-depth analysis of the challenges it faces. The third chapter was dedicated to the Algerian experience analyzing, evaluating, and mapping its future prospects.

The study concluded that a strong complementary relationship exists between digital diplomacy and soft power, and that any state capable of effectively employing digital tools in the service of its diplomatic objectives can achieve broader international influence and a better global image. It also found that Algeria has been increasingly prioritizing this field, though institutional, technical, and human obstacles continue to limit its optimal utilization thereby necessitating renewed strategies and effective political will.

Keywords: Digital Diplomacy, Soft Power, Public Diplomacy, International Image, Algerian Foreign Policy.